وزارة التعلـــــيم الـــــــعالي والبحث الـــــعلمي

المدرســـــة العليا للـــــــــتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية، نقود وبنوك

محاسبة ومالية

الموضوع:

أثر قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على نشاط البنك العمومي

"حالة بنك الجزائر الخارجي BEA"

من إعداد الطالبتين:

بوعناني ريما

سعيد رندة

تحت إشراف الأستاذة:

د. غراس نهلة

2017/2016

وزارة التعلـــــيم الـــــــعالي والبحث الـــــعلمي

المدرســـــة العليا للـــــــــتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية، نقود وبنوك

محاسبة ومالية

الموضوع:

أثر قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على نشاط البنك العمومي

"حالة بنك الجزائر الخارجي BEA"

من إعداد الطالبتين:

بوعناني ريما

سعيد رندة

تحت إشراف الأستاذة:

د. غراس نهلة

2017/2016

كلمة شكر

ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وعلى والدينا وأن نعمل صالحا ترضاه.

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه، ولا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بشكرنا وتقديرينا وعرفاننا إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة **غراس نهلة**، التي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبرها وسعة صدرها وحرصها الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما نحيي فيها روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاها الله عنا كل خير.

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة، ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

اهداء (1)

قال الله تعالى: **"نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم"**

أهدي ثمرة جهدي هذه الى حبيبي وشفيعي ونور طريقي محمد صلى الله عليه وسلم.

كما أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من قال فيهما الرحمان: **" وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"**

الى أمي الحبيبة والى الرجل العظيم الشريف أبي الغالي

وأهدي هذا العمل الى الذين أعتبرهم نعمة من الله عزوجل الى إخوتي زين الدين، عزالدين وأخواتي الكريمات شهرزاد، أحلام وايناس كما لا أنسى الغالي شريف، وكل الأصدقاء والزملاء الأعزاء.

والأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي من الطور الابتدائي الى الجامعي.

بوعناني ريما.

إهداء (2)

إلى روحي.....

إلى أعز ما أملك حبيبتي أمي .....

برا بها، واعترافاً بجميلها، والتماساً لرضاها، داعية لها المولى عز وجل أن يطيل في عمرها، وأن يمدها بالصحة والعافية والهناء.

إلى روح والدي رحمه الله .....

إلى أختي الغالية " منى".

إلى كل إخوتي وأخواتي .....

"وليد"، "هاجر"، "شعيب"، "يونس"، "سهيلة"، "منصف".

إلى الأطفال .....

"وسيم"، "إلين"، "مؤيد"، "فراس".

إلى رفيقات دربي.....

"ريمة"، "مروة"، "لبنى"، "شاهيناز"، "إيمان".

إلى أستاذتي الكريمة.....

"غراس نهلة"

إلى كافة الأهل والأقارب .....

إلى الأصدقاء والزملاء بالمدرسة العليا للتجارة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

سعيد رندة

الملخص

الملخص باللغة العربية:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات خلال مرحلة التخطيط المركزي، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج أعدت خصيصا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة كالمؤسسة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي تعمل في إطار تعاوني مع البنوك العمومية لتمويل المشاريع، و لكن رغم المجهودات التي بدلتها الدولة في تطوير هذا القطاع، فقد عانت هذه المؤسسات من عدة مشاكل وعراقيل أدت إلى عجزها على تسديد القروض الممنوحة لها، ما كان له الأثر الكبير على مداخيل البنوك العمومية المساهمة في هذا التمويل.

ولقد حاولنا من خلال هذه المذكرة، دراسة تبيان أثر قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مداخيل البنوك العمومية، وذلك باستخدام الأسلوب القياسي، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) باستخدام البرنامج الاحصائي EViews8، أين تم ربط المتغير المفسَّر "رصيد الموازنة" بالمتغير المفسِّر "قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الغير مسددة"، وتمت الدراسة خلال الفترة (2009-2017)، حيث استخدمت بيانات ثلاثية، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع حجم القروض غير المسددة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض رصيد موازنة البنك بنسبة 0.93%.

الكلمات المفتاحية:

النظام المصرفي الجزائري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، القروض، السيولة.

الملخص باللغة الإنجليزية:

The transformation of economic policy in Algeria from the last decade of the twentieth century has brought about significant changes in the structure of the national economy. After unsuccessful experiences in the organization and management of institutions during the central planning stage, the State has given greater scope and support to the growth and promotion of SMEs, this is evidenced by the establishment of structures that are concerned with programs specifically designed to support small and medium enterprises in various economic sectors such as the National Youth Employment Support Foundation, which works cooperatively with public banks to finance projects. However, despite the efforts made by the State in The development of this sector, they suffered from several problems and obstacles that led to their inability to pay the loans granted to them, which had a significant impact on the income of public banks that contribute to this funding.

In this note, we have attempted to study the effect of the National Agency for Youth Support and Employment loans on the income of public banks by using the standard method, using the MCO method using statistical program EViews8, Where the explanatory variable "budget balance" has been linked to the explanatory variable "National Agency for Unpaid Youth Support and Employment Loans" , The study was conducted during the period (2009-2017) Where triangular data were used, The study concluded that the increase in the volume of unpaid loans by 1% leads to a decrease in income of the bank by 0.93%.

Key Words:

Banking system of Algeria, the National Youth Employment Support Foundation, small and medium enterprises, credits, liquidity.

الفهرس العام

الفهرس العام:

الصفحة

كلمة شكر..... I

إهداء (1) II

إهداء (2) III

الملخص V

الفهرس العام VIII

قائمة الجداول XIII

قائمة الأشكال XVII

قائمة المختصرات XIX

مقدمة عامة .....(أ، ه)

الفصل الأول:

النظام المصرفي الجزائري والواقع الاقتصادي.

تمهيد 2

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري في ظل التخطيط المركزي [1962-1989] 3

المطلب الأول: مرحلة إقامة النظام المصرفي الجزائري [1962-1969] 3

1- مرحلة إضفاء السيادة الوطنية [1962-1965] 3

2- مرحلة التأميم [1966-1969] 9

3- إنشاء شركات وطنية خلال الفترة [1965-1971] 11

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاح المالي [1970-1989] 13

1- الإصلاح المالي 1971 13

2- إنشاء البنك الجزائري للتنمية (BAD) 14

3- دور البنوك التجارية 14

4- مرحلة إعادة الهيكلة العضوية [1982-1985] 15

5- الإصلاحات المصرفية [1986-1989] 16

6- التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية [1971-1988] 18

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق [1990-1999] 21

المطلب الأول: صدور قانون النقد والقرض 90-10 21

1- أهداف قانون النقد والقرض 90-10 21

2- هيكل النظام البنكي في ظل قانون النقد والقرض 22

الفهرس العام:

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية 23

1- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي 23

2- الخوصصة وإصلاح القطاع العام 24

3- تطور المؤشرات الاقتصادية والنقدية خلال الفترة [1990-1999] 25

4- سعر الصرف الأجنبي 26

5- إصلاحات وتعديلات قانون النقد والقرض 27

المبحث الثالث: النظام المصرفي خلال الفترة [2000-2015] 30

المطلب الأول: دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة [2000-2015] 30

1- تطور المديونية الخارجية.....30

2- تطور المؤشرات النقدية 31

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري الحالي 34

1- هيكل الجهاز البنكي الجزائري الحالي 34

2- تطور حجم القروض والودائع المصرفية 35

3- السوق النقدية.....38

خلاصة الفصل الأول 41

الفصل الثاني:

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد.....43

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 44

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....44

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري 44

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 45

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 45

4- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 48

المبحث الثاني: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 50

المطلب الأول: هيئات دعم استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....50

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 50

2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC 52

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM 53

الفهرس العام:

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 57

1- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 57

2- مهام وكالة ANSEJ.....57

3- التنظيم الإداري للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 58

4- موارد الوكالة.....59

5- الأنشطة الاقتصادية التي تقترحها الوكالة.....59

6- ضوابط الاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة 61

7- الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....63

8- الطرق المتبعة لإنشاء المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة 68

9- أهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....68

10- حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني.....73

خلاصة الفصل الثاني 76

الفصل الثالث:

دراسة أثر قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الغير مسددة على نشاط وكالة بنك الجزائر الخارجي.

تمهيد.....78

المبحث الأول: الدراسة الميدانية.....79

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "فرع جيجل".....79

1- تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "فرع جيجل".....79

2- مهام أهم مصالح الوكالة.....79

3- حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية جيجل.....79

المطلب الثاني: البنك الخارجي الجزائري "Agence BEA 097 Milia".....82

1- تقديم البنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية".....82

2- مهام الوكالة 82

3- مهام أهم مصالح الوكالة 82

4- قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى الوكالة.....84

المبحث الثاني: الدراسة القياسية.....85

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط.....85

1- الصياغة الرياضية للنموذج الخطي البسيط.....86

الفهرس العام:

2- فرضيات النموذج الخطي البسيط.....86
3- اختبار معنوية النموذج المقدر.....87
4- اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء.....88
المطلب الثاني: النموذج القياسي.....91
1- نتائج الانحدار الخطي البسيط (01) 91
2- نتائج الانحدار الخطي البسيط (02) 96
3- الخلاصة.....99
خلاصة الفصل الثالث 100
الخاتمة.....102
قائمة الملاحق 106
قائمة المراجع 113

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
1	تمويل الاستثمارات من طرف الخزينة العمومية (1967-1982).	2
2	تمويل البنك المركزي الجزائري للنشاط الاقتصادي خلال الفترة (1964-1969).	3
3	القروض المباشرة للبنك المركزي الجزائري خلال الفترة (1964-1969).	4
4	مساعدات البنك المركزي للخزينة خلال الفترة في الفترة (1964-1969) .	5
5	سعر صرف الفرنك مقابل الدولار والدينار الجزائري مقابل الدولار في الفترة ما بين 1963 و1970.	5
6	حجم تمويل تجهيزات الدولة من موارد محلية وأجنبية خلال الفترة (1963-1969).	6
7	ودائع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (1966-1969).	7
8	عدد المؤسسات العمومية والقطاعات التي تنشط فيها نهاية سنة 1963.	8
9	حجم قروض البنك الوطني الجزائري الموزعة في قطاع الفلاحة خلال الفترة (1967-1969).	9
10	حجم الودائع للقرض الشعبي الجزائري خلال السنتين 1968 و1969.	9
11	مجموع الودائع لدى لبنك الجزائر الخارجي خلال السنتين 1968 و1969.	10
12	تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي ونسبة السيولة للفترة (1964-1969).	11
13	حجم الودائع والقروض للقطاع الخاص في الفترة (1974-1977).	17
14	تطور كل من الكتلة النقدية، الناتج المحلي الإجمالي ونسبة السيولة خلال الفترة (1970-1989).	18
15	تطور أسعار البترول والمديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة (1989-1999)	24
16	تطور سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-1999).	25
17	تطور سعر البرميل والمديونية الخارجية خلال الفترة (2003-2015).	29
18	تطور حجم الكتلة النقدية والناتج المحلي ونسبة السيولة ونسبة التضخم خلال الفترة (2005-2015).	30
19	البنوك العمومية والخاصة ومجالات اختصاصها الرئيسية الحالية.	34
20	حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة (2005-2015).	35

قائمة الجداول:

21	حجم القروض للقطاع المصرفي خلال الفترة (2005-2015).	35
22	المؤسسات المتدخلة في السوق النقدية.	37
23	تطور السوق النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2015).	38
24	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.	42
25	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل.	44
26	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2016).	46
27	مستوى ونسبة المساهمة في التمويل الثنائي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	49
28	مستويات ونسب المشاريع في التمويل الثلاثي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	49
29	صيغ التمويل المتبعة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة .	50
30	عدد المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين على البطالة من سنة 2004 إلى 2013.	51
31	صيغ التمويل المتبعة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	52
32	المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2005-2013).	53
33	مستويات ونسب المشاريع في التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.	60
34	مستويات ونسب المساهمة في التمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.	61
35	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني منذ إنشائها سنة 1996 إلى غاية 31 ديسمبر 2015.	71
36	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية جيجل منذ إنشائها سنة 1998 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.	79
37	عدد قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الممنوحة من طرف لبنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية" منذ سنة 1998 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.	82
38	تحليل التباين ANOVA (اختبار فيشر).	87
39	نتائج تقدير النموذج (01) لنموذج الانحدار البسيط (01).	91
40	نتائج اختبار LM-Test (01) لنموذج الانحدار البسيط (01).	91

قائمة الجداول:

41	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي (corrélogramme) للبواقي (01) لنموذج الانحدار البسيط (01).	92
42	نتائج تقدير النموذج (02) لنموذج الانحدار البسيط (01).	92
43	اختبار LM TEST (02) لنموذج الانحدار البسيط (01).	93
44	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي (corrélogramme) للبواقي (02) لنموذج الانحدار البسيط (01).	93
45	نتائج تقدير النموذج (01) لنموذج الانحدار البسيط (02).	94
46	نتائج اختبار *LM-Test* (01) لنموذج الانحدار البسيط (02).	95
47	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي (corrélogramme) للبواقي (01) لنموذج الانحدار البسيط (02).	95
48	نتائج تقدير النموذج (02) لنموذج الانحدار البسيط (02).	96
49	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي (corrélogramme) للبواقي (02) لنموذج الانحدار البسيط (02).	97

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
1	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1964-1969).	11
2	تمثيل بياني لتطور نسبة السيولة للفترة (1964-1969).	11
3	تمثيل بياني لمعدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1970-1989) .	18
4	تمثيل بياني لمعدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة (1970-1989).	19
5	تمثيل بياني لتطور نسبة السيولة خلال الفترة (1970-1989).	19
6	تمثيل بياني لتطور حجم المديونية الخارجية خلال الفترة (1989-1999).	24
7	تمثيل بياني لتطور خدمة الدين الخارجي (1989-1999).	
8	تمثيل بياني لتطور حجم المديونية الخارجية خلال الفترة (2003-2015).	29
9	تمثيل بياني لتطور حجم الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2015-2005).	30
10	تمثيل بياني لتطور حجم السيولة خلال الفترة (2005-2015).	31
11	تمثيل بياني لتطور نسبة التضخم خلال الفترة (2005-2015).	31
12	تمثيل بياني لمعدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2001-2016) .	47
13	أعمدة بيانية لحصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2005-2013).	53
14	مخطط الطرق المتبعة بالنسبة لإنشاء مشاريع جديدة لوكالة ANSEJ.	67
15	مخطط الطرق المتبعة بالنسبة لتوسيع مشاريع قائمة لوكالة ANSEJ.	68
16	تقسيم المخاطرة لقروض أونساج.	70
17	تمثيل بياني لحصيلة نشاط وكالة ANSEJ في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني منذ إنشائها سنة 1996 إلى غاية 31 ديسمبر 2015.	71
18	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية جيجل منذ 1998 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.	80
19	مناطق القبول والرفض لاختبار DW.	88
20	سحابة النقط لرصيد الموازنة.	90

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الاختصار	المصطلحات باللغة الأجنبية	المصطلحات باللغة العربية
ABC	Arab Banking Corporation.	المؤسسة العربية المصرفية.
AGB	Algeria Golf Bank.	بنك الخليج الجزائر.
ALC	Arab leasing corporation.	المؤسسة العربية للإيجار.
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement.	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien de l'Emploi des jeunes.	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
ASBA	Al Salam Bank.	بنك السلام.
BAD	Banque Algérienne de Développement.	البنك الجزائري للتنمية.
BADR	Banque d'Agriculture et le Développement Rurale.	بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
BCA	Banque central Algérien.	البنك المركزي الجزائري.
BCIA	Banque Commerciale et Industrielle Algérienne	البنك التجاري والصناعي الجزائري.
BDL	Banque de Développement Locale.	بنك التنمية المحلية.
BEA	Banque Extérieur Algérienne.	بنك الجزائر الخارجي.
BNA	Banque National Algérienne.	البنك الوطني الجزائري.
CAAR	Caisse Algérienne d'Assurance et de Réassurance.	الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين.
CAAT	Compagnie Algérienne des Assurances	الشركة الجزائرية للتأمينات.
CA-CIB	Credit Agricole-corporate and Investment Bank.	قرض الفلاحة-شراكة واستثمار .
CAD	Caisse Algérienne de développement.	الصندوق الجزائري للتنمية.
CASNOS	Caisse Nationale de Sécurité Sociale des non-salariés.	صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
CCR	Caisse centrale de retraite.	الصندوق المركزي للتقاعد.
CDA	Crédit Douteuses ANSEJ.	ديون غير مسددة لقروض الوكالة الوطنية لعدم وتشغيل الشباب.

قائمة المختصرات:

CEDA	Caisse d'Équipement et de développement Algérienne	صندوق التجهيز والتنمية الجزائرية.
CETELEM	Compagnie pour le financement des équipements électro-ménagers.	مؤسسة تمويل التجهيزات الالكترو-منزلية.
CIAR	Compagnie internationale d'assurance et de réassurance.	المؤسسة الدولية للتأمين وإعادة التأمين.
CNAC	La Caisse Nationale d'Assurance Chômage.	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
CNAS	Caisse Nationale d'Assurance Sociale.	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.
CNEP	la Caisse Nationale d'Épargne et de Prévoyance.	صندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
CNL	Caisse nationale de logement.	الصندوق الوطني للسكن.
CNMA	Caisse nationale de mutualité agricole.	الصندوق الوطني لكفالة الفلاحة.
CNR	Caisse nationale de la retraite.	الصندوق الوطني للتقاعد.
CPA	Crédit Populaire Algérien.	القرض الشعبي الجزائري.
FCMCRC	Fonds de Caution Mutuelle de Garantie Risque Crédits Jeunes Promoteurs.	صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض للشباب ذوي المشاريع.
FMI	Fond Monétaire International.	صندوق النقد الدولي.
HBTF	Housing bank, trade and financement.	بنك الإسكان للتجارة والتمويل.
HSBC	Hong Kong and Shanghai Banking corporation.	مؤسسة هونكونغ وشنغهاي المصرفية.
IBS	Impôt sur Bénéfice des Sociétés.	الضريبة على أرباح الشركات.
IFU	Impôt forfaitaire unitaire.	الضريبة الجزافية الوحيدة.
IRG	Impôt sur le Revenu Globale.	الضريبة على الدخل الإجمالي.
J.O /ج.ر	Journal Officiel.	الجريدة الرسمية.
M1	Pièces et billets en circulation et les dépôts à vue.	النقود الكتابية والورقية.

قائمة المختصرات:

M2	M2 + les dépôts à terme.	النقود الكتابية والورقية وأشباه النقود.
MCO	Moindre carrée ordinaire.	المربعات الصغرى العادية
PIA	Pourcentage Impayés ANSEJ.	نسبة الديون غير مسددة من إجمالي قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
PIB	Produit Intérieur Brut.	الناتج الداخلي الخام.
PME	Petites et Moyennes Entreprises.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
PNR	Prêt Non Rémunérer.	قرض بدون فائدة.
SAA	Société algérienne d'assurance.	الشركة الجزائرية للتأمينات.
SDB	Solde De la Balance.	رصيد الموازنة.
SOFINANCE	Société de financement de projets en Algérie.	مؤسسة تمويل المشاريع في الجزائر.
SRH	Société de refinancement hypothécaire.	مؤسسة تمويل الرهن العقاري.
TAP	Taxe sur l'Activité Professional.	الرسم على النشاط المهني.
TBA	Trust Bank Algeria.	بنك تراست الجزائر.
TPA	Trésor Publique Algérien.	الخزينة العمومية الجزائرية.

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتمد نجاح أي اقتصاد على نجاح نظامه المصرفي، لما تلعبه البنوك من دور في تعبئة المدخرات ومنح القروض، ولقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة مراحل: فمنذ الاستقلال إلى نهاية الثمانينات كان النظام الاقتصادي قائما على التخطيط المركزي، ووفقا لذلك أسندت مهام النهوض بالتنمية الاقتصادية إلى المؤسسات العمومية في إطار مخططات التنمية التي قامت بها. فالدولة الجزائرية آنذاك اتخذت الجهاز المصرفي كأداة تخطيط مالي في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما كانت تحتكر سوق رؤوس الأموال المتكونة أساسا من المصارف العمومية التي اقتصر دورها على الإيداع والاقراض، ففي أوقات كثيرة كانت هذه المصارف تمول استثمارات فاشلة أدت إلى استنزاف الموارد المالية من المصارف التي كانت تسرف في تقديم القروض والمساعدات المالية لتغطية الخسائر المسجلة في كل سنة. ولم تظهر عيوب أو نقائص هذه السياسة في ظل الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول وتطور قطاع المحروقات، غير أن الأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها الجزائر سنة 1986، حيث تراجعت أسعار البترول وانخفضت قيمة الدولار، أظهرت عدم نجاعة السياسة التمويلية المتبعة آنذاك.

وقد شرعت الجزائر بداية التسعينات في تطبيق برنامج واسع للإصلاحات الاقتصادية، يهدف للانتقال من النظام الاقتصادي المخطط، إلى نظام اقتصاد السوق الذي يعتمد على حرية المبادرة وتشجيع القطاع الخاص، بداية بصدور قانون النقد والقرض 90-10.

وانطلاقا من بداية سنة 2002 ومع ارتفاع أسعار النفط، أصبحت البنوك تتمتع بحجم كبير من السيولة، أكثر من 50 % منها غير موظفة. مما استلزم إدخال إصلاحات اقتصادية جديدة تتمثل في تفعيل دور البنوك في تمويل للمؤسسات الخاصة لما لها من دور في التنمية الشاملة. وأدى ذلك إلى توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تساهم بنحو 75 %[1] من الناتج الداخلي الخام.

إن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع عددها، يظل مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل، التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار وصحتها المالية وقدرتها التنافسية. لذا ظهرت عدة هيئات تعمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، والتي تعمل على دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة المستثمرين في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية، باتفاق تعاوني مع البنوك التجارية العمومية لتمويل هذه المشاريع.

[1] دراجي كريمو، دور ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة صندوق FGAR، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص3.

ورغم المجهودات التي بدلتها الدولة في تطوير قطاع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عانت هذه المؤسسات من عدة مشاكل وعراقيل أدت إلى عجزها على تسديد القروض الممنوحة لها، مما انعكس سلبيا على مداخيل البنوك العمومية المساهمة في هذا التمويل.

1- مشكلة الدراسة:

عمدت الجزائر في أواخر التسعينات وبسبب ارتفاع حجم السيولة إلى تشجيع التعاون بين الهيئات الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والبنوك التجارية العمومية، في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار ما يسمى بصيغة التمويل الثلاثي (البنك، الوكالة، المستثمر)، حيث تساهم البنوك بنسبة 70 % من حجم القروض الممنوحة، وقد عرفت هذه الصيغة إقبالا كبيرا من طرف المستثمرين، لكن ورغم التسهيلات الممنوحة فقد عرفت هذه المؤسسات المنشأة في إطار هذا الدعم ولأسباب مختلفة عجزا كبيرا في تسديد هذه القروض.

ومن هنا يأتي التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة حول **أثر قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الغير مسددة على نشاط البنوك التجارية العمومية؟**

2- أهمية الدراسة:

تغطي هذه الدراسة أثر القروض الغير مسددة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على نشاط البنك، وتتناول بالتحديد تحليل التطورات الهامة التالية:

- التطورات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلتي التخطيط المركزي واقتصاد السوق الحر.
- تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية منذ الاستقلال إلى غاية مرحلة الانتقال إلى نظام السوق.
- أهم الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري.
- أهم آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- العلاقة بين البنوك التجارية والهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنمية هذا القطاع.
- أساليب وصيغ التمويل التي تعرضها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد العلاقة بين البنوك التجارية العمومية والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- معرفة أثر قروض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الغير المسددة على مداخيل البنك، حالة البنك الجزائر الخارجي.

4- فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى الفرضيات التالية:

- القروض غير المسددة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ليس لها أثر على مداخيل البنك.
- تم تسديد جميع قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

5- منهجية الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي لدراسة تأثير قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مداخيل البنوك التجارية العمومية.

تحتوي الدراسة على ثلاثة (03) فصول بالإضافة إلى المقدمة العامة الذي تلم بالإطار العام للدراسة.

تناول الفصل الأول دراسة للنظام المصرفي الجزائري والواقع الاقتصادي خلال مرحلتي التخطيط المركزي والانتقال إلى اقتصاد السوق، وطريقة تسييره وتنظيمه وأهم الاصلاحات التي تم تطبيقها، وتم كذلك التطرق إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر كتطور أسعار البترول وحجم المديونية الخارجية وحجم السيولة.

أما الفصل الثاني فقد تناول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأهم الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية هذه المؤسسات وطرق تمويلها على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

وأخيرا تناول الفصل الثالث الجانب القياسي لدراسة تأثير قروض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الغير المسددة على رصيد الموازنة لبنك الجزائر الخارجي باستعمال البرنامج الاحصائي Eviews8.

6- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة:

- البحث عن المراجع تطلب معاناة كبيرة نظرا لصعوبة الحصول عليها من الجامعات الأخرى.
- أكثر الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث هي صعوبة الحصول على الإحصائيات، وضرورة التنقل إلى المراكز الخاصة مثل: الديوان الوطني للإحصائيات، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (الإدارة العامة)، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي قابلتنا أيضا بعدم الرد سريعا، زيادة على هذا فإن أغلب الاحصائيات توقفت سنة 2015.
- عدم توفر بيانات لسنوات سابقة عن بعض المتغيرات كبيانات السوق النقدي.
- تتمثل صعوبات البحث في الدراسة الميدانية في صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بنشاط البنك، بحجة السر المهني والمصرفي.
- عدم توفر البيانات اللازمة لحساب مردودية الوكالة البنكية (Compte De Résultat)، مما استلزم استبدالها برصيد الموازنة (Solde de la Balance)، والذي يعتبر بمثابة المداخيل المحققة من طرف الوكالة.

الفصل الأول:

النظام المصرفي الجزائري والواقع الاقتصادي

تمهيد:

شهد الجهاز المصرفي الجزائري تطورات كبيرة تزامنت مع مختلف المراحل الاقتصادية التي مرت بها الدولة، من اقتصاد التخطيط المركزي خلال فترة السبعينات، إلى صدور قانون النقد القرض 90-10 وبرامج التصحيح الهيكلي وتبني قواعد اقتصاد السوق، ويظل هذا القطاع يواجه مجموعة من التحديات بسبب التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية.

وهذا ما سنحاول دراسته خلال هذا الفصل، الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري في ظل التخطيط المركزي [1962-1989].**
- **المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق [1990-1999].**
- **المبحث الثالث: النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة [2000-2015].**

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري في ظل التخطيط المركزي [1962-1989].

عرف الجهاز المصرفي عدة إصلاحات هامة منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، من إعادة بناء نظام مصرفي جديد لا يعتمد على مخلفات النظام المصرفي الأجنبي ويخدم متطلبات الدولة آنذاك وتلخصت الإجراءات المتخذة في المراحل التالية:

المطلب الأول: مرحلة إقامة النظام المصرفي الجزائري [1962-1969].

1- مرحلة إضفاء السيادة الوطنية [1962-1965]:

تميزت هذه المرحلة في العموم بإنشاء هيئات مهمة وهي:

1.1- إنشاء الخزينة العامة: Trésor Publique Algérien (TPA)

تم الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية في تاريخ 29 أوت 1969[1]، وقد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة (نقدية ومالية)، وتعد الخزينة العمومية العون الصارف للدولة، فهي المؤسسة المصرفية للجماعات المحلية وعدد من المؤسسات العمومية، كما تلعب دورا إداريا بالقيام بدور الوصاية على مجمل الجهاز المالي. هذا بالإضافة إلى منحها بعض الصلاحيات المهمة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي.

يبرز الجدول الموالي دور الخزينة العمومية الفعال في تمويل الاستثمارات المخططة خلال الفترة (1967-1982).

الجدول رقم (1): تمويل الاستثمارات من طرف الخزينة العمومية. (الوحدة: %)

الفترة	69-67	73-70	77-74	78	82-79
معدل تمويل الاستثمارات عن طريق الخزينة العمومية	% 81	% 58	% 59	% 71	% 84

المصدر: هني أحمد، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص350.

يتضح من خلال الجدول الدور الكبير الذي لعبته الخزينة العمومية في التمويل حيث قدرت مساهمتها في تمويل الاقتصاد بحوالي 71 % خلال الفترة (1967-1982).

2.1- إنشاء البنك المركزي الجزائري: Banque central Algérien (BCA)

إن أول شيء قامت به الجزائر عند استقلالها هو استرجاع السلطة النقدية الداخلية والخارجية، حيث تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962[2] من طرف المجلس التأسيسي.

[1] بالهاشمي جيلالي طارق،" الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، مجلة آفاق، جمعية آفاق الاقتصادية، جامعة سعد دحلب- البليدة، الجزائر، العدد 4، 2005، ص55.
[2] حميدات محمود، مدخل التحميل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص125.

والبنك المركزي الجزائري، هو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي. هذه المؤسسة الجديدة مكلفة بمساعدة الدولة في جهودها (الإنعاش، الإرشاد، حماية النشاط الاقتصادي للدولة في إطار المصلحة الوطنية). كما يهدف البنك الى تولي أمر السياسة الائتمانية والمصرفية في الدولة، والاشراف على تنفيذها من خلال ما يلي:

1.2.1- بنك إصدار العملة الوطنية " الدينار الجزائري":

تعود سلطة إصدار النقود إلى الدولة والتي بدورها أوكلتها إلى البنك المركزي الجزائري[1]، والأوراق النقدية المصدرة فقط من البنك المركزي الجزائري هي الوحيدة التي لها الحق وقوة الإبراء المنتهية، أما سلطة إصدار القطع النقدية فتعود للخزينة العمومية. واستمر الوضع كذلك الى غاية سنة 1986 حين تم الغاء هذا التوزيع، وأصبح البنك المركزي المصدر الوحيد لجميع أنواع الكتلة النقدية.

بعد استعادة السلطة النقدية، أصبح تنفيذها يرتبط بوجود النقود لهذا صدر قانون نقدي 64-11 الصادر في 10 أفريل 1964[2]، يقضي بإنشاء وحدة نقدية وطنية وهي " الدينار الجزائري " معرف بوزن ذهبي هو 180 مليغرام.

2.2.1 - بنك البنوك:

الهدف من هذه الوظيفة هو أن يعمل البنك المركزي الجزائري كبنك احتياط منظم للإدارة، مراقب على القرض هذه الوظيفة تنقسم إلى قسمين[3]:

- **وظيفة البنك كبنك للاحتياط:**

فالبنك المركزي مكلف بتأمين وتنظيم السيولة البنكية بواسطة معدل إعادة الخصم وعن طريق التسبيقات. تتم إعادة الخصم من خلال السوق النقدي ويخص التمويل إعادة القروض قصيرة ومتوسطة الأجل التي لا تزيد مدتها عن ثلاثة (3) أشهر. كما يتدخل البنك المركزي في السوق النقدي من خلال شراء أو بيع سندات حكومية قصيرة الأجل.

يبين الجدول الموالي تمويل البنك المركزي الجزائري للنشاط الاقتصادي خلال الفترة (1964-1969).

الجدول رقم (2): تمويل البنك المركزي للاقتصاد. (الوحدة: مليون دج)

السنوات	إعادة الخصم	تمويل كلي للبنك المركزي	نسبة إعادة الخصم من التمويل
1964	150	2890	% 5
1965	280	3120	% 9
1966	130	2630	% 5
1967	180	2000	% 9
1968	170	2271	% 7
1969	560	3130	% 18

Source : Naas Abd Elkrim, le système Bancaire Algérien de la colonisation a l'économie de marché, Maison neuve et la rose, paris, France, 2003, p17.

[1] La loi N 62-144 du 13/12/1962, portant création et fixant les statuts de la Banque centrale d'Algérie, J.O, N°10

[2] غراس نهلة، تطور النظام المصرفي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر، الفترة (1974-2008)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، 2008، ص13.

[3] Naas Abd El krim, Op. Cit, p27.

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويل عن طريق اعادة الخصم ارتفع من نسبة 5 % عام 1964 إلى نسبة 18 % عام 1969، أي أن نصيب عملية إعادة الخصم في التمويل تعتبر منخفضة حيث كانت البنوك التجارية تلجأ أكثر الى الحصول على السلف من البنك المركزي.

- **وظيفة الرقابة على القرض:**

وهو دور تقليدي يتمثل في إدارة الرقابة على القرض باستعمال عدة تقنيات، وقد أجاز المشرع للبنك المركزي أن يتدخل بصفة غير مباشرة في تمويل الاقتصاد ولكن سرعان ما تدخل مباشرة في منح القروض للمؤسسات والتي اكتست طابعا استثنائيا.

يوضح الجدول الموالي حجم القروض الممنوحة خلال الفترة (1964-1969).

الجدول رقم (3): القروض المباشرة للبنك المركزي الجزائري. (الوحدة: مليون دج)

1964	580
1965	1250
1966	990
1967	700
1968	590
1969	520

Source : Naas Abd El krim, Op. Cit, p9.

نلاحظ من خلال الجدول أنه في عام 1965 فاقت القروض المقدمة من البنك المركزي 1250 مليون دينار جزائري مجموع القروض المقدمة من البنوك التجارية التي بلغت آنذاك 1230[1] مليون دينار جزائري، وبهذا تحولت وظيفة الرقابة على توزيع القرض بعد الاستقلال إلى وظيفة لتوزيع القروض للقطاع الإنتاجي.

3.2.1- بنك الدولة:

يعتبر المستشار المالي للحكومة والمسؤول عن احتياطاتها، حيث ينظم حساباتها والمشروعات العامة، كما يقوم بمنحها كل القروض ذات الآجال المختلفة التي هي بحاجة إليها لمواجهة عجز الميزانية، وينظم مدفوعاتها خاصة الخارجية منها. ويتمثل دوره كبنك للدولة من خلال:

- **تسبيقات للخزينة العمومية:** البنك يتفق مع الخزينة على قروض مباشرة على شكل تسبيقات.

يوضح الجدول الموالي أهمية المساعدات التي يقدمها البنك المركزي للخزينة في الفترة (1964-1969).

الجدول رقم (4): مساعدات البنك المركزي للخزينة. (الوحدة: مليون دج)

1964	1700
1965	1590
1966	1510
1967	1112
1968	1510
1969	2050

Source: Naas Abd El krim, Op. Cit, p21.

[1] خروبي وهيبة، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية فرع تسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005، ص55.

نلاحظ من الجدول أنه في سنة 1964 قدرت المساعدات إلى 1700 مليون دينار جزائري، وانخفضت إلى 1112 مليون دينار جزائري سنة 1967، لترتفع إلى 2050 مليون دينار جزائري سنة 1969. ويرجع ارتفاع حجم القروض الممنوحة للخزينة الى الدور الذي كانت تلعبه في تمويل الاقتصاد، حيث أن البنوك التجارية لم تكن قادرة على القيام بعمليات التمويل لانخفاض حجم مدخراتها وثقلها بحجم المديونية.

- **العون المالي للدولة:** ويكمن دوره في فيما يلي[1]:
  - بيع السندات الحكومية المصدرة والمضمونة من قبل الدولة.
  - مراقبة العمليات اليومية للخزينة لتسيير حسابها الجاري.
  - الخدمة المالية لهذه القروض (تسديد السندات المصدرة والمضمونة من طرف الدولة).
  - تسيير القطع النقدية المعدنية عن طريق صك هذه القطع وتوظيفها.

4.2.1- بنك للصرف:

يتكفل البنك المركزي بتسيير احتياطيات الصرف ووضع قوانين تتعلق بسياسة الصرف والتجارة الخارجية. أما احتياطي الصرف فهو يأتي من الأصول الخارجية للعملة الصعبة القابلة للتحويل والأرصدة من الذهب والأرصدة في صندوق النقد الدولي التي تتضمن حقوق السحب الخاصة.

ارتبط سعر صرف الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي أو ما يسمى بمنطقة الفرنك ابتداء من سنة 1964 واستمر الوضع الى سنة 1973، وبعد انهيار نظام الذهب وتخلي الجزائر عن منطقة الفرنك كان عليها اختيار سياسة صرف تناسبها وربطت بذلك العملة الوطنية بسلة من العملات عددها 14 عملة صعبة [2] من 1974 الى سنة 1994، وابتداء من سنة 1996 اتبعت نظام الصرف ما بين البنوك في إطار نظام الصرف العائم الموجه، أو الصرف العائم المدار.

يتضمن الجدول الموالي مقارنة بين سعر صرف الفرنك مقابل الدولار والدينار الجزائري مقابل الدولار في الفترة ما بين 1963 و1970.

الجدول رقم (5): سعر الصرف. (متوسط سنوي)

السنوات	الدولار/الفرنك الفرنسي	الدولار/الدينار الجزائري	الملاحظات
1968-1963	4.9371	4.9371	1دج=1فرنك فرنسي
1969	5.1942	4.9371	تخفيض الفرنك الفرنسي 1969 لم يتبع من البنك المركزي الجزائري
1970	5.5542	4.9371	وجود علاقة بين الدينار الجزائري و الفرك الفرنسي

Source: Naas Abd Elkrim, Op. Cit, p27.

نلاحظ من خلال الجدول ثبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الفترة من (1963-1970) حيث:

1 دولار= 4.9371 دينار جزائري.

[1] غراس نهلة، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] كانت سلة العملات الصعبة تتكون من: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويدي، المارك الألماني، الليرة الايطالية، الجنيه الاسترليني، البزتا الاسباني، الشلن النمساوي، الكرون السويدي والدنماركي والنرويجي والفلورين الهولندي.

أما علاقة الدينار الجزائري عرفت مرحلتين:

- مرحلة عندما كان 1 دج = 1 فرنك فرنسي حتى سنة 1968.
- المرحلة الثانية أين خفض الفرنك الفرنسي بعد سنة 1968 مقابل الدولار الأمريكي، حيث لم يتبع الدينار الجزائري هذا التخفيض.

3.1- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية: Caisse Algérienne de développement (CAD)

تم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية بموجب القانون 63-165 المؤرخ في 7 ماي 1963[1]، وكلف بتأمين نشاطات CEDA[2] سابقا. كما تكفل بتمويل الاقتصاد الوطني بعد رفض البنوك الأجنبية تمويله. ويرجع ذلك إلى عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الحصول على القروض المصرفية من تلك البنوك. وقد منحت صلاحيات عديدة غير معهودة بالنسبة لهذا النوع من الهيئات المالية التي لها شكل بنك أعمال، كما تم وضعه مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات[3].

يوضح الجدول الموالي حجم تمويل تجهيزات الدولة من موارد محلية وأجنبية خلال الفترة (1963-1969).

الجدول رقم (6): تمويل تجهيزات الدولة من موارد محلية وأجنبية. (الوحدة: مليون دج)

القطاعات	مساعدات نهائية من الخزينة	مساعدات نهائية من CAD	مساعدات مؤقتة من الحزينة	مساعدات مؤقتة من CAD	تمويلات أخرى من CAD	تمويلات أخرى خارجية	مجموع
فلاحة	625.9	19.2	1388.7	94.7	-	78.7	2207.2
صناعة الطاقة	-	1432.0	-	1109.4	39.5	1094.7	3676.4
هياكل ارتكازية	1039.8	19.2	199.8	83.7	6.2	30.7	1379.4
الإسكان	191.4	16.0	203.7	-	-	-	441.1
السياحة	-	9.0	-	-	1.2	-	88.5
التعليم	639.2	22.1	-	78.3	-	-	658.3
التكوين	112	3.1	-	-	14.3	-21.0	127.3
اجتماعي	219	-	2.0	57.3	16.3	835.5	316.0
الإداري	270.6	6.2	66.6	15.7	9.6	-	1194.0
متعدد	642.8	-	215.2	5.4	29.6	124.0	873.0
مشاركات	97.7	-	-	26.9	-	2074.9	-
مجموع	3738.1	2131.3	2131.3	1403.5	83.4	4217.5	11356.7

Source : Naas Abd El krim, Op. Cit, p37.

نلاحظ من خلال الجدول حجم التمويلات الطائلة التي يقوم بها الصندوق الجزائري للتنمية لقطاع الصناعة والطاقة وقطاع السياحة بنسبة تفوق 80 %. بالإضافة إلى قطاعات أخرى يساهم هو الآخر في تمويلها كالفلاحة بنسبة 5.16 %، الهياكل الارتكازية بنسبة 5.19 %، الإسكان بنسبة 3.62 %، التعليم بنسبة 15.25 %، التكوين بنسبة 13.66 %، القطاع الاجتماعي بـ 23.29 % والقطاع الإداري بـ 2.63 % فقط، وأخيرا باقي القطاعات بنسبة 4 %.

[1] حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص129.
[2] صندوق التجهيز والتنمية الجزائرية.
[3] Naas Abd El krim, Op. Cit, p35.

4.1- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: la Caisse Nationale d'Épargne et de Prévoyance (CNEP)

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب المرسوم 64-277 المؤرخ في 10 أوت 1964[1] ليحل محل صندوق التضامن للدوائر والبلديات في الجزائر، فبعد إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية أصبح من اللازم إنشاء جهاز يختص بالادخار الشعبي، وإنشاء وسيط مالي يختص في جمع المدخرات الفردية الصغيرة، وهو مؤسسة عمومية رأس مالها مكتتب آلية من الدولة ويدير ثلاث أنواع من الموارد:

- أموال الادخارات.
- أموال الهيئات المحلية.
- أموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات.

وقد حقق الصندوق نجاحا بعد إنشاءه خلال الفترة (1966-1969) وهذا ما يعبر عنه الجدول الموالي:

الجدول رقم (7): ودائع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. (الوحدة: مليون دج)

السنوات	كتيبات (العدد)	الودائع
1966	24.107	40
1967	52.539	89
1968	537.890	186
1969	590.664	284

Source: Naas Abd Elkrim, Op. Cit, p41.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نجح في اجتذاب المدخرين حيث تضاعفت حجم الودائع في سنة 1967 إلى 89 مليون دينار، واستمرت في الارتفاع لتصل سنة 1968 إلى 4 مرات ما تم تحقيقه سنة 1966، و7 أضعاف سنة 1969.

وابتداء من سنة 1971 تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للإسكان بمنح قروض طويلة الأجل (25 سنة) بفائدة يتراوح معدلها بين 3,25 % و4,25 % لغرض بناء سكن، لشراء سكن جديد، أو لتمويل مشاركة لمقترض في تعاونية عقارية. مما حفز العائلات على زيادة مدخراتهم، وتمكن الصندوق من انشاء 60.000 مسكن خلال الفترة (1966-1969)[2].

5.1- إنشاء وتأسيس القطاع العمومي وتبني استثمارات في حاجة لتمويل مصرفي:

ولد القطاع العمومي غداة الاستقلال، مكونا من مؤسسات صناعية وضعت تحت تسيير الدولة أي مؤسسات عمومية وطنية تابعة للدولة، ففي في سنة 1964 بلغ عددها 345 مؤسسة صناعية [3].

[1] لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2003، ص 188.

[2] غراس نهلة، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] منصوري صمودي، الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة علاقة التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر،2001، ص39.

في هذه الفترة كان على المؤسسات أن تضمن تمويل استثماراتها عن طريق البنك المركزي الجزائري وكذا المصارف التجارية. ولكن سرعان ما تبين أن الصندوق الجزائري للتنمية جهاز ممركز لاستثمارات المؤسسات، حتى ولو تضمن تمويل أولي حيث وجدت مشكلة تتمثل في عدم قدرة المؤسسة للحصول على قروض من البنوك التجارية، وهذا الرفض يعود إلى تخوفها من وجود الخطر[1].

يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات العمومية والقطاعات التي تنشط فيها نهاية سنة 1963.

الجدول رقم (8): عدد المؤسسات العمومية والقطاعات التي تنشط فيها.

القطاعات	عدد المؤسسات الموجودة	عدد المؤسسات المسيرة ذاتيا	النسبة
التعدين و الميكانيك	109	49	% 45
البناء ومواد البناء	163	114	% 70
الصناعة الغذائية	477	85	% 18
الصناعة النسيجية	119	08	% 07
الصناعة الكيماوية	109	17	% 15
الخشب والفلين	194	37	% 19
صناعات متنوعة	195	35	% 18
المجموع	1586	345	% 21.75

المصدر: طلحة عيسى، تطور وظيفة التسويق في المؤسسة الصناعية العامة في الاقتصاد المخطط، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص23.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات العمومية كانت تنشط بشكل كبير في قطاع البناء ومواد البناء بنسبة 70 %، وفي قطاع التعدين والميكانيك بنسبة 45 %.

2- مرحلة التأميم [1966-1969]:

إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966. وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة هي: البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، وبنك الجزائر الخارجي BEA.

1.2- إنشاء البنك الوطني الجزائري: Banque National Algérienne (BNA)

هو بنك تجاري تأسس بالقرار 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966[2]، لتمويل المشاريع الاقتصادية وقد كلف هذا البنك بالمهام الموالية[3]:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يتعلق بالقروض القصيرة والمتوسطة الأجل وتقديم التسهيلات والسحب على المكشوف وفتح القروض المستندية.
- تقديم الائتمان للمؤسسات العامة والخاصة في الميدان الصناعي.
- يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية في مجال الإسكان.

[1] بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية فرع تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997، ص20.

[2] الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، المتضمن إحداث وإنشاء البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، ج.ر، العدد 50.

[3] حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص130.

- كما كلف باحتكار تمويل القطاع الزراعي[1].
- تمويل القروض المتوسطة الأجل المرتبطة بإنجاز المشاريع الاستثمارية الإنتاجية المخططة.

يوضح الجدول الموالي حجم قروض البنك الوطني الجزائري الموزعة على قطاع الفلاحة خلال الفترة (1967-1969).

الجدول رقم (9): تقييم قروض البنك الوطني الجزائري للفلاحة. (الوحدة: مليون دج).

القروض	1967	1968	1969
قروض BNA للفلاحة	2352	1760	3102
قروض للاقتصاد من الجهاز المصرفي	3835	5505	7300
نسبة القرض الفلاحي إلى قروض الاقتصاد بـ: %	% 61	% 23	% 43

Source : Naas Abd El krim, Op. Cit, p47.

يوضح الجدول أهمية القروض الموزعة من البنك الجزائري في القطاع الفلاحي ونسبة هذه القروض من القروض المقدمة للاقتصاد الوطني، ففي سنة 1967 بلغت نسبة القروض التي قدمها هذا البنك للفلاحة من القروض الموجهة للاقتصاد الوطني 61 %، ثم انخفضت لتصل 23 % سنة 1968، وارتفعت مرة أخرى إلى 43 % سنة 1969 بقيمة 3102 مليون دج.

2.2- إنشاء القرض الشعبي الجزائري: Crédit Populaire Algérien (CPA)

تأسس بالمرسوم 66-366 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966[2] ليوكل له في بادئ الأمر التكفل بمهمة تطوير النشاطات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة ومختلف الأنشطة التقليدية الحرفية والسياحية، وليتحول لتمويل كل أوجه النشاط الاقتصادي بعد إلغاء التخصص المصرفي. وبعد ثاني مصرف بعد البنك الوطني الجزائري من حيث النشأة وقد حل محل المصارف الأجنبية التي بقيت بعد الاستقلال.

يوضح الجدول الموالي حجم الودائع للقرض الشعبي الجزائري خلال السنتين 1968 و1969.

الجدول رقم (10): ودائع القرض الشعبي الجزائري. (الوحدة: مليون دج)

حجم الودائع	1968	1969
ودائع CPA	381	521
ودائع كل البنوك	4072	4596

Source : Naas Abd El krim, Op. Cit, p50.

نلاحظ من الجدول أن الودائع لدى القرض الشعبي الجزائري لا تمثل إلا 9 % من مجموع الودائع لدى الجهاز المصرفي في سنة 1968 وبـ 11 % سنة 1969.

3.2- إنشاء بنك الجزائر الخارجي: Banque Extérieur Algérienne (BEA)

تأسس بالقرار 67-204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967[3]، ليدعم دخول البلاد في التعاملات التجارية مع الخارج لضمان تنفيذ الاتفاقات المرتبطة بالتصدير والاستيراد، وقد تحول لتمويل كل النشاطات بعد إلغاء

[1] Goumiri Mourad, l'offre de monnaie en Algérie, collection Économique, ENAG éditions, Alger, Algérie, 1993, p11

[2] الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966، المتضمن إحداث القرض الشعبي الجزائري، ج.ر، العدد 84.

[3] الأمر رقم 67-204 المؤرخ 1 أكتوبر 1967، المتعلق بالقانون الأساسي لبنك الجزائر الخارجي، ج.ر، العدد 81.

التخصص المصرفي بعدما كانت وظيفته الأساسية فيها مضى تمويل التجارة الخارجية والإسهام في تمويل الاقتصاد الوطني.

يبين الجدول الموالي مجموع الودائع خلال الفترة (1968-1969) حيث بلغت 20 % من ودائع البنوك.

الجدول رقم (11): الودائع لدى بنك الجزائر الخارجي. (الوحدة: مليون دج).

حجم الودائع	1968	1969
ودائع BEA	882	875
مجموع الودائع لدى البنوك	4072	4596

Source: Naas Abd El krim, Op. Cit, p52.

3- إنشاء شركات وطنية خلال الفترة [1965-1971]:

ابتداء من سنة 1965 أنشأت العديد من الشركات الوطنية في مجالات وأنشطة اقتصادية متعددة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث بلغ عددها في نهاية 1966، 21 مؤسسة وطنية نذكر منها:

- الشركة الوطنية للنفط والغاز.
- الشركة الوطنية للصناعات النسيجية.

وأهم ما يشار إليه بخصوص الشركات الوطنية هو أن المردودية المالية لم تكن أولى أهداف هذه الشركات بل على العكس من ذلك، فقد كان مشكل التشغيل وخلق مناصب الشغل يتربع على سلم أهداف الشركة، مما جعلها في وضعية حرجة إلا أنها كانت تلجأ إلى خزينة الدولة من أجل تمويل استثماراتها. كما أنها لم تكن تملك جهاز معلوماتي فعال يسمح بإعطاء البنوك معلومات كافية وواضحة عن الشركة بهدف تسهيل عملية دراسة الملفات وتسريح القروض.

4- تطور المؤشرات الاقتصادية والنقدية خلال الفترة [1962-1969]:

1.4- المؤشرات الاقتصادية:

- الكتلة النقدية: المقصود بالكتلة النقدية مجموع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وتشمل ما يلي:

- النقود الورقية: وهي مجموعة الأوراق النقدية المصدرة من قبل البنك المركزي، والتي تتواجد خارج النظام البنكي أي خارج البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.
- النقود الكتابية: وتتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك الى حساب بنك آخر وتتكون أساسا من الودائع تحت الطلب لدى المصارف، وودائع مراكز الحساب الجاري.
- أشباه النقود: تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وهي: الودائع لأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض.

تسمى مجموع النقود الكتابية والورقية بعرض النقد الضيق ويرمز لها بالرمز (M1) ويسمى مجموع عرض النقد الضيق وأشباه النقود بعرض النقد الواسع ويرمز لها بالرمز (M2).

يوضح الجدول الموالي تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي ونسبة السيولة للفترة (1964-1969):

الجدول رقم (12): تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي ونسبة السيولة. (الوحدة: مليار دج).

السنوات	الكتلة النقدية M2	الناتج المحلي الإجمالي PIB	نسبة السيولة M2/PIB (%)
1964	4.724	9.900	47.72%
1965	5.255	15.240	34.48%
1966	5.778	14.690	39.33%
1967	7.553	16.230	46.54%
1968	10.147	18.740	54.15%
1969	12.120	21.045	57.59%

Source : construction personnelle à l'aide des données du l'Office National des Statistiques, les Agrégats macro-économique, 2013

الشكل رقم (1): تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي.

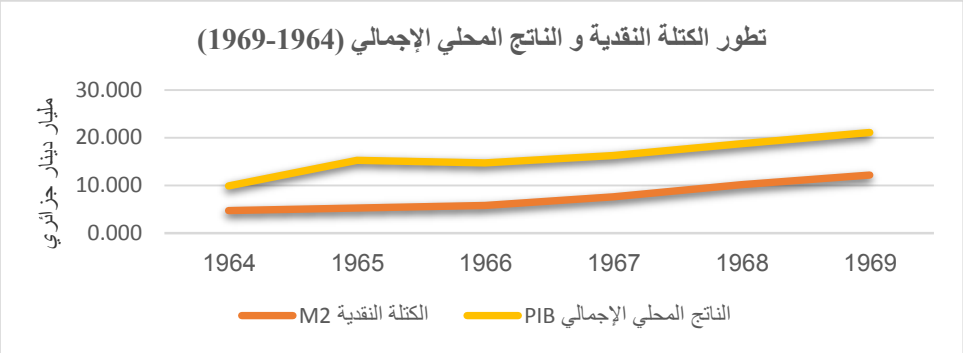

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Excel حسب معطيات الجدول رقم (12).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (1) أن الكتلة النقدية شهدت ارتفاعا من 4.724 مليار دج عام 1964 إلى 12.120 مليار دج عام 1969، وهذا راجع إلى الدور الكبير للبنك المركزي الذي كان الممول الرئيسي للاقتصاد خلال هذه الفترة عن طريق السلف للخزينة أو القروض المباشرة التي يمنحها للاقتصاد.

أما الناتج المحلي الإجمالي فعرف تزايدا خلال الفترة (1964-1965)، لينخفض سنة 1966 تماشيا وفترة التأميمات، ليعود إلى الارتفاع إلى غاية 1969.

الشكل رقم (2): تمثيل بياني لتطور نسبة السيولة.

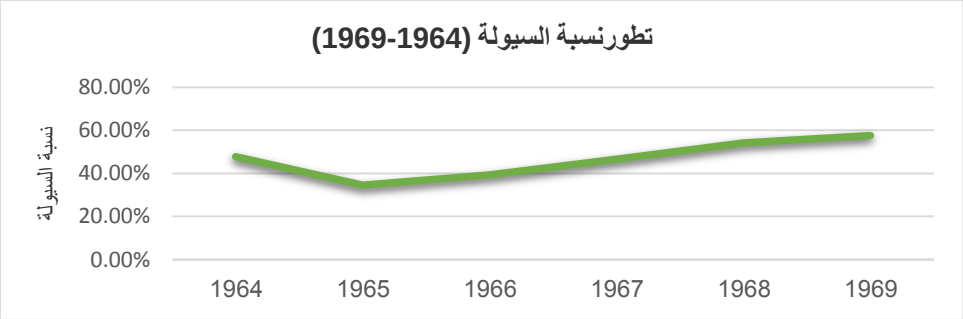

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Excel حسب معطيات الجدول رقم (12).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (2) أنه باستثناء سنة 1965 أين انخفضت نسبة السيولة إلى 34.48 % بسبب ارتفاع حجم الناتج الداخلي الخام، فلقد استمرت في الارتفاع خلال إجمالي السنوات لتبلغ بذلك نسبة 57.59% سنة 1969.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاح المالي [1970-1989].

إن الفلسفة التي اعتمدتها الجزائر في تنظيم الاقتصاد الوطني سنوات السبعينات كانت تقوم على التخطيط المركزي الذي يستند إلى أسس وقواعد الاقتصاد الاشتراكي، المبني على أساس ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وأن يكون اتخاد كل القرارات المرتبطة بالاستثمار والإنتاج والتوزيع من صلاحيات الإدارة.

لذلك فإن كل البنوك التي ظهرت بعد قرار تأميم القطاع البنكي، كانت بنوكا عمومية تعود ملكية رؤوس أموالها للدولة، إضافة إلى أن كل القرارات الهامة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي عامة والنظام المصرفي خاصة أصبحت تتخذ مركزيا وبطريق إدارية.

لقد كان الغرض من اتباع استراتيجية التخطيط الاقتصادي من قبل السلطات العمومية الجزائرية، تحقيق التنمية الوطنية، والتي تجسدت في:

- المخططين الرباعيين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977).
- المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989).

كانت ترمي كل هذه المخططات إلى تسيير الموارد وتوزيعها بصفة مركزية ومنظمة في إطار استثمارات مخططة، وهذا ما يؤكد أن النظام المصرفي كان مرتبطا مباشرة مع السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وتحول الجهاز المصرفي إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمته الوحيدة هي تمويل المشاريع المخططة مركزيا.

1- الإصلاح المالي 1971:

جاء الإصلاح المالي لعام 1971 ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزتيها، حيث أسندت للبنوك مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية، وبالتالي إعادة تنظيم الهياكل المالية.

وابتداء من الاصلاح المالي لعام 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاث خصائص هي: التمركز، هيمنة دور الخزينة وإزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

وفي هذا الصدد تم تدعيم النظام الجديد لتمويل قطاع الانتاج التي أصبحت الخزينة العمومية بموجبه وسيطا ماليا أساسيا أي بتعبير آخر أصبحت مركز النظام المالي للاقتصاد بالاعتماد الكلي على الخزينة حيث تضمن تحديد مصادر تمويل الاستثمارات المخططة كالآتي:

- القروض الطويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار المعبئة من طرف الخزينة الممنوحة من قبل الهيئات المالية المتخصصة.
- القروض المصرفية متوسطة الاجل القابلة للخصم لدى مؤسسة الاصدار.
- القروض الخارجية.

تماشيا مع الإصلاحات، رأت السلطات العمومية أنه من الضروري إنشاء هيئات تتكفل بمراقبة وإدارة القرض لتتمكن من تدعيم التخطيط، فأنشئت هيئتان تقنيتان ذات طابع رقابي هما على التوالي: مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.

2- إنشاء البنك الجزائري للتنمية: Banque Algérienne de Développement (BAD)

انطلاقا مع المخطط الرباعي الأول تبين أن البنوك التجارية لا تستطيع القيام بتمويل المشاريع بسبب نقصان مواردها الذاتية، وبموجب المرسوم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971[1]، ظهرت هيئة مختصة في تمويل المشاريع والمخططات التنموية المتمثلة في البنك الجزائري للتنمية ليحل محل الصندوق الجزائري للتنمية، الذي لم يكن باستطاعته الاستجابة للتطلعات المرجوة من طرف السلطات. وقد تخصص البنك الجزائري للتنمية في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل بواسطة قروض تأتيه من الحزينة العامة.

3- دور البنوك التجارية:

كانت البنوك التجارية في المراحل الأولى تمول الاستثمارات بقروض متوسطة قابلة لإعادة الخصم من طرف البنك الجزائري، إلا أن دور البنوك التجارية قد تقلص في السبعينات لعدة أسباب، منها تطور القطاع العمومي وتغيير طرق توزيع القرض نظرا لتزايد حاجيات التمويل من طرف المؤسسات في إطار التخطيط المركزي، فأصبحت بذلك البنوك التجارية في يد السلطات تستخدم لتمويل البرامج المخططة بحيث ينحصر دورها:

- البنك الوطني الجزائري: يضمن بفضل موارد الحزينة تمويل الاستثمارات المخططة المتعلقة بالقطاع الفلاحي والصناعة وكذلك تسديد الديون.
- القرض الشعبي الجزائري: يعمل على تمويل الاستثمارات للوحدات الاقتصادية المحلية (الخدمات العامة والخاصة)، كما يقدم القروض إلى المجاهدين القدامى.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: يمول الاستثمارات المخططة المتعلقة بقطاع الاسكان من خلال القروض الآتية من الخزينة.
- بنك الجزائر الخارجي: تمويل استثمارات القطاع الصناعي والخدمات الخاصة والعامة والمعاملات الخارجية.
- البنك الجزائري للتنمية: يمول من طرف الخزينة، ويقوم بتقديم القروض الطويلة الأجل قصد إنجاز المخططات الاستثمارات المبرمجة في المخططات المركزية خاصة قطاعات الصناعة، الطاقة، السياحة، التجارة، التوزيع.

[1] الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971، المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، ج.ر، رقم 55.

4- مرحلة إعادة الهيكلة العضوية [1982-1985]:

انطلاقا من الرغبة في تطبيق لا مركزية البنوك و إحياء دور البنوك و فعاليتها في الوساطة المالية وفي تعبئة الادخار على المستوى الوطني[1]، جاءت هذه الإصلاحات مع بداية الثمانينات وذلك ضمن مجموعة من الإصلاحات التي كانت تهدف للإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي ككل، والتي تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، حيث وضعت السلطات الجزائرية إجراءات خاصة لإعادة العضوية للمؤسسات المصرفية ابتداء من سنة 1982 من خلال تأسيس لجنة إعادة هيكلة المصارف و تنظيم مهمتها و النظر في مسألة إنشاء بنوك و فروع مصرفية جديدة. وكان من أهداف هذا الإصلاح هو تقليص قدرة واحتكار بعض البنوك وتخفيف الضغط عنها، مثل البنك الوطني الجزائري (BNA) الذي أعيدت هيكلته مع القرض الشعبي الجزائري (CPA) لينبثق عنهما على التوالي:

- بنك التنمية المحلية (BDL).
- البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR).

2.4- إنشاء بنك الفلاحة وللتنمية الريفية: Banque d'Agriculture et le Développement Rurale (BADR)

بموجب المرسوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية المحلية[2]، وهو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع الجارية أو لأجل، ومنح قروض متوسطة وطويلة الأجل. ولقد تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الفلاحي الذي ورثه عن البنك الوطني الجزائري، وعليه فإنه يقوم بمنح قروض لتمويل القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية، والحرفية، وكذلك تمويل أنشطة الأغدية الصناعية والأنشطة المختلفة في الريف.

غير أن التساهل في منح القروض المقدمة للفلاحين نتج عنه صعوبة استرجاعها، وذلك لأسباب تقنية تعود إلى الطرق البدائية في الزراعة الريفية، وكذلك لأسباب تنظيمية ترجع إلى عدم الاستغلال الحسن للأموال، وقلة الوعي الاقتصادي، مما ولد عدة تراكمات تتمثل في استحالة تسديد القروض المقدمة في ظل إنتاج فلاحي ضعيف.

2.4- إنشاء بنك التنمية المحلية: Banque de Développement Locale (BDL)

أنشئ البنك بموجب القانون 85-85 المؤرخ بتاريخ 30 أفريل 1985، تتمثل مهمته الأساسية في ضمان النشاطات التنموية والاستثمارية التي تقوم بها الهيئات العمومية. وتتمثل مهمة بنك التنمية المحلية كما تنص المادة الرابعة (04) من مرسوم التأسيس[3] كما يلي:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية في منح سلفيات وقروض بجميع أشكالها.

[1] Goumiri Mourad, Op. Cit, p311.

[2] القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص63.

[3] الأمر رقم 85-85 المؤرخ بتاريخ 30 أفريل 1985، المتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد مهامه الأساسية، ج.ر، العدد 19.

- تلقي ودائع تحت الطلب وودائع لأجل معين من كل شخص طبيعي أو معنوي.
- تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت وصاية الولايات والبلديات، وكذلك المؤسسات الخاصة.
- مساهمة البنك في تنفيذ المخططات والبرامج التنموية الوطنية والقطاعية.
- تمويل عمليات التجارة.
- قيام البنك بدور المراسل لبنوك أخرى ويتولى خدمة الوكالة لمؤسسات القرض الوطنية الأخرى، ودور الوسيط.
- تقديم البنك لكل شخص طبيعي أو معنوي وحسب الشروط والأشكال المسموح بها، سلفيات وتسبيقات على سندات عمومية تصدرها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية.
- المشاركة في جمع الادخار الوطني.

5- الإصلاحات المصرفية [1986-1989] :

شهدت سنوات السبعينات تناقضات عديدة خاصة على مستوى نظام التمويل، أدت إلى عدم وضوح العلاقة بين المؤسسات المالية من جهة والمؤسسات غير المالية من جهة ثانية، إذ ظل دور الخزينة مهيمنا على التمويل دون مراعاة الوجهة الضرورية أو أولويات هذه القروض ودون مراعاة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المخططة مركزيا.

ولتجنب المزيد من النتائج السلبية للاقتصاد الوطني ارتأت السلطات العمومية تجديد طريقة التمويل، من خلال المصادقة على القانونيين 86-12 و88-06 لإعطاء نمط جديد لدور البنوك التجارية، نظرا لكونها تابعة في مجملها للقطاع العمومي.

1.5- صدور قانون النقد والقرض 1986:

جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لانخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى نوعية العلاقة بين الجهاز المصرفي والمؤسسة العمومية والراجعة للتوطين الإجباري للمؤسسة لدى مصرف واحد عند التمويل وغياب سياسة تأطير القروض وعدم وجود سوق نقدية وسوق مالية.

1.1.5- المخطط الوطني للقرض:

جاء المخطط الوطني للقرض في القانون 86-12 الصادر سنة 1986، ويعتبر لوحة قيادة لتنظيم الاقتصاد الكلي، فقد كان يهدف الى إحداث انسجام بين الحقل المالي والمتغيرات الحقيقية للاقتصاد الوطني، ويندرج المخطط الوطني للقرض ضمن فلسفة عدم التناقض مع المخطط الوطني وهو يعرف الفعل النقدي من خلال ما حددته المادة 26 بما يلي:

- حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.
- حجم القروض الخارجية المجندة.
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

2.1.5- علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية:

إذا كانت الخزينة العمومية قد استفادت لفترة معينة من مواردها خاصة المحققة بفضل قطاع المحروقات، فالوضعية تغيرت بعد أزمة 1986 وتضاعفت بالمقابل حقوق البنك المركزي على الخزينة ليس فقط لتمويل الاستثمارات المعهودة، وإنما كذلك للعجز الميزاني الناتج عن الأزمة (حقوق الخزينة على المؤسسات الوطنية تجاوزت وبكثير ديونها اتجاه البنك المركزي الجزائري)[1]. ونتج عن ذلك مديونية كبيرة للخزينة، تجاه المنظومة المصرفية، حيث ارتفعت هذه المديونية في سنة 1989 الى حوالي 108 مليار دينار كدين اتجاه البنك المركزي وحوالي 10 مليار دينار، كدين اتجاه البنوك التجارية[2]، وهذا يمثل تقريبا 32.5 % من الناتج الداخلي الاجمالي لنفس السنة.

ونتيجة العلاقة غير الطبيعية بين الخزينة العمومية والبنك المركزي الجزائري وما خلفته من مشاكل عديدة، وفي ظل الاصلاحات المتخذة تم تقييد لجوء الخزينة للبنك المركزي وخصوصا لسبب تمويل الاستثمارات والاعتماد بالمقابل على البنوك التجارية، وهو ما يعني سحب تدريجي لمسؤولية الخزينة في تمويل الاستثمارات المخططة المنتجة للمؤسسات الوطنية، كما تم الاعتماد على إصدار الخزينة لسندات التجهيز والمساهمة في السوق النقدي بهدف الحصول على الموارد.

2.5- قانون استقلالية البنوك 88-06:

لم يخل القانون 86-12 من النقائص والعيوب فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988، كما ظهرت في هذه السنة عدة قوانين من أهمها القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الخاص باستقلالية المؤسسات المالية، المتعلق بإتمام وتعديل قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض.

كان يهدف هذا القانون إلى إصلاح النظام المصرفي على أساس معطيات جديدة للاقتصاد الوطني وذلك وفق النقاط الموالية:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

[1] Benhalima Ammour, le Système bancaire algérien texte et réalité, édition Dahleb, Algérie, 1997, p 40
[2] Ilmane. MC, Transition de l'économie algérienne vers une économie de marché et nouveau rôle de l'autorité monétaire dans l'élaboration et la conduite de la politique monétaire, Étude n° 1, novembre 1990, pp 19-42.

- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية من اجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- تعتبر البنوك مؤسسات ذات شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه مبدأ الربحية والمردودية.

6- التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية [1971-1988]:

لقد عرفت المؤسسات العمومية تحولات تنظيمية مهمة ابتداء من سنة 1970 حين اعتمدت على التخطيط كوسيلة ضرورية لإدارة وتنظيم الاقتصاد الوطني من خلال المخطط الرباعي [1970-1973].

وبموجب اعتماد نظام التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد الوطني أجبرت المؤسسات الاقتصادية على أن تكون منفذ توصيات وأهداف الهيئات العليا إذ أن الأهداف الكبرى والمتعلقة بالاستثمارات كانت كلها مركزية. وهذا ما كان له أثر سلبي على أداء المؤسسات بحكم عدم استقلاليتها عن الهيئات المركزية سواء من الناحية المالية أو من ناحية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

وقد كانت المؤسسات العمومية تتلقى أحيانا رفض التمويل من قبل النظام المصرفي، حيث أن المصارف التجارية كانت تقوم بدراسة معمقة، وتقدم قروض أقل من متطلبات المؤسسات العمومية.

أما ممارسات المصارف الوطنية على القطاع الخاص فكانت مشحونة بأنواع من المضايقات ويسودها انحياز لصالح القطاع العام، فالقطاع الخاص يعاني من التمييز حيث يخضع لشروط مصرفية تقليدية تطالبه بتقديم ضمانات شخصية أو عينية، والتي في غالب الأحيان ما يراها أصحاب المشاريع شرطا تعجيزيا، يضيق الخناق على قطاعهم.

يوضح الجدول الموالي حجم الودائع والقروض للقطاع الخاص في الفترة (1974-1977).

الجدول رقم (13): حجم الودائع والقروض للقطاع الخاص.

السنوات	1974	1975	1976	1977
نسبة ودائع القطاع الخاص	47	50	43	7
نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص	10	4	3	4

Source: Naas Abd El krim, Op. Cit, P67.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع حجم ودائع القطاع الخاص التي لم تقل عن 40 % خلال السنوات 1974، 1975 و1976، وانخفاض كبير في المقابل لحجم القروض الممنوحة لهذا القطاع التي لم تزد عن نسبة 10 % وهذا يوضح تهميش القطاع الخاص من قبل البنوك خلال هذه الفترة.

7- تطور المؤشرات الاقتصادية والنقدية خلال الفترة [1970-1989]:

يوضح الجدول الموالي تطور كل من الكتلة النقدية، الناتج المحلي الإجمالي ونسبة السيولة خلال الفترة (1970-1989).

الجدول رقم (14): تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي ونسبة السيولة. (الوحدة: مليون دج)

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل نمو الكتلة النقدية (%)	الناتج المحلي الخام PIB	معدل نمو الناتج المحلي (%)	نسبة السيولة M2/PIB (%)
1970	13,067	-	24,072	-	54.28%
1971	13,925	6.57	24,923	3.54	55.87%
1972	18,139	30.26	30,413	22.03	59.64%
1973	22,930	26.41	34,531	13.54	66.40%
1974	25,772	12.39	55,561	60.90	46.39%
1975	33,748	30.95	61,574	10.82	54.81%
1976	43,605	29.21	74,075	20.30	58.87%
1977	51,950	19.14	87,241	17.77	59.55%
1978	67,458	29.85	104,832	20.16	64.35%
1979	79,688	18.13	128,223	22.31	62.15%
1980	93,539	17.38	162,507	26.74	57.56%
1981	109,154	16.69	191,469	17.82	57.01%
1982	137,890	26.33	207,552	8.40	66.44%
1983	165,927	20.33	233,752	12.62	70.98%
1984	194,717	17.35	263,856	12.88	73.80%
1985	223,859	14.97	291,597	10.51	76.77%
1986	227,017	1.41	296,551	1.70	76.55%
1987	257,896	13.60	312,706	5.45	82.47%
1988	292,963	13.60	347,717	11.20	84.25%
1989	308,164	5.19	422,043	21.38	73.02%

Source : construction personnelle à l'aide des données du l'Office National des Statistiques, les Agrégats macro-économique, 2013.

الشكل رقم (3): تمثيل بياني لمعدل نمو الكتلة النقدية.

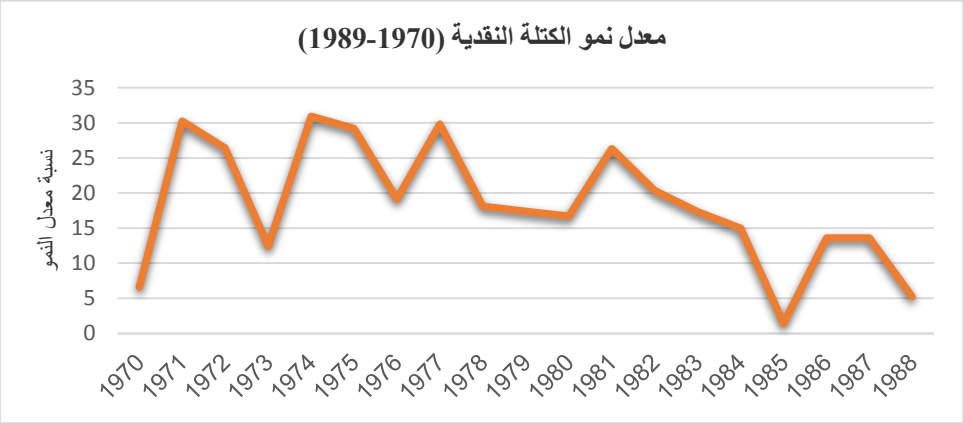

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Excel حسب معطيات الجدول رقم (14).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (3) أن معدل نمو الكتلة النقدية عرف انخفاضا خلال الفترة (1971-1973) تزامنا مع إقامة المخطط الرباعي الأول، وشهد انخفاضا في الفترة (1975-1978) تماشيا مع إقامة المخطط الرباعي الثاني. وعرف معدل نمو الكتلة النقدية انخفاضا ملحوظا سنة 1986 ويرجع هذا إلى اصدار

قانون النقد والقرض 1986 وانخفاض سعر البرميل. وقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أقصاه سنة 1975 بـ 30.95 % وهذا راجع إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الراجعة إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الخارجي.

الشكل رقم (4): تمثيل بياني لمعدل نمو الناتج المحلي.

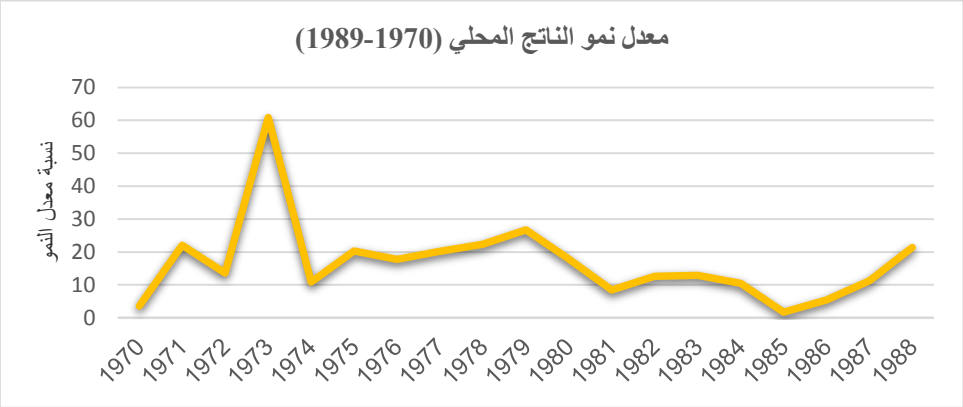

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Excel حسب معطيات الجدول رقم (14).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (4) أن معدل نمو الناتج المحلي بلغ أقصى قيمة له سنة 1974 بنسبة 60.9 % تزامنا مع نهاية المخطط الرباعي الأول (1970-1973). وبلغ أدنى قيمة له سنة 1986 بنسبة 1.7 % وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول والأزمة العالمية، أما باقي السنوات فلم يعرف معدل نمو الناتج المحلي تغيرات كبيرة.

الشكل رقم (5): تمثيل بياني لتطور نسبة السيولة.

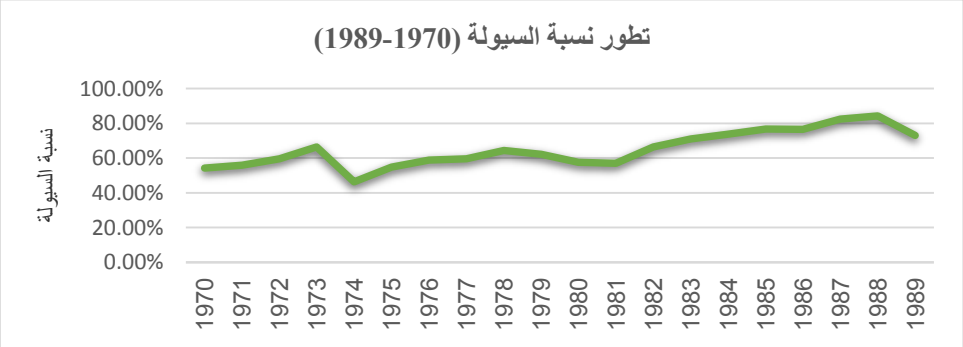

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Excel حسب معطيات الجدول رقم (14).

من خلال الجدول والشكل رقم (5) نلاحظ أن نسبة السيولة عرفت ارتفاعا كبيرا واستمر هذا الارتفاع إلى نهاية الثمانينات ولم تشهد انخفاضا كبيرا إلا في سنة 1974 وهذا راجع لارتفاع الناتج المحلي الخام. ويفسر هذا الارتفاع بانخفاض حجم الأصول الخارجية وذلك للانخفاض الشديد الذي عرفته أسعار البترول وكذلك ضعف البنوك التجارية في تعبئة المدخرات، مما دفع البنك المركزي إلى التوسع في خلق النقود.

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق [1990-1999].

مع بداية التحول من الاقتصاد الاشتراكي نحو اقتصاد السوق والمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، قامت الجزائر بإدخال تعديلات وإصلاحات كبيرة في جهازها المصرفي الذي تبعه تحول كبير في سياستها النقدية خاصة قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

المطلب الأول: صدور قانون النقد والقرض 90-10:

منذ بداية التسعينات تحوّل مجرى الجزائر سياسيا واقتصاديا، وتجسد هذا التحول في المجال النقدي والمالي من خلال صدور القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض بعد التعديل الدستوري لسنة 1989. وقد أرسى هذا القانون القواعد التنظيمية والتسييرية للبنوك وللمؤسسات المالية للدولة وأعاد النظر في هيكل النظام المصرفي الجزائري.

1- أهداف قانون النقد والقرض 90-10[1]:

يمكن تقسيم أهداف قانون النقد والقرض الى أهداف اقتصادية وأخرى نقدية ومالية على النحو التالي:

❖ **الأهداف الاقتصادية:**

- وضع حد للتنظيم والتسيير الاداري للنظام المالي.
- توفير وسائل عديدة للضبط الاقتصادي.
- الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وما يمكن أن ينجم عنه من خلق لمناصب الشغل وتكنولوجيا جديدة.
- تخفيض المديونية.
- انفتاح البنوك على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية.

❖ **الأهداف النقدية والمالية:**

- اعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض والصرف.
- حق البنك المركزي في اصدار النقود وتغطيتها.
- مساهمة البنك المركزي في السوق النقدي بطريقة فعالة.
- تطبيق قواعد الحذر للبنوك وحماية المودعين.
- تحديد وترتيب مهام البنوك والمؤسسات المالية.
- خلق سوق مالي.
- تطبيق اجراءات الرقابة على النقود، كتحديد سقف للتمويل ومعدل الاحتياطي الالزامي.
- ادخال منتجات مالية جديدة.

[1] غراس نهلة، مرجع سبق ذكره، ص40،41.

- تنظيم مهنة الصرافة.
- عدم التفرقة بين المؤسسة الاقتصادية العامة والمؤسسة الاقتصادية الخاصة في ميدان النقد والقرض.
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية والتحكم في العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.

2- هيكل النظام البنكي في ظل قانون النقد والقرض:

أصبح هيكل النظام البنكي الجزائري طبقا لقانون النقد والقرض على الشكل التالي:

1.2- البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي على أنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي " طبقا للمادة 11 من قانون النقد والقرض ومنذ صدور هذا القانون أصبح يعرف ببنك الجزائر.

ويعتبر هذا الأخير بنكا تجاريا في علاقته مع الآخرين، مسيرا وفقا للتشريعات التجارية، تخضع ملكية رأس ماله بالكامل للدولة ولا يخضع للتسجيل في السجل التجاري.

أوكلت للبنك المركزي نشاطات أخرى ضمن قانون النقد والقرض والتي تتعدى أنشطته التقليدية وتتلخص أهم هذه الأنشطة فيما يلي:

- تنظيم سرعة دوران النقود.
- التسيير والتحكم في جميع الوسائل الملائمة لتوزيع القرض.
- تنظيم سوق الصرف.
- اتخاد اجراءات فيما يخص ميزان المدفوعات، حركة الأسعار، الوضع المالي أي بصفة عامة تطور الاقتصاد الوطني.
- الطلب من البنوك ومؤسسات القرض والادارات المالية أن توفر لها جميع المعلومات الاحصائية التي تحتاج اليها لمعرفة تطور كل من النقود والقروض وميزان المدفوعات والاقتراض الخارجي.
- المساهمة في اتفاقيات الاقراض والاقتراض التي تعقدها الدولة مع الخارج.

2.2- البنـوك والمؤسسات المـالية المحليـة والأجنبيـة:

لقد أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض يستجيب كل نوع إلى المقاييس والشروط المحددة لها، وحمل القانون في طياته إصلاحات وتغييرات أدخلت على أعمال البنوك مما يحتم التكيف والتأقلم مع مواده ومسايرة تعليماته[1].

[1] بن يوسف سليم، مسار الإصلاحات النقدية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص60.

- **البنـوك التجاريـة:** بموجب المادة 114، تعتبر البنوك أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 والمتمثلة في: تلقي الودائع والمدخرات من الجمهور، القيام بمنح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.
- **المؤسسـات الماليـة:** حسب المادة 115 من قانون النقد والقرض، تعد المؤسسات المالية أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور. فمصدر القرض هو رأس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل[1].
- **البنـوك والمؤسسـات المـاليـة الأجنبيـة:** حسب المادة 127 من القانون 90-10، فإنه لا يمكن فتح أي تمثيل لبنك أو مؤسسة مالية أجنبية إلا بترخيص من مجلس النقد والقرض وتكون خاضعة لقواعد القانون الجزائري وتحترم القواعد المحددة لرأس المال الأدنى الذي لا بد أن يوازي على الأقل رأس المال المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية:

1- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي FMI:

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار[2] سنة 1970 إلى أكثر من 9 مليار دولار سنة 1993، مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

وقد بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات. وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء تلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الادارية والمالية

[1] لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص202.

[2] Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel de la banque d'Algérie, n°1, septembre 1971.

على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة. كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.

أبرم اتفاق في بداية 1994 والذي أنبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995. كما تم في عام 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين. واتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 1 أفريل 1998.

2- الخوصصة وإصلاح القطاع العام:

بدأت الجزائر مع بداية التسعينات التخلي بصفة تدريجية عن قواعد وأسس نظام الاشتراكي يعتمد على التخطيط المركزي، وتبني أسس وقواعد اقتصاد السوق، خاصة بعد الأزمة المالية الخانقة التي شهدتها مما أجبرها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي والتي تتضمن الخوصصة الذي ركز أساسا على المؤسسات العامة المحلية البالغ عددها 1300 مؤسسة، ومن بين 274 مؤسسة عامة جرت خوصصة أو تصفية 117 مؤسسة بنهاية سنة 1996[1].

من خلال قانون النقد والقرض 90-10 أرادت الدولة أن تبرز نية توجهها السياسي نحو اقتصاد السوق. فقانون 90-10 مهد الطريق لإصدار قانون 93-12 والذي بموجبه أصبح المستثمر حر وله امتيازات وتشجيعات ويسمي هذا القانون بقانون الاستثمارات، والذي يسعى إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME وتطويرها. كما ينص على ترقية الاستثمار وخلق قدرة تشغيل الشباب.

3- تطور المؤشرات الاقتصادية والنقدية خلال الفترة [1990-1999]:

[1] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص134.

يوضح الجدول الموالي تطور أسعار البترول والمديونية الخارجية وخدمة الدين الخارجي خلال الفترة (1989-1999):

الجدول رقم (15): تطور سعر البرميل والمديونية الخارجية وخدمة الدين.

السنوات	سعر البرميل (1 دولار)	حجم المديونية الخارجية (مليار دولار)	خدمة الدين (مليار دولار)
1989	17.31	26.8	6.6
1990	22.26	26.7	8.6
1991	18.62	27.9	9.2
1992	18.44	26.7	8.8
1993	16.33	25.7	9.1
1994	15.53	29.5	4.5
1995	16.86	31.6	4.2
1996	20.29	33.7	4.3
1997	18.68	31.2	4.5
1998	12.28	30.5	5.2
1999	17.48	28.3	5.1

Source : construction personnelle à l'aide des données du l'Office National des Statistiques, les Agrégats macro-économique, 2013

الشكل رقم (6): تمثيل بياني لتطور حجم المديونية الخارجية.

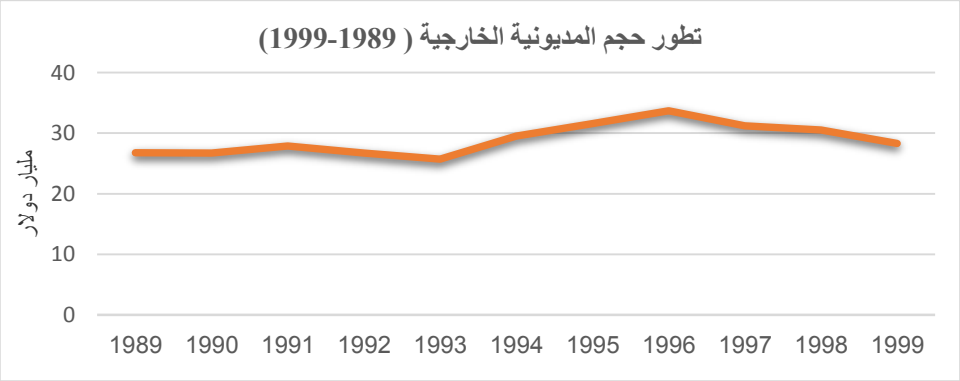

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel حسب معطيات الجدول رقم (15).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (6) ارتفاع حجم المديونية الخارجية الذي تراوح من 25.8 مليار دولار سنة 1988 إلى 33.7 مليار دولار سنة 1996، ويرجع ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى السياسة التي كانت تتبعها الجزائر في مجال الاقتراض، وزاد الوضع خطورة على مدفوعاتها خاصة بعد انخفاض أسعار البترول. لتبدأ في الانخفاض سنة 1997 إلى غاية 1999.

الشكل رقم (7): تمثيل بياني لتطور خدمة الدين الخارجي.

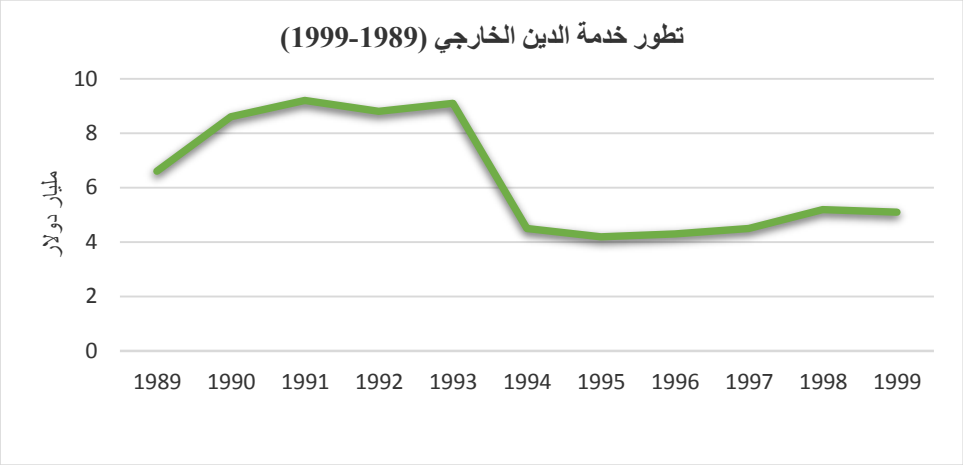

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel حسب معطيات الجدول رقم (15).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (7) أن تطور خدمة الدين الخارجي شهد انخفاض محسوس خلال الفترة التي أعقبت عملية إعادة الجدولة، حيث انخفضت خدمة المديونية لأول مرة إلى حدود 4.5 مليار دولار أمريكي سنة 1994، بمعنى أنها تقلصت تقريبا إلى النصف بعدما كانت تتراوح 9 مليار دولار خلال الفترة (1993-1990) أي بنسبة تقارب 75 %، ثم انخفضت عام 1996 إلى حدود 30.7 % لتسجل ارتفاعا نسبيا عام 1998 حيث بلغت خدمة الدين 5.2 مليار دولار و5.1 مليار في سنة 1999.

4- سعر الصرف الأجنبي:

تميزت فترة التسعينات بارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مما أدى لعجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، ولقد ساعد ذلك على ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية، حيث ما فتئ سعر صرف الدينار بها يفوق نظيره في السوق الرسمية. وتهدف برامج التثبيت على مستوى سوق الصرف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي.

ومنذ بداية إصلاح سوق الصرف كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية. وتتميز هذه المرحلة في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990[1]. جاءت بعد ذلك المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار، فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25 % من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. كان الاتفاق يهدف لتحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية. أما في الواقع فإن التخفيض للعملة كان أقل مما هو مرغوب حيث أصبح 1 دولار أمريكي يعادل 22 دينار جزائري انطلاقا من سبتمبر 1992.

[1] Leksaci Mohamed, Comptes en devises, substitution économique vers une régulation monétaire de l'économie nationale, les cahiers de la reforme ; No5, 1990, pp. 103-107.

يوضح الجدول الموالي تطور سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-1999).

الجدول رقم (16): تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري. (دولار/ دينار)

1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
9	8.5	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.7	58.73	66.57

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2001، ص 363.

يوضح الجدول فقدان العملة الوطنية حوالي 70 % من قيمتها في غضون 10 سنوات. ففي 1994 وخلال السنة الأولى من بداية استعمال برنامج التعديل الهيكلي تم حدوث انخفاض لقيمة الدينار الجزائري الذي انتقل من 24 دينار إلى 36 دينار وذلك بهدف إعادة التوازن على مستوى ميزان المدفوعات.

وفي عام 1995 أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة ونفس الإجراء أتخذ بالنسبة لنفقات السياحة خلال 1997.

وتم إنشاء في بداية 1996 سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 ويعد ذلك الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف.

إن عملية تخفيض الدينار ساعدت على ترقية محيط ملائم للاستثمار الأجنبي، في جو مستقر لسعر صرف فعلي وحقيقي بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم وأرباحهم إلى الخارج.

5- إصلاحات وتعديلات قانون النقد والقرض.

بعد مرور عدة سنوات عن صدور قانون النقد والقرض 90-10، وكذا تطبيقه ميدانيا تم استخلاص عدة ثغرات ونقائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم احترام استقلالية البنوك كونها لاتزال تخضع مباشرة لوزارة المالية.
- عدم مواكبة المنظومة المصرفية لإصلاحات الاقتصاد الوطني خاصة في ميدان الاستثمار.
- عدم تجسيد وتطبيق القواعد المنصوص عليها في قانون النقد والقرض على أرض الواقع ولاسيما تلك المتعلقة بقواعد الحذر.
- ضعف عملية تعبئة الأموال من طرف البنوك وتخصيص الموارد وغيرها من النقائص الأخرى التي كانت سببا في ضعف أداء الجهاز المصرفي الجزائري.

1.5- الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض:

لقد منح قانون النقد والقرض 90-10 لبنك الجزائر نسبة من الاستقلالية في التسيير والإدارة ومراقبة البنوك عن طريق إرساء هيئات منحها المشرع كل الصلاحيات اللازمة لذلك، وتقاس الاستقلالية العملية لهذه الهيئات من خلال المهام والأهداف المكلفة بها، غير أن هذه الاستقلالية لم تتجسد فعلا خاصة مع التداخل

الاداري والوظيفي لمصالح بنك الجزائر، لهذا كان من الضروري إعادة النظر في قانون النقد والقرض 90-10 وإدخال التعديلات الضرورية بما يتلائم مع متطلبات التطور.

وجاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق الأمر الرئاسي رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث يمس هذا التعديل وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون وموارده الأساسية[1].

إن التعديل الرئيسي الذي جاء به هذا القانون يتمثل في تقسيم مجلس النقد والقرض الى جهازين منفصلين هما[2]:

- يتمثل الجهاز الأول في مجلس الادارة المكلف بإدارة وتسيير بنك الجزائر.
- أما الجهاز الثاني يتمثل في مجلس النقد والقرض الذي يقوم بمهام السلطات النقدية بعدما كان يقوم سابقا بوظيفتين: الأولى بوصفه كمجلس للإدارة والثانية كمجلس للنقد والقرض.

2.5- الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:

إن إصلاح المنظومة المصرفية الوطنية يحتل صدارة اهتمامات الحكومة لما للقطاع المصرفي من انعكاسات مباشرة على حسن سير حركة الاقتصاد الوطني، ومن بين العناصر الأساسية لهذا الإصلاح فتح رأسمال المؤسسات المصرفية العمومية أمام الخواص الأجانب والمحليين التي لا زالت قيد التفاوض، ففي ظل قانون النقد والقرض تم اعتماد عدة مؤسسات مصرفية خاصة.

وفي هذا السياق اعتبرت سنة 2003 سنة حاسمة في مجال تحديث المنظومة المصرفية من خلال إصدار الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتضمن قانون النقد والقرض، والذي جاء خاصة نتيجة للفضيحة المالية التي عرفها القطاع البنكي في هذه الفترة والمتمثلة في إفلاس بنكين خاصين هما: بنك الخليفة (Khalifa Banque) والبنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA)[3] اذ أصبح هذا الأمر مرجعا وإطارا قانونيا بالنسبة للمؤسسات المصرفية والمالية العاملة في البلاد، كما يعتبر لاغيا للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض. ليدخل بذلك ضمن الالتزامات الدولية للجزائر في الميدان المالي والمصرفي واستجابة للتطورات الجديدة في الساحة المصرفية الجزائرية ومن تم تكيف النظام المصرفي مع المقاييس العالمية.

حسب المشرع فإن التعديل يهدف الى[4]:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل وهذا من خلال:
  - الفصل بين مجلس الادارة ومجلس النقد والقرض.
  - توسيع صلاحيات المجلس في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والاشراف.

[1] الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10، ج.ر، العدد 14.

[2] Naas Abd Elkrim, Op. Cit, p44.

[3] La Banque Commercial et Industriel Algérienne.

[4] Sedeg Abd Elkrim, le système bancaire algérien "la nouvelle règlementation", sans Edition, Alger, Algérie, 2000, p14.

- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية.

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق:
  - اعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية اقتصادية ومالية.
  - انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
  - تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال:
  - تقوية شروط منح الاعتماد للبنوك.
  - تشديد العقوبات الجزائية على أي مخالفة للقوانين المصرفية " اختلاس، تزوير، .... الخ.
  - تعزيز وتوضيح شروط سير مركزية المخاطر
  - تقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المصرفية " جمعية المصرفيين الجزائريين".
  - تعزيز وتحديد صلاحيات اللجنة المصرفية خاصة فيما يتعلق بالرقابة.

ولتحقيق ذلك لابد من تكوين موظفين ومراقبين أكفاء ووجود نظام معلومات فعال يرتكز على تقنيات تحويل معلومات سريعة والتحكم الجيد في تكنولوجيا المعلومات، ضف الى ذلك الاعتماد في تمويل الاقتصاد على موارد السوق التي تستند الى وجود نظام مصرفي متين وقوي.

3.5- الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض:

لقد تم اصدار الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ليعدل ويتمم الأمر 03-11، وتتمثل أهم هذه التعديلات فيما يلي[1]:

- تعديل مهمة بنك الجزائر التي أصبحت تتمثل في:
  - الحرص على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من الأهداف السياسة النقدية.
  - توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد.
  - السهر على الاستقرار النقدي والمالي.
- إعطاء أهمية كبيرة لوسائل الدفع فيما يخص التأكد من سلامتها وملائمتها.
- امتلاك الدولة لأسهم في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة، حيث يخول لها بموجبه الحق أن تمثل في أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت.
- الترخيص مسبقا من المحافظ لأي تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية.

[1] الامر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 03-11، ج.م، العدد 48.

- انخراط البنوك والمؤسسات المالية في مركزية المخاطر، بذلك يجب تزويدها بأسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض الغير مسددة والضمانات المعطاة لكل قرض.
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع يهدف إلى التأكد على الخصوص من التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، والسير الحسن للمسارات الداخلية، وصحة المعلومات المالية، والأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

المبحث الثالث: النظام المصرفي خلال الفترة [2000-2015].

كان للتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية التي شهدتها الجزائر في الألفية الثالثة انعكاسا واضحا على تطور المؤشرات الاقتصادية والنقدية كالمديونية الخارجية ونسبة السيولة، كما انعكست أيضا على تطور وأداء الجهاز المصرفي الجزائري، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة [2000-2015].

1- تطور المديونية الخارجية:

يوضح الجدول الموالي تطور سعر البرميل والمديونية الخارجية خلال الفترة (2003-2015).

الجدول رقم (17): تطور حجم المديونية الخارجية وسعر البترول.

السنوات	سعر البرميل (1 دولار)	حجم المديونية (مليار دولار)
2003	28.100	23.350
2004	36.050	21.820
2005	50.640	1.400
2006	64.960	15.500
2007	74.000	5.573
2008	99.000	5.687
2009	62.250	5.630
2010	80.150	5.536
2011	112.943	4.410
2012	111.045	3.694
2013	109.548	3.396
2014	100.23	3.601
2015	55.76	3.730

Source : construction personnelle à l'aide des données du l'Office National des Statistiques, les Agrégats macro-économique, 2015.

الشكل رقم (8): تمثيل بياني لتطور حجم المديونية الخارجية.

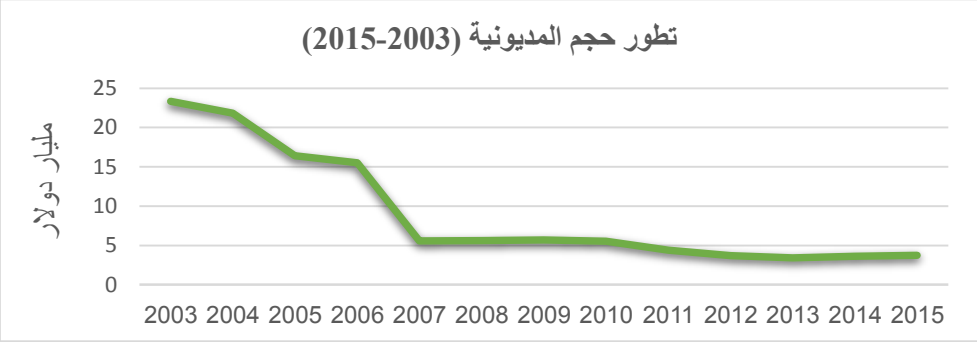

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel حسب معطيات الجدول رقم (16).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن أسعار البترول عرفت تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2003-2014) مما أدى إلى انخفاض نسبة المديونية لتصل إلى 3.73 مليار دولار سنة 2015.

نلاحظ من الشكل رقم (8) أن المديونية الخارجية بلغت 23.35 مليار دولار سنة 2003، واستمرت في الانخفاض حيث قدرت سنة 2004 بـ 21.82 مليار دولار، سنة 2005 بـ 16.4 مليار دولار، وسنة 2006 بـ 15.5 مليار دولار، لتنخفض أيضا سنة 2007 و تصل 5.573 مليار دولار، ويعود ذلك تسديد الجزائر سنة 2006 على دفعة واحدة وبصورة مسبقة باتفاق مع الدول الدائنة 9.927 مليار دولار، وبلغت المديونية سنة 2008، 2009، 2010 ،2011 و2012 على التوالي 5.687، 5.63، 5.536، 4.41 و3.694 مليار دولار، لتصل سنة 2013 إلى أدنى قيمة لها بـ 3.396 مليار دولار ومن أهم أسباب هذا الانخفاض ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد إلى 109.548 دولار أمريكي سنة 2013. وقد ارتفعت المديونية الخارجية سنة 2014 إلى 3.601 مليار دولار وسنة 2015 إلى 3.73 مليار دولار وهذا راجع إلى أزمة انخفاض أسعار البترول ابتداء من نهاية سنة 2013 حيث بلغ سعر البرميل 100.23 دولار سنة 2014 و55.76 دولار سنة 2015.

2- تطور المؤشرات النقدية:

يوضح الجدول الموالي تطور حجم الكتلة النقدية والناتج المحلي ونسبة السيولة ونسبة التضخم خلال الفترة (2005-2015).

الجدول رقم (18): تطور حجم الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام ونسبة السيولة. (الوحدة: مليار دج)

السنوات	حجم الكتلة النقدية M2	حجم الناتج الداخلي الخام PIB	نسبة السيولة (%)	نسبة التضخم (%)
2005	4157.585	7561.984	% 54.98	% 1.9
2006	4933.744	8501.636	% 58.03	% 1.8
2007	5994.508	9352.886	% 64.09	% 3.9
2008	6955.969	11043.703	% 62.99	% 4.4
2009	7173.051	9968.025	% 71.96	% 5.7
2010	8280.741	11991.564	% 69.05	% 3.9
2011	9929.188	14588.532	% 68.06	% 4.5
2012	11015.100	16208.698	% 67.96	% 8.9
2013	11941.500	16643.834	% 71.75	% 3.3
2014	9580.180	17205.106	% 55.68	% 2.6
2015	9261.136	16591.875	% 55.82	% 4.5

Source : construction personnelle à l'aide des données du l'Office National des Statistiques, les Agrégats macro-économique, 2015

الشكل رقم (9): تمثيل بياني لتطور حجم الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام.

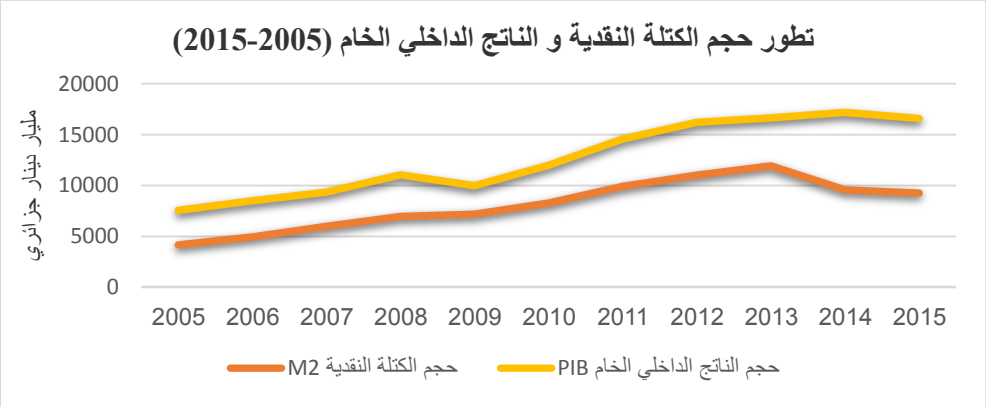

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel حسب معطيات الجدول رقم (17).

الشكل رقم (10): تمثيل بياني لتطور حجم السيولة.

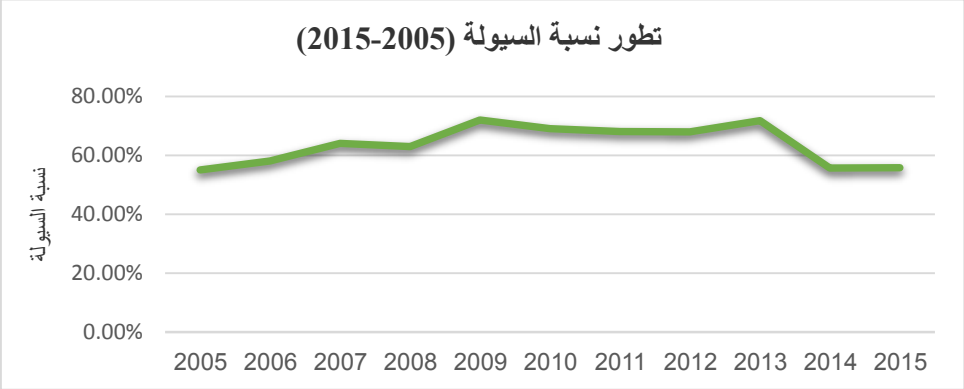

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel حسب معطيات الجدول رقم (17).

الشكل رقم (11): تمثيل بياني لتطور نسبة التضخم.

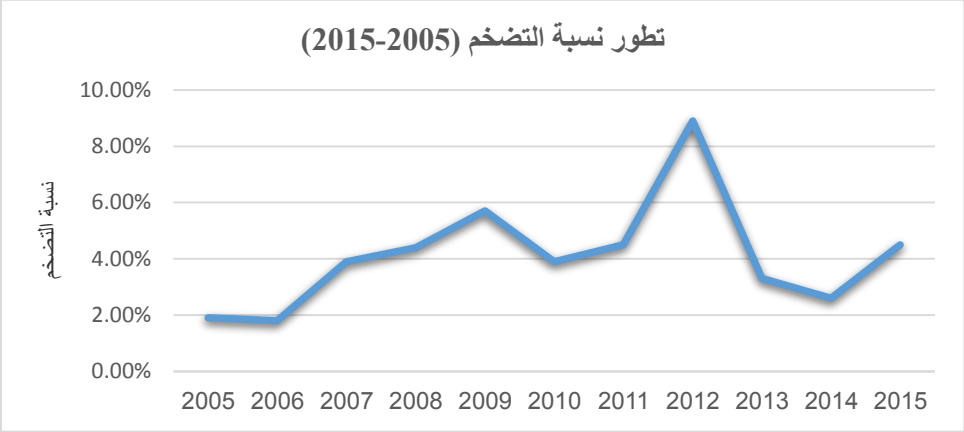

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel حسب معطيات الجدول رقم (17).

للتحليل الأمثل لنتائج الجدول رقم (17) والشكل رقم (9)، (10) و (11)، تتم الدراسة على ثلاثة (3) فترات، موضحة كما يلي:

الفترة الأولى: (2005-2009).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (9) ارتفاع حجم الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 حيث بلغت سنة 2005، 2006، 2007، 2008 و2009 على التوالي 4157.585، 4933.744، 5994.508، 6955.969 و7173.051 مليار دينار جزائري. ويرجع ارتفاع الكتلة النقدية خلال هذه الفترة إلى زيادة حجم الأصول الخارجية خاصة بعد الارتفاع الشديد التي شهدته أسعار البترول، حيث ارتفعت قيمة الأصول الخارجية من 46.33[1] مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 78.59[2] مليار دولار سنة 2009.

أما فيما يخص قيم الناتج الداخلي الخام فقد عرف ارتفاعا إلى غاية 2008 ليصل 11043.703 مليار دج، حيث بلغت قيمته 7561.984 مليار دج سنة 2005، و8501.636 مليار دج سنة 2006، 9352.886 مليار دج سنة

[1] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2009، رقم 09، ص15.
[2] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2010، رقم 10، ص15.

2007، لينخفض الناتج الداخلي الخام إلى 9968.025 سنة 2009 تزامنا والأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 62.25 دولار.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (10) أن نسبة السيولة عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2005-2009)، حيث بلغت سنة 2005، 2006، 2007، على التوالي 54.98 %، 58.03 % و64.09 %، ويرجع السبب الى الأموال التي وضعتها الخزينة العمومية تحت تصرف البنوك التجارية في إطار إعادة هيكلتها وتحسين وضعيتها المالية، ضف الى ذلك حجم الادخار المتزايد الذي شهده القطاع الخاص هذه السنوات. لتنخفض نسبة السيولة سنة 2008 إلى 62.99 % بسبب الارتفاع الملحوظ للناتج الداخلي الخام مقارنة مع سنة 2007، ثم ارتفعت نسبة السيولة مجددا إلى 71.96 % سنة 2009.

يوضح الشكل رقم (11) أن نسبة التضخم قدرت سنة 2005 بـ 1.9 %، وانخفضت إلى 1.8 % سنة 2006، ليعرف التضخم ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات 2007، 2008 و2009 بـ 3.9 %، 4.4 % و5.7 % على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع الملحوظ إلى الزيادة في الكتلة النقدية ونسبة السيولة والارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

الفترة الثانية: (2010-2013).

استمر حجم الكتلة النقدية في الارتفاع خلال الفترة (2010-2013) حيث بلغت 8280.741 مليار دج سنة 2010، و9929.188 مليار دج سنة 2011، و11015.1 مليار دج سنة 2012، لتبلغ أقصى قيمة لها 11941.5 مليار دج سنة 2013، ويرجع هذا الارتفاع في حجم النقود إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة للاقتصاد خاصة للقطاع الخاص، حيث قدرت حجم القروض الممنوحة للاقتصاد بـ 16341.5[1] مليون دج ما يمثل نسبة 40 % من حجم الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

كما استمر الناتج الداخلي الخام في الارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2013، حيث بلغ في سنة 2010، 2011، 2012 و2013 على التوالي 11991.564، 14588.532، 16208.698، 16643.834 مليار دج. وهذا راجع إلى الزيادة في حجم صادرات الطاقة (بترول، غاز طبيعي) بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (2010-2013)، حيث بلغت قيمة صادرات الطاقة خلال هذه الفترة 261702[2] مليون دولار.

شهدت نسبة السيولة انخفاضا محسوسا مقارنة مع الفترة السابقة، حيث انخفضت إلى 69.05 % سنة 2010، و68.06 % سنة 2011، و67.96 % سنة 2012، من أسباب انخفاض نسبة السيولة خلال هذه الفترة ارتفاع حجم الكتلة النقدية التي قدرت بـ 41166.529 مليار دج. لتعود وترتفع إلى 71.75 % سنة 2013.

[1] www.Bank-of-Algeria.dz, rapport annuel de la banque d'Algérie, chapitre 6, intermédiation et infrastructure, (2010-2013), Différents rapports.

[2] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، (2010-2013)، تقارير مختلفة، ص28.

يتبين من الشكل رقم (11) أن معدلات التضخم كانت متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة (2010-2013) حيث بلغ 3.9 % سنة 2010، و4.5 % سنة 2011، ليبلغ أقصى قيمه له 8.9 % سنة 2012 ويرجع هذا الارتفاع في الارتفاع الكتلة النقدية الذي لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ثم انخفض إلى 3.3 % سنة 2013.

الفترة الثالثة: (2014-2015).

شهدت الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 وإلى نهاية سنة 2015 انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 9580.18 مليار دج سنة 2014، و9261.136 مليار دولار سنة 2015، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض حجم الأصول الخارجية، حيث انخفضت قيمة الأصول الخارجية من 60,13 مليار دولار سنة 2014 إلى 34,57 مليار دولار سنة 2015 ويعود ذلك انخفاض أسعار البترول.

قدر الناتج الداخلي الخام بـ 17205.106 مليار دج سنة 2014 لينخفض إلى 16591.875 مليار دج سنة 2015، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض صادرات المحروقات إلى 33,08 مليار دولار سنة 2015 مقارنة مع 58,46 مليار دولار سنة 2015.

عرفت نسبة السيولة خلال الفترة (2014-2015) انخفاضا محسوسا، حيث بلغت 55.68 % سنة 2014، و55.82 % سنة 2015، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الانخفاض في حجم الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية.

عرفت نسبة معدلات التضخم انخفاضا سنة 2014 ليصل إلى 2.6 %، ليرتفع سنة 2015 إلى 4.5 % إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري الحالي:

1- هيكل الجهاز البنكي الجزائري الحالي:

اتسع الجهاز البنكي الجزائري وأصبح يضم بالإضافة إلى البنوك الجزائرية بنوك أجنبية خول لها ممارسة نشاطها بكل حرية طبقا لما ينص علية قانون النقد والقرض.

تتكون الشبكة البنكية من 1273 وكالة وتستحوذ البنوك العمومية على أكبر عدد من الوكالات حيث بلغ عددها 947 وكالة بنسبة 74 %، أما البنوك الخاصة فلا تمتلك إلا 326 وكالة بنسبة 26 % على مستوى الوطني [1].

[1] KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, 2015, N°4486, p 13-16.

يوضح الجدول الموالي البنوك العمومية والخاصة ومجالات اختصاصها الرئيسية الحالية:

الجدول رقم (19): البنوك العمومية والخاصة ومجالات اختصاصها الرئيسية الحالية.

النوع	المصارف	مجالات الاختصاص الرئيسية
البنوك العمومية (6)	بنك الجزائر الخارجي BEA	الشركات الكبيرة وصناعات النفط
	البنك الوطني الجزائري BNA	الشركات الكبيرة ومنشآت الأعمال المتوسطة والصغيرة
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	العملاء في المناطق الريفية (الائتمان الزراعي، الائتمان اللازم لشراء المعدات). المؤسسات الكبيرة، منشآت الأعمال المتوسطة والصغيرة.
	بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	مجموعة واسعة النطاق من أدوات الادخار وحلول ائتمان الإسكان.
	بنك التنمية المحلية BDL	الأعمال المصرفية العامة، منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأفراد، أعمال الرهونات.
	بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	الأعمال المصرفية العامة، منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
البنوك الخاصة (14)	بنك السلام Salam Bank Algérie (ASBA)	أعمال مصرفية إسلامية.
	بنك البركة Baraka Bank	أعمال مصرفية إسلامية.
	Arab Bank PLC Algeria (Succursale de banque)	منشآت الأعمال التجارية رفيعة المستوى.
	Fransabank El Djazair SPA	منشآت الأعمال التجارية رفيعة المستوى.
	Credit Agricole-corporate and Investment Bank (CA-CIB ALGERIE)	منشآت الأعمال الزراعية و الصناعات الزراعية.
	Arab Banking Corporation (ABC Algeria)	منشآت الأعمال التجارية رفيعة المستوى.
	Natexis Banque	منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم، تطوير الأعمال المصرفية للأفراد، شركات التمويل التأجيري.
	Société Générale Algérie	خدمات مصرفية محلية، تمويل أنشطة الأعمال الكبيرة.
	Citibank NA Algeria (Succursale de banque)	منشآت الأعمال التجارية رفيعة، منشآت الصناعات النفطية رفيعة المستوى.
	BNP Parisbas El Djazair	منشآت الأعمال التجارية رفيعة المستوى.
	HSBC Algérie (Succursale de banque)	منشآت الأعمال الكبيرة والمتوسطة .
	Trust Bank Algeria (TBA)	منشآت الأعمال التجارية رفيعة المستوى.
	Algeria Golf Bank (AGB)	منشآت الأعمال الكبيرة ومتوسطة الحجم.
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF-ALGERIA)	منشآت الأعمال التجارية للأفراد رفيعو المستوى.

Source : construction personnelle à l'aide des données du KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, 2015, N°4486, p 13-16.

2- تطور حجم القروض والودائع المصرفية:

عرفت القروض المقدمة من البنوك للاقتصاد خاصة للمؤسسات العمومية والخاصة ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات التي تقرر فيها تطبيق برنامج دعم الإنعاش (2004-2010). حيث عرفت المصارف التجارية فائضا في عرض السيولة على مستوى السوق النقدية وخاصة ما بين المصارف، كما سجل ارتفاع للودائع لدى بنك الجزائر.

كانت الزيادة في السيولة تميز خزينة المصارف العمومية خلال الفترة (2005-2015)، كما أن تطهير الديون إزاء المصارف يشكل إحدى العناصر التي تفسر الإفراط في وفرة السيولة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وتعتبر الودائع مركز الثقل في موارد البنوك، وقد عرف حجم الودائع والقروض بالقطاع المصرفي الجزائري تطورا معتبرا خلال الفترة (2005-2015)، ويتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة (2005-2015). (الوحدة: مليار دج)

السنوات	الودائع الجارية		الودائع لأجل	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
2005	773.9	321.3	365.8	1232.8
2006	163.9	442.4	364.5	1271.5
2007	1831.7	563.3	350.6	1395.9
2008	2056.4	720.8	394	1572.9
2009	1426.8	903.6	499.2	1722.6
2010	1680.7	910.7	579.5	1935.5
2011	2005.3	1039.7	625.7	2152.3
2012	1667.1	1224.2	862.9	2420.4
2013	1585.7	1403.8	1022.5	2597.4
2014	2024.7	1780.6	1189.4	2790.8
2015	1712.6	1595.1	1270.5	3204.4

Source : www.Bank-of-Algeria.dz, Bulletin statistique trimestriel, (2005-2015), Différents rapports.

عرفت الودائع المصرفية الجارية ولأجل ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2005-2015)، نلاحظ من خلال الجدول السابق هيمنة القطاع العمومي على الودائع الجارية، حيث سجلت سنة 2005، 1094.9 مليار دج ودائع جارية منها 773.9 مليار دج ودائع القطاع العام بنسبة تقدر بـ 70 % و321.3 مليار دينار ودائع للقطاع الخاص بنسبة 30 %، ولم تتغير هذه النسب تقريبا خلال سنة 2006 إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت سنة 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 و2015 على التوالي 606.3، 2395، 2777.2، 2330.4، 2591.4، 3045، 2891.3، 2989.5، 3805.3 و3307.7.

أما بالنسبة للودائع المصرفية لأجل فهي الأخرى شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2005-2015)، وقد بلغت النسبة الودائع المصرفية لأجل للقطاع العام 25 % خلال هذه الفترة، فيما بلغت نسبة الودائع لأجل للقطاع الخاص 75 %. حيث بلغت قيمة الودائع المصرفية لأجل 1598.6، 1636، 1746.5، 1966.9، 2221.8، 2515، 2778، 3619.9،3283.3، 3980.2 و4474.9 على التوالي 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 و2015. وتعود زيادة الودائع المصرفية لأجل إلى زيادة ودائع مؤسسات قطاع المحروقات والتطور المتزايد لودائع ادخار العائلات وتسديد مديونية الخزينة العمومية اتجاه البنوك.

الجدول رقم (21): حجم القروض للقطاع المصرفي خلال الفترة (2005-2015). (الوحدة: مليار دج)

السنوات	قروض للقطاع العمومي			قروض للقطاع الخاص		
	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	المجموع	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	المجموع
2005	881.6	0.9	882.5	368.6	181.3	550.2
2006	847.3	1.103	848.4	487.7	98.81	586.6
2007	987.3	2	989.3	484.7	100	587.8
2008	1200.3	1.9	1202.2	568.6	106.1	674.7
2009	1484.9	1	1485.9	1227.1	372.1	1600.6
2010	1461.3	0.1	1461.4	1374.5	430.8	1805.3
2011	1742.3	0	1742.3	1451.7	530.7	1892.4
2012	2040.7	0	2040.7	1675.4	569.4	2244.9
2013	2434.3	0	2434.3	2023.2	697	2720.2
2014	3373.4	9.5	3382.9	2338.7	781.3	3120
2015	3679.5	9.5	3689	2687.1	899.5	3586.6

Source : www.Bank-of-Algeria.dz, rapport annuel de la banque d'Algérie, chapitre 6, intermédiation et infrastructure, (2005-2015), Différents rapports.

تميزت هذه المرحلة بارتفاع متزايد لحجم القروض التي تمنحها البنوك، ويعود ذلك الى تحسن وضعيتها المالية من خلال فائض السيولة الذي شهدته بعد ارتفاع أسعار البترول، وكذلك إعادة هيكلتها، بالإضافة الى زيادة حجم مدخرات الأفراد وتركيزها أكثر على القطاع الخاص.

نلاحظ أن البنوك العمومية هي الممول الأول والمباشر للقطاع العام بنسبة وصلت في بعض السنوات إلى 100 % (2011، 2012 و2013)، حيث قدرت إجمالي القروض الممنوحة للقطاع العام من طرف البنوك العمومية بـ 20132.9 مليار دج بنسبة 99 % خلال الفترة (2005-2015). كما تلعب البنوك العمومية دورا هاما في تمويل القطاع الخاص بنسبة تقدر بـ 75 % حيث بلغت 14687.3 مليار دج من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة (2005-2015).

أما البنوك الخاصة فنسبة تمويلها للقطاع العام لم تتعدى 0.1 % أي ما يعادل 26.003 مليار دج خلال هذه الفترة، رغم هذا فإن هناك تحسن في حجم القروض للقطاع الخاص في السنتين 2014 و2015 حيث بلغت 9.5 مليار دينار جزائري، بعدما كانت معدومة في السنوات 2011، 2012 و2013. وقد مولت البنوك الخاصة القطاع الخاص بنسبة تبلغ 25 % حيث بلغت 4767.01 مليار دج من إجمالي القروض الممنوحة لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2015.

ومنه يمكن القول إن البنوك العمومية لا تزال المهيمن الرئيسي على النشاط البنكي والممول الأساسي للاقتصاد الوطني وذلك مقارنة بالبنوك الخاصة التي تحاول توسيع أسواقها والزيادة في حصتها سواء تعلق الأمر بجمع الودائع أو منح القروض.

3- السوق النقدية:

تعتبر السوق النقدية أحد المصادر الأساسية في تأمين سيولة النظام المصرفي، حيث تجد البنوك التجارية في السوق النقدية المجال المناسب في عرض قدر هام من مواردها المالية البالغة السيولة، كما يجد البنك المركزي في هذه السوق منفذه للتأثير على سياسة البنوك التجارية وذلك بمختلف تقنياتها وسياساتها.

كانت السوق النقدية في الجزائر قبل الاصلاح المصرفي محدودة التبادلات بين البنوك الجزائرية، وكان تمويل الاقتصاد يتم بصفة مباشرة دون العودة إلى هذه السوق، وكان البنك المركزي يستجيب لكل احتياجات الخزينة العمومية، فكان بمثابة القاعدة الخلفية لها من حيث الإمداد بالنقود، وهذا النمط من التمويل لم يكن يعتمد على سياسة نقدية مرتكزة على أي سوق نقدية.

1.3- نشأة السوق النقدية في الجزائر:

تم تأسيس السوق النقدية في الجزائر سنة 1989 بموجب التعليمة الداخلية لبنك الجزائر رقم 002 بتاريخ 25 ماي 1989 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية، وذلك بعد اصدار قانون النقد والقرض 86-12، في شكل سوق

ما بين البنوك متمثلة في خمسة بنوك تجارية (BNA, BEA, CPA, BADR, BDL) ومؤسستين ماليتين (CNEP, BAD) آنذاك، وتسمى كذلك العمليات خارج البنك المركزي (سوق ما بين البنوك) وهو سوق ما بين المؤسسات المالية والمصرفية تعالج ضمنه عمليات مبادلات الصرف (البيع، الشراء) الآنية والآجلة بالعملة الوطنية والعملات الصعبة الخاضعة للطلب والعرض. ثم بعد ذلك وبعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 تم إنشاء سوق ثانية تسمى سوق البنك المركزي، بمعنى أن البنك المركزي أصبح يتدخل في السوق النقدية لتمويل النظام المصرفي بالسيولة اللازمة ويضمن التوازن لهذا النظام انطلاقا من كونه الملجأ الأخير للإقراض، ويستعمل في ذلك مختلف الأدوات المتمثلة في[1]:

- نظام الأمانة (Pension).
- تقنية المزايدة (Adjudication).
- عمليات السوق المفتوحة (Open Market).

تتمثل أدوات السوق النقدي في السندات العمومية والخاصة والأوراق التجارية، وكلها تعبر عن مديونية قصيرة الأجل، ويعتبر سعر الفائدة المؤشر الوحيد في هذه السوق.

2.3- المتدخلون في السوق النقدية:

يلاحظ أنه منذ إنشاء السوق النقدية سنة 1989، توسعت وأصبحت تحتوي على العديد من المتدخلين.

يوضح الجدول الموالي المؤسسات المتدخلة في السوق النقدي الحالي بالإضافة إلى البنك المركزي (بنك الجزائر) والذي يلعب أيضا دور الوسيط.

الجدول رقم (22): المؤسسات المتدخلة في السوق النقدية.

البنوك	المؤسسات المالية	المؤسسات المستثمرة	أخرى
BADR, BEA, CPA, BNA, BDL, CNEP Banque, CNMA Banque, CITIBANK, ARAB BANK PLC, HOUSING BANK, NATIXIS Algrie, TRUST BANK, GULF BANK, FRANSABANK, CALYON ALG, HSBC ALG, AL SALAM BANK, ABC, SOCIETE GENERALE, PNB-PARIBAS.	SRH, SOFINANCE, ALC, CETELEM.	CAAR, CAAT, CNAS, CASNOS, CNL, CNR, SAA, CCR, CNAC, CASH, CIAR, TRUST ALG.	BAD[2], BARAKA[3].

Source : www.bank-of-Algeria.dz, marché monétaire, organisation / fonctionnement du marché monétaire.

[1] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص101.
[2] مؤسسة مالية غير مصرفية.
[3] يتدخل بنك البركة في السوق النقدي في إطار خاص.

3.3- تطور السوق النقدية:

يوضح الجدول الموالي تطور السوق النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2015).

الجدول رقم (23): تطور السوق النقدية. (الوحدة: مليون دج)

نوع السوق		ديسمبر 2014		مارس 2015		جوان 2015		سبتمبر 2015		ديسمبر 2015	
		المبلغ	نسبة الفائدة	المبلغ	نسبة الفائدة	المبلغ	نسبة الفائدة	المبلغ	نسبة الفائدة	المبلغ	نسبة الفائدة
سوق البنك المركزي	تقنية المزايدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	نظام الأمانة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	عمليات السوق المفتوحة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	مجموع سوق البنك المركزي	0		0		0		0		0	
سوق ما بين البنوك	المبادلات الآنية j/j			40000						130000	0.3438
	المبادلات الآجلة	96500	1.3837	275500	0.9075	375500	0.8730	170500	0.987	20500	0.6293
	مجموع سوق ما بين البنوك	96500	-	315500	-	375500	-	170500	-	150500	-

Source : www.bank-of-Algeria.dz, indicateurs monétaires, Indicateurs du marché monétaire (fin de période).

نلاحظ من الجدول السابق أنه على مستوى سوق البنك المركزي لم يتم إبرام أي عملية سواء كانت تقنية مزايدة، نظام أمانة أو عمليات السوق المفتوحة خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الرابع لسنة 2014 إلى الثلاثي الأخير لسنة 2015.

أما على مستوى سوق ما بين البنوك، فبالنسبة للمبادلات الآنية فقد بلغت قيمتها 40000 مليون دج في الثلاثي الأول لسنة 2015، و130000 مليون دج بنسبة فائدة 0.3438 في الثلاثي الرابع لسنة 2015. أما المبادلات الآجلة فقد بلغت 96500 مليون دج في الثلاثي الرابع لسنة 2014 بنسبة فائدة قدر بـ 1.3837، و275500 مليون دج بنسبة فائدة 0.9075 في الثلاثي الأول لسنة 2015، 375500 مليون دج بنسبة فائدة 0.8730 الثلاثي الثاني لسنة 2015، 170500 مليون دج في الثلاثي الثالث لسنة 2015 بنسبة فائدة 0.987، و20500 مليون دج بنسبة فائدة 0.6293 للثلاثي الرابع لسنة 2015.

خلاصة الفصل الأول:

إن أي دراسة للنظام المصرفي وتقييم دوره في تمويل الاقتصاد لا يمكن أن تتجاهل تأثير بعض التحليلات النقدية والتي تشكل الإطار العام للاستقرار الاقتصادي.

تم التطرق في هذا الفصل الى ثلاثة أقسام لتوضيح خصائص وآلية عمل النظام البنكي الجزائري منذ استقلاله وتبنيه قواعد نظام التخطيط المركزي، إلى غاية تخليه عن هذا النظام وتبنيه قواعد اقتصاد السوق.

ولقد تناولنا في القسم الأول إقامة جهاز مصرفي وطني يتكفل بتمويل الاقتصاد ووضع السياسة النقدية التي تتماشى وهذا الأخير، ومن أجل ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لتجميع مدخرات الأفراد، وكذلك الصندوق الجزائري للتنمية لتوجيه هذه المدخرات الى تمويل المشاريع الاستثمارية المخططة، إضافة إلى تأميم البنوك التجارية الأجنبية خاصة بعد رفض هذه البنوك تمويل الاقتصاد الوطني. وكانت البنوك والخزينة العمومية طيلة تلك الفترة تمول المؤسسات العمومية طبقا للخطط التي كانت تقررها الدولة، وذلك بالرغم من العجز الكبير الذي كانت تعاني منه هذه المؤسسات مما أثقل البنوك بالمديونية وتداخل صلاحيات وأهداف الخزينة والسلطة النقدية.

أما القسم الثاني فلقد تطرق إلى الإصلاحات التي تم وضعها من أجل إعادة النظر في النظام البنكي وإدخال إصلاحات جذرية بهدف إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، وتمثلت هذه الإصلاحات في القانون الصادر سنة 1971، تلاه بعد ذلك قانون نظام البنوك والقرض سنة 1986، ولم تمس هذه الاصلاحات البنوك فحسب بل مست كذلك المؤسسات العمومية باعتبارها المسبب الرئيسي للاختلالات التي كانت تعاني منها البنوك وفي هذا الصدد تم اصدار قانون استقلال المؤسسات العمومية والقطاع البنكي سنة 1988، وأخيرا تم اصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي عمل على وضع حد للتنظيم والتسيير الاداري للنظام المالي وإلى استرجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك والبنوك التجارية لدورها في جمع الودائع ومنح القروض وإبعاد الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد. كما تطرقنا إلى أزمة المديونية الخانقة التي تعرضت لها الجزائر بعد الانخفاض الحاد لمستويات أسعار البترول، مما أدى بالجزائر الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي وعقد أربع اتفاقيات سمحت لها بإعادة جدولة ديونها والرفع من احتياطيات الصرف.

وأخيرا تناولنا في القسم الثالث، تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية خلال الفترة (2000-2015)، والتي تميزت بفائض في نسبة السيولة وانخفاض حجم المديونية الخارجية، كما تطرقنا إلى هيكل النظام البنكي الحالي وتطور حجم القروض الودائع المصرفية خلال هذه الفترة، ونشأة السوق النقدي الجزائري.

الفصل الثاني:

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك أولت لها الدولة أهمية بالغة من خلال وضع مجموعة من البرامج تسعى من خلالها إلى تشجيع هذا القطاع، وتتمثل هذه البرامج في إنشاء وكالات وصناديق تعمل على دعم ومرافقة هذه المؤسسات، من بينها: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMوأخيرا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

سيقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

حظيت المؤسسات العمومية باهتمام كبير خلال مرحلة التخطيط المركزي، نظرا للسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة آنذاك، على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت مهمشة سواء من حيث التمويل أو من حيث العدد، إلا أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الدولة بعد برامج التصحيح الهيكلي والتي تشجع القطاع الخاص، بالإضافة إلى الظروف المالية الملائمة ابتداء من سنة 2002 ساهمت في خلق ظروف ملائمة لتشجيع هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري:

طبقا للقانون 01-18 المؤرخ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المادة رقم 4، المتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشّغل من 01 الى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري.
- تستوفي شروط الاستقلالية[1]".

ينص هذا القانون على أوجه الاختلاف بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

1.1- المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 عاملا، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار وملياري (2) دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار[2].

2.1- المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشّغل ما بين 10 و 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار[3].

3.1- المؤسسة المصغرة: تعرف بأنها تشّغل ما بين عامل واحد الى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار[4].

[1] المؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بقدر 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى.
[2] المادة 5، القانون التوجيهي رقم 01-18 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، ص7.
[3] المادة 6، نفس المرجع، ص7.
[4] المادة 7، نفس المرجع، ص7.

يمكن تلخيص المعطيات السابقة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (24): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة (العامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2001، ص8.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية:

- سهولة انشائها: فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها والتمويل غالبا ما يكون محليا، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان.
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة.
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها، بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة مما يجعل تكاليفها منخفضة.
- تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها، بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة.
- تعمل على احداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة، وذلك من خلال التشجيع على الصناعة في المناطق الريفية.
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلائم مع نظام اتخادها للقرارات.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتعدد أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث أنماط ومجالات أنشطتها الاقتصادية، حجم أعمالها، وإمكانياتها المادية، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

1.3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

يتدخل القانون في تنظيم عمل المؤسسة عند مزاولة نشاطها، إذ يفرض عليها اتخاد شكل من الأشكال القانونية حسب موضوع تأسيسها والغرض الذي أنشأت من أجله والمحدد في عقد تأسيسها، وذلك ما نصت عليه المادة 544 من القانون التجاري الجزائري **" يحدد الطابع التجاري للشركة إما بشكلها أو موضوعها".**

يمكن تصنيف الشركات إلى صنفين إذ اعتمدنا على معيار الملكية، إذ نجد شركة الأفراد وشركة الأموال، مع شكل ثالث وهو مزيج بينهما والمتمثل في شركة المساهمة ذات المسؤولية المحدودة[1].

1.1.3. **شركة الأفراد:** والتي يمتلكها أشخاص، وتمثل أقدم الأشكال القانونية وقد تتخذ شكل من الأشكال التالية:

- **الشركة الفردية:** يأخذ صاحب الشركة في هذا النوع القانوني للمؤسسات صفة المسير والمدير، وله المسؤولية الكاملة والسيادة المطلقة في إدارتها، وتتسم ببساطة إجراءات إنشائها، وإذا كانت الشركة تضم شخص واحد كشريك وحيد تسمى هذه الشركة "مؤسسة ذات الشخص الوحيد"، وهذا ما تضمنه نص المادة 564 من القانون التجاري الجزائري.
- **شركة التضامن:** يؤسسها شخصان أو أكثر يشتركون في ملكيتها وإدارتها ويكون لها اسما وعنوانا، وتضفي صفة التاجر على كل الشركاء من الناحية القانونية، وبالتالي يعتبرون في نظر القانون متضامنين عن ديون الشركة أمام الغير[2].
- **شركة التوصية البسيطة:** تتكون هذه الشركة من نوعين من الشركاء من حيث المسؤولية شريك أو شركاء بمسؤولية كاملة، وشريك وشركاء بمسؤولية محدودة، حيث يجمعهم المال ولا تجمعهم المسؤولية ولا الادارة.
- **شركة التوصية بالأسهم:** تشبه الشركة شركة التوصية البسيطة، إلا أن حصص الشركاء تكون على شكل أسهم صغيرة القيمة أو متساوية العدد، يمكن التداول والتنازل عنها بدون موافقة بقية الشركاء.

2.1.3. **شركة الأموال:** تعتبر امتدادا وتطورا لشركات الأفراد، وتقوم أساسا على الاعتماد المالي، وتعد شركة المساهمة النموذج الأمثل لهذا الصنف من الشركات، كما أن مسؤولية الشريك في هذا النوع من الشركات مسؤولية محدودة بحدود الحصة التي قدمها في الرأس مال[3]، ولا يمكن أن يخسر أكثر منها، ويعيب هذا النوع تعقيد اجراءات تأسيسها وحاجة المؤسسين الى خبرة فنية وقانونية.

3.1.3. **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** يمثل هذا النوع جمع بين شركة الأفراد وشركة الأموال بميزة إضافية، تتمثل في السماح بزيادة عدد الشركاء وتحديد مسؤوليتهم، وغالبا ما تحدد التشريعات الحد الأعلى للشركاء والرأسمال ومجالات النشاط.

نشير أن هذا النوع الأخير (الشركة ذات المسؤولية المحدودة) هو الأكثر ملائمة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تتميز بعدة خصائص تجعلها أكثر ملائمة لتلبية حاجيات صغار المستثمرين، الذين هم في غنى عن الاجراءات المعقدة لتأسيس شركات المساهمة، اذ أنها لا تحتاج الى رأس مال ضخم، ومسؤولية الشركاء

[1] أبو سمرة محمد، إدارة المشروعات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص40.

[2] نص الفقرة الاولى من المادة 551 من القانون التجاري الجزائري الذي ينص على أنه: " للشركاء بالتضامن صفة التاجر وهم مسؤولون من غير تحديد وبالتضامن على ديون الشركة".

[3] فوضيل نادية، شركات الأموال في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003، ص141.

محدودة كذلك بقيمة الأسهم أي لا وجود للمسؤولية التضامنية، أضف الى ذلك سهولة تأسيسها وتسييرها، اذ أن ادارة الشركة يتولاها أحد الشركاء أو يستعينون بإدارة متخصصة.

2.3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها الى الأصناف التالية:

- **المؤسسات العائلية:** مقر مثل هذه المؤسسات عادة ما يكون المنزل، وتستخدم الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج في الغالب منتوجات تقليدية بكميات محدودة، أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.
- **المؤسسات التقليدية:** يشبه هذا الصنف من المؤسسات النوع السابق حيث أنها تعتمد على اليد العاملة العائلية، وتنتج منتوجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع معين ترتبط معه في شكل تعاقدي، كما يمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد على العمل الأجير وهو ما يميزها عن النوع الأول، إضافة الى أن مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيد عملها.[1]
- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل، أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

3.2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:

نجد ضمن هذا الصنف نوعين من المؤسسات والتي يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (25): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: لولاشي ليلى، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2005، ص 51.

نميز من خلال هذا الجدول أن المؤسسات التابعة للصنف 1، 2 و3 هي مؤسسات غير مصنعة، والصنف 6، 7 و8 هي المؤسسات المصنعة، بينما الفئتين 4 و5 يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعة.

وتعرف المؤسسات غير المصنعة على أنها المؤسسات التي تجمع بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية، واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير

[1] لولاشي ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 51.

والتسويق، أما المؤسسات المصنعة فهي تجمع كل من المصانع الصغيرة، المتوسطة والكبيرة، وهي تتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة بتقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

4.3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات: تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات الى الفئات التالية:

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية**: تعمل هذه المؤسسات في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته، ومنتجات الجلود والأحذية والنسيج.[1]

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة، وكذلك سهولة التسويق ولأنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة**: ترتكز أعمال هذه المؤسسات في مجال الصناعات الوسيطة والتحويلية المتمثلة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك وصناعة مواد البناء.

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات الى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، احتياجها الى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية الإنتاج وكثافة رأس مال كبير، لهذا نرى بأن مجال تدخل المؤسسات يكون ضيقا.[2]

أما في الدول النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات، كوسائل النقل أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية.

5.3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الملكية: يمكن توزيع المؤسسات حسب هذا المعيار الى مؤسسات عامة، مؤسسات خاصة، ومؤسسات مختلطة.

- **المؤسسات العامة:** المؤسسة العامة هي ذلك النوع من المؤسسات التي تملكها وتديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية)، وهي تهدف الى تحقيق المصلحة العامة، وعلى ذلك فإنها لا تهدف أساسا الى تحقيق أكبر ربح ممكن.[3]

[1] بلمحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص15.

[2] الحاج علي حليمة، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 16.

[3] حشيش عادل أحمد، أصول الاقتصاد السياسي، مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت 1992، ص133.

- **المؤسسات الخاصة:** المؤسسة الخاصة هي تلك المؤسسة التي تقوم على فكرة الملكية الخاصة، ويمكن أن تكون هذه المؤسسات شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات تضامن، ويمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية أو عائلية، والهدف منها تحقيق النفع الخاص الذي يتمثل في تحقيق الربح.[1]
- **المؤسسات المختلطة:** تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص بنسب متفاوتة، ولهذا النوع أشكال تقليدية وشكل حديث، وتنصرف الأشكال التقليدية إلى الامتياز وإلى المشاطرة، وينصرف الشكل الحديث الى مؤسسات الاقتصاد المختلطة.[2]

4- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت الجزائر خلال العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة السياسات التي انتهجتها السلطات للنهوض بهذا القطاع الحيوي، والذي تعتمد عليه الجزائر كثيرا، من أجل الخروج باقتصاد منتج ومتنوع خارج قطاع المحروقات.

يوضح الجدول الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من (2001-2016).

الجدول رقم (26): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

السنوات	عدد م .ص .م	معدل نمو م.ص.م
2001	179.893	-
2002	188.893	% 5
2003	288.587	% 53
2004	312.959	% 8
2005	246.716	% - 21
2006	270.545	% 10
2007	294.612	% 9
2008	392.639	% 33
2009	455.989	% 16
2010	619.072	% 36
2011	659.309	% 6
2012	711.832	% 8
2013	777.816	% 9
2014	852.053	% 10
2015	896.811	% 5
2016	1.014.075	% 13

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletins des informations statistiques PME, (2001- 2016), différents rapports.

[1] قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2005، ص36.

[2] صخري عمر، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص30-31.

الشكل رقم (12): تمثيل بياني لمعدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

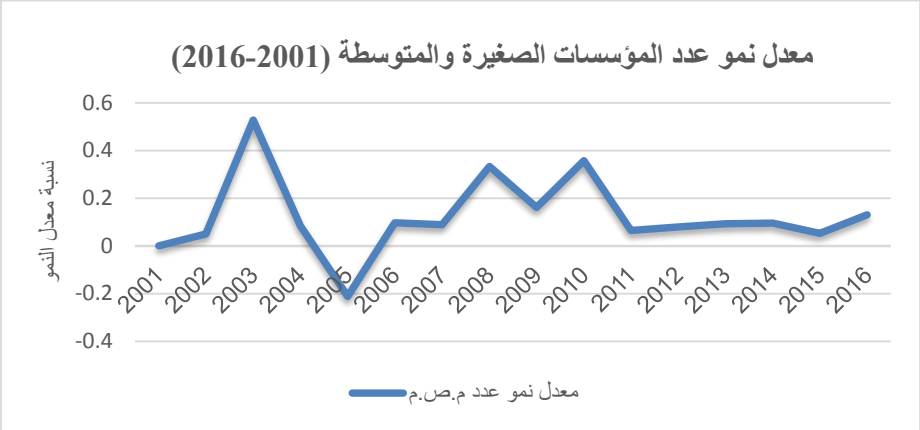

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Excel حسب معطيات الجدول رقم (26).

نلاحظ من خلال تفحص معطيات الجدول السابق والشكل رقم (12)، أنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، ويتضح ذلك من خلال معدلات النمو الموجبة والتي بلغت أقصاها سنة 2003 بنسبة 53 %، حيث قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 288587 مؤسسة، كما سجّل تناقص في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005 بمعدل نمو قدِّر بـ (21-)%، ويرجع ذلك إلى النقص في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، حيث قدر حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص سنة 2005 بـ 550.2 مليار دج مقارنة بـ 859,657[1] مليار دج سنة 2004، ومن الملاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الست الأخيرة أصبح يتزايد بنسب تقريبا ثابتة، حيث قدر عدد هذه الأخيرة سنة 2016 بـ 1.014.075 مؤسسة.

[1] www.Bank-of-Algeria.dz, rapport annuel de la banque d'Algérie, chapitre 6, intermédiation et infrastructure, 2004 et 2005.

المبحث الثاني: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنحاول خلال هذا المبحث شرح مختلف البرامج التنموية المتعلقة بدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، وتوضيح أوجه الاختلاف بينها من حيث صيغ التمويل، حجم التمويل ونوع المؤسسات الممولة.

المطلب الأول: هيئات دعم استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Agence Nationale de développement de l'investissement (ANDI)

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 اوت 2001، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

ومن مهامها:[1]

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين أو غير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء.

1.1- المزايا التي تقدمها الوكالة من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لعل من أبرز أهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو تقديم الدعم المالي للمستثمرين وذلك عن طريق التمويل، حيث نجد نوعين من التمويل:

❖ **التمويل الثنائي:** تتمثل تركيبته فيما يلي:

- مساهمة صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتتغير نسبة هذه المساهمة حسب قيمة الاستثمار.
- قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ويمول من طرف الصندوق الوطني لدعم الاستثمار.

تحدد هذه النسب حسب قيمة الاستثمار كما هو مبين في الجدول الموالي:

[1] المادة 06، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر، العدد 47، ص 07.

الجدول رقم (27): مستوى ونسبة المساهمة في التمويل الثنائي:

قيمة الاستثمار	نسبة المساهمة الشخصية	نسبة القرض بدون فائدة
أقل من 1.000.000 دج	% 25	% 75
من 1.000.001 الي 2.000.000 دج	% 20	% 80
من 2.000.001 الي 4.000.000 دج	% 15	% 85

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات من www.andi.dz.

نلاحظ من خلال الجدول أن طريقة التمويل تتوقف على قيمة الاستثمار، فبالنسبة للاستثمار الذي تقل قيمته عن 1.000.000 دج فتقدر نسبة المساهمة الشخصية بـ 25 %، ويقدم البنك قرض بدون فائدة بنسبة 75 % من قيمة الاستثمار.

بالنسبة للاستثمار الذي تتراوح قيمته ما بين 1.000.001 دج و2.000.000 دج، فتقدر نسبة المساهمة الشخصية بـ 20 %، ويقدم البنك قرض بدون فائدة بنسبة 80 % من قيمة الاستثمار.

أما بالنسبة للاستثمار الذي تتراوح قيمته ما بين 2.000.001 و4.000.000 دج، فتقدر نسبة المساهمة الشخصية بـ 15 %، ويقدم البنك قرض بدون فائدة يقدر بـ 85 % من قيمة الاستثمار.

❖ **التمويل الثلاثي**: وتكون التركيبة المالية كما يلي:

- المساهمة الشخصية لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ويتغير حسب مستوى أو قيمة الاستثمار وموقعه، ذلك لأن المناطق الخاصة تخصص لها الوكالة امتيازات خاصة على عكس المناطق العادية وهذا حسب نص المادة رقم 10 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة عن طريق صندوق دعم الاستثمار ويتغير هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.
- قرض بنكي يكمل مبلغ الاستثمار يحدد حسب موطن الاستثمار.

ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (28): مستويات ونسب المشاريع في التمويل الثلاثي.

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
		مناطق خاصة	مناطق أخرى	مناطق خاصة	مناطق أخرى
1.000.000 دج	% 25	% 5	% 5	% 70	% 70
من 1.000.001 الى 2.000.000 دج	% 20	% 8	% 10	% 72	% 70
من 2.000.001 الي 4.000.000 دج	% 15	% 14	% 20	% 71	% 65

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات من www.andi.dz.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن طريقة التمويل تتغير حسب مستوى أو قيمة الاستثمار:
فبالنسبة للاستثمار الذي تقل قيمته عن 1.000.000 دج فتساهم الوكالة بنسبة 25 %، وتقدر نسبة المساهمة الشخصية بـ 5 %، ويقدم البنك قرض بدون فائدة يقدر بـ 70 % من قيمة المشروع.
بالنسبة للاستثمار الذي تتراوح قيمته ما بين 1.000.001 دج و2.000.000 دج، فتساهم الوكالة بـ 20 % من قيمة الاستثمار، وتقدر نسبة المساهمة الشخصية بـ 8 % بالنسبة للاستثمار الذي يقام في المناطق الخاصة وبـ 10 % للمناطق الأخرى، ويساهم البنك بـ 70 % من قيمة المشروع.
أمّا بالنسبة للاستثمار الذي تتراوح قيمته ما بين 2.000.001 و4.000.000 دج فتساهم الوكالة بـ 15 %، وتقدر نسبة المساهمة الشخصية بـ 14 % بالنسبة للاستثمار الذي يقام في المناطق الخاصة، و20 % بالنسبة للمناطق الأخرى، ويساهم البنك بـ 71 % للاستثمار الذي يقام في المناطق الخاصة وبـ 65 % للمناطق الأخرى.

2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة La Caisse Nationale d'Assurance Chômage (CNAC)

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الذي يقع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية، كما يساهم بالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في القيام بأعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

كلف الصندوق CNAC بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق مناصب شغل للعاطلين والمسرحين، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة، من خلال مساعدتهم على إنشاء مؤسسة خاصة بإحدى الصيغتين كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (29): صيغ التمويل المتبعة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

قيمة الاستثمار	أقل أو يساوي 5.000.000 دج	ما بين 5.000.001 دج و10.000.000 دج
المساهمة الشخصية	% 01	% 02
القرض الممنوح من الصندوق	% 29	% 28
القرض البنكي	% 70	% 70

المصدر: ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، زكريا مسعودي، حميدات صالح، مداخلة: دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، الجزائر، ص 10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ صيغة التمويل تتوقف على قيمة الاستثمار، فبالنسبة للاستثمار الذي تقل قيمته أو تساوي 5.000.000 دج، فتقدر نسبة المساهمة الشخصية فيه بـ 1 %، ويقدم الصندوق قرض بدون فائدة تقدر قيمته بـ 29 % من قيمة المشروع، ويمول البنك القيمة المتبقية من قيمة الاستثمار (70 %) بنسبة فائدة 0 % (100 % مدعمة من طرف الدولة).

أمّا بالنسبة للاستثمار الذي تتراوح قيمته ما بين 5.000.001 دج و10.000.000 دج، فتقدر نسبة المساهمة الشخصية بـ 02 %، ويقدم الصندوق قرض بدون فائدة بنسبة 28 % من قيمة المشروع، ويقدم البنك قرض بدون فائدة يقدر بـ 70 % من قيمة المشروع.

يبين الجدول الموالي عدد المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين على البطالة من سنة 2004 إلى 2013.

الجدول رقم (30): تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

السنوات	عدد المشاريع الممولة	أثر الشغل
2004	13	34
2005	1901	5159
2006	2236	6078
2007	2574	6949
2008	2429	5781
2009	4221	9574
2010	7465	15804
2011	18490	35953
2012	34801	59125
2013	21412	41786

المصدر: من اعداد الطالبتين حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير الجزائر بالأرقام، 2014، رقم 44، ص14.

نلاحظ من خلال الجدول بأن عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد عرف تزايدا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2012، أين بلغ عدد المشاريع الممولة 34.801 مشروع ممول سنة 2012، مقارنة بـ 34 مشروع سنة 2004 لينخفض بعد ذلك الى 21.412 مشروع سنة 2013.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر L'Agence Nationale de Gestion du micro Crédit (ANGEM)

إن زيادة نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة، جعل الجزائر تنتهج اجراءات للتخفيف من حدتها، حيث أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وعدلت بعض مواد قانونها الأساسي بالمرسوم الرئاسي رقم 08-19 المؤرخ في 27 جانفي 2008، وتعرف الوكالة على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العلمية لنشاط الوكالة.

كما تقوم هذه الوكالة بالعديد من المهام نذكر منها:

- تسيير القرض المصغر وفقا للتنظيم والتشريع المعمول به.
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة ومرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم.
- منح قروض من دون فائدة.

- تبليغ أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون ومساعدتهم عند الحاجة.
- تقييم علاقات متواصلة في إطار التركيب المالي وتنفيد خطة التمويل.[1]

الاستفادة من هذه الخدمات متعلق باستيفاء الشروط الضرورية، فإذا توفرت كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يناسبه، والجدول الموالي يوضح صيغ التمويل المتبعة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

الجدول رقم (31): صيغ التمويل المتبعة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

نمط التمويل	تمويل ثنائي لشراء المواد الأولية	تمويل ثنائي لشراء المواد الأولية لولايات الجنوب	تمويل ثلاثي
قيمة المشروع	لا تتجاوز 100.000 دج	لا تتجاوز 250.000 دج	لا تتجاوز 1.000.000 دج
مساهمة المستفيد	% 0	% 0	% 1
مساهمة الوكالة	% 100	% 100	% 29
مساهمة البنك	-	-	% 70
نسبة الفائدة	-		% 0

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات من www.angem.dz.

نلاحظ من خلال الجدول أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تتبع نمطين من التمويل، الأول تمويل ثنائي حيث تساهم الوكالة بـنسبة 100 % في تمويل المشاريع المصغرة، وتقدم سلفة بدون فائدة لا تتعدى قيمتها 100.000 دج، قد تصل إلى 250.000 دج على مستوى الجنوب.

والثاني تمويل ثلاثي حيث تساهم الوكالة بنسبة 29 % من قيمة المشروع، ويساهم صاحب المشروع بنسبة 1 % وتقدر نسبة المساهمة البنكية بـ 70 % بنسبة فائدة 0 % (100% مدعمة من قبل الدولة)، على ألا تتجاوز قيمة المشروع 1.000.000 دج.

[1] المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 25 جانفي 2004، ج.ر، العدد 6، ص15.

يوضح الجدول الموالي حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2005-2013).

الجدول رقم (32): حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

سنة النشاط	قطاع النشاط							مجموع المناصب المنشأة	عدد الملفات الممولة
	فلاحة	صناعة جد صغيرة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة	صيد		
2005	1.473	1.898	125	300	1.198	-	-	4.994	3.329
2006	9.603	16.390	1.020	2.328	3.990	-	-	33.331	12.221
2007	4.025	9.734	1.112	4.810	6.165	-	-	25.846	17.231
2008	10.780	13.785	4.158	15.932	18.494	-	-	63.149	42.099
2009	18.232	13.705	6.282	21.170	31.712	-	-	91.101	60.734
2010	12.820	18.350	5.735	18.764	22.265	-	-	77.934	51.956
2011	24.338	73.021	12.538	35.657	15.863	-	-	161.417	107.611
2012	33.164	88.902	24.021	43.915	29.547	92	-	219.641	146.427
2013	19.410	78.864	16.861	32.724	17.663	375	174	166.053	110.702
المجموع	133.845	314.649	71.852	175.600	146.897	467	174	-	-

المصدر: من اعداد الطالبتين حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير الجزائر بالأرقام، 2014، العدد 44، ص14.

الشكل رقم (13): أعمدة بيانية لحصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

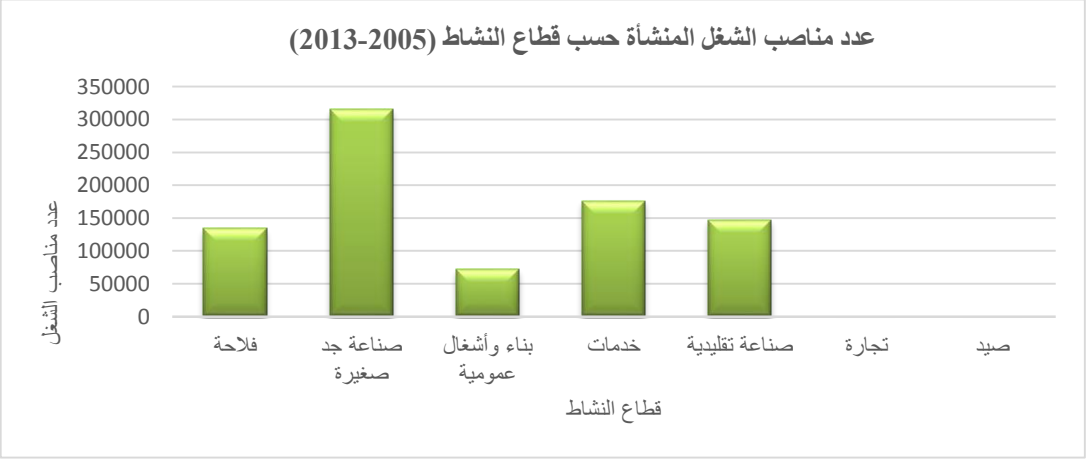

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Excel حسب معطيات الجدول رقم (32).

نلاحظ من خلال الجدول السابق والأعمدة البيانية تصدر قطاع الصناعة الجد صغيرة، من حيث عدد مناصب الشغل المنشأة خلال الفترة (2005-2013)، حيث تم خلق 314.649 منصب في إطار هذا القطاع، يليه قطاع الخدمات بـ 175.600 منصب، الصناعة التقليدية بـ 146.897 منصب، ثم الفلاحة بـ 133.845 منصب، البناء والأشغال العمومية بـ 71.852 منصب، أمّا بالنسبة لعدد مناصب الشغل المنشأة في إطار قطاع التجارة والصيد فهي جد صغيرة مقارنة ببقية القطاعات.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

1- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: Agence Nationale de Soutien de l'Emploi des jeunes (ANSEJ).

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 جويلية 1998[1]، خلفا لجهاز إدماج وترقية الشباب.

تعرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على أنها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي تقع تحت السلطة المباشرة لرئيس الحكومة، ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة.

لقد انطلق التشغيل الفعلي لجهاز تشغيل الشباب خلال السداسي الثاني من سنة 1997، وتتواجد الوكالة عبر كافة التراب الوطني ويمكن لها أن تنشأ فرع جهوي أو محلي على قرار من مجلسها التوجيهي.

2- مهام وكالة ANSEJ[2]:

تضطلع الوكالة بالمهام التالية:

- دعم وتقديم الاستشارة، مرافقة الشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية وكذا متابعة الاستثمارات مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- تقديم قروض ومساعدات مالية وجبائية للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها، وتبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات والامتيازات التي تمنحها لدعم التشغيل.
- وضع تحت تصرف الشباب كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة النشاط.
- تقديم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقة متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع.

[1] معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أفريل 2017، فرع جيجل.
[2] المادة 6، المرسوم التنفيذي 96-296 الصادر في سبتمبر 1996، ج.ر، 1996، العدد 41، ص 12، 13.

وحتى تقوم الوكالة الوطنية لدعم الشباب بدورها على أكمل وجه فهي تقوم بما يلي [1]:

- تكليف مكاتب دراسات متخصصة بإنجاز دراسات الجدوى لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، وكذا تكليف هياكل متخصصة بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات.
- ابرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية، بهدف إنجاز برامج تكوين وتشغيل، وبرامج تشغيل أولي لدى المستخدمين العموميين، أو الخواص لحساب الوكالة.
- تنظيم تدريب لصالح الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التمويلية.
- الاستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.
- تطبيق كل التدابير التي من شأنها أن تسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحدى النشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

3- التنظيم الإداري للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب[2]:

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من:

1.3- المديرية العامة: يرأسها مدير عام يساعده الأمين العام في أداء مهمته، ومدراء للدراسات تنحصر مهامهم في تهيئة وتحضير ملفات المشاريع الخاصة، ومفتشية عامة تعمل على مراقبة الملحقات، إضافة إلى خمسة (5) مديريات مركزية كل واحدة حددت مهامها كالآتي:

- **مديرية تمويل المشاريع:** تقوم بدراسة وتقييم المشاريع لغرض انشاء المؤسسات المصغرة في إطار تطبيق إجراءات الدعم الخاصة بالجهاز، تنقسم إلى مديريتين فرعيتين:
  - الفرع الأول لإنشاء وتوسيع المؤسسات المصغرة.
  - الفرع الثاني خاص باستغلال المؤسسات المصغرة وتمويلها.
- **مديرية متابعة المشاريع والتوجيه:** متابعة تنفيذ المشاريع والقيام بتقييم دوري للمشاريع المنفذة وتوجيه ومساعدة الشباب لتحقيق مشاريعهم الاستثمارية، تنقسم هي الأخرى إلى مديريتين فرعيتين:
  - الأولى خاصة بمتابعة المؤسسات المصغرة.
  - الثانية تهتم بمساعدة وتوجيه الملحقات والمستثمرين الشباب.
- **مديرية المالية والمحاسبة:** تنقسم إلى مديريتين فرعيتين هما:
  - فرع عمليات تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق تسيير الأموال والتعهدات، وكذا العلاقات مع البنوك في متابعة المشاريع من أجل تسديد القروض.

[1] معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أفريل 2017، فرع جيجل.
[2] نفس المرجع.

- فرع تسيير الميزانية وتحضير مخطط تمويل الوكالة.

- **مديرية الوسائل والموارد البشرية:** تتكون من مديرتين فرعيتين مكلفتين على التوالي:

- تحضير ومتابعة تطبيق برامج الإدماج المهني وكذا تنظيم ومتابعة نشاطات التكوين الخاصة بالشغل.
- إدارة الوسائل العامة أي تطبيق سياسة الوكالة في تحضير ومتابعة نشاطات تكوين برنامج التجهيزات وقواعد التسيير.

- **مديرية نظام الإعلام والإحصاء:** مكونة من مديريتين فرعيتين هما:

- مديرية مكلفة بالإعلام الآلي ونظام الإعلام لتزويد الوكالات الفرعية بآخر المعلومات الخاصة بالجهاز.
- مديرية مكلفة بنظام الإحصاء وذلك بإحصاء جميع المؤسسات المصغرة في طور الإنجاز أو التي تم تمويلها عن طريق الجهاز.

2.3- الوكالات الفرعية: تتكون الوكالة من 51 فرع على مستوى كل الولايات، و170 ملحقة إدارية استحدثت ابتداء من سنة 2009 على مستوى الدوائر بمختلف الولايات، لتقريب الجهاز من الشباب والسماح لأكبر عدد منهم من الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها لهم، وتقوم بمرافقتهم ومتابعة المستثمرين الجدد عبر مختلف مراحل إنشاء المشروع.

4- موارد الوكالة:

تستمد الوكالة مواردها في إطار ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 1996 في مادته 16 من[1]:

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب.
- حاصل استثمار الأموال المحتملة.
- الهبات والوصايا.
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية، بعد ترخيص من السلطات المعنية.
- كل حاصل أخر يرتبط بنشاط الوكالة.

5- الأنشطة الاقتصادية التي تقترحها الوكالة:

يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تمارس كل نشاط يهدف إلى إيجاد الثروة وزيادتها على ألا يكون نشاطها تجاريا، وعليه يمكن وضع نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن الإطار التالي: الفلاحة، الصناعة، الخدمات، الصناعات التقليدية والصيد البحري.

فيما يلي الأنشطة التي تدعمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[2]:

[1] المادة 27، المرسوم التنفيذي رقم 96-296، مرجع سبق ذكره، ص16.
[2] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع جيجل.

1.5- في مجال الفلاحة: تشمل الفلاحة بصفة عامة، مركز جمع حليب البقر وتوزيعه، تربية الأبقار والأبقار الحلوبة، تربية الدواجن، وصناعة أغدية الأبقار.

2.5- في المجال الصناعي: تشمل صناعة البسكويت ومواد الحلويات، إنتاج وتعبئة الحليب ومشقاته، صناعة الأنابيب الحديدية والبلاستكية، مؤسسات الخزف والدهن وصناعة الغرانيت، تصميم وإنجاز وصيانة العتاد الالكتروني، صناعة المواد المعدنية والأزرار والمسامير، صناعة العتاد الكهربائي وقطع ميكانيك متنوعة، صناعة مواد التنظيف والصابون، صناعة المواد المطاطية، البلاستكية ومواد التجميل، صناعة الجوارب، الأحذية والأثاث، إنتاج الورق وتحويله، استرجاع البلاستيك.

3.5- في مجال الخدمات: تضم وكالة اتصال وإشهار ومراكز الأنترنت، روضة أطفال، هاتف عمومي وإنتاج سمعي بصري، مكاتب دراسات في الهندسة، الإعلام الآلي والموارد المائية، مكاتب محاماة ومحاسبة وخبير قانوني ومحضر قضائي، بيطري، مخبر التحاليل الطبية، نظارات طبية، قاعة ألعاب، رياضة وحفلات، تنظيف الملابس، مقهى ومطعم، مرش عمومي، مؤسسات التنظيف، مدرسة خياطة والتكوين في الإعلام الآلي، حلاقة النساء والرجال، صيانة الكترونية وصناعية كراء السيارات، نقل البضائع والمسافرين، تسليم على البارد، وغرف البريد والتخزين.

4.5- في مجال الصناعات التقليدية والحرفية: تشمل نجارة عامة، تجارة الألمنيوم والحديد والنقش على الخشب، ورشات الميكانيك وتحضير الدهان، تصليح الهياكل ودهن السيارات، ورشات تصليح الثلاجات، ورشات تصليح الدراجات العادية والنارية، كهرباء السيارات وتصليح مكابح وعجلات السيارات، تحويل السيارات إلى طاقة سير غاز، مخبزه وحلويات، تصليح الكهرباء والغاز، تركيب وتصليح عتاد التبريد والهاتف، تزيين الرخام، اسكافي، وتصليح العتاد الطبي.

5.5- في مجال الصيد البحري: تشمل تصليح وصناعة قوارب الصيد، وصناعة شبكات ومعدات صيد الأسماك.

6- ضوابط الاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة:

يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط في المرسوم التنفيذي رقم 96-296، والمتمثلة في:

1.6- من حيث التمويل والانجازات المحققة:

- أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب (1 إلى 10).
- أن يتراوح عمر الشاب (مجموعة الشباب) بين تسعة عشر (19) وخمسة وثلاثون (35) سنة عند إيداع الملف، فيما يتعلق بالمسير يمكن أن يصل السن إلى أربعين (40) سنة، شريطة أن يتعهد بخلق منصبي عمل دائمين إضافيين (بما فيهم أصحاب المشاريع الشركاء).
- أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات صلة بالنشاط المرتقب ممارسته.
- أن يكون بطالا ولا يشغل أية وظيفة مأجورة أو يمارس أي نشاط تجاري، فلاحي أو حرفي وقت تقديم طلب الاستفادة فيما يخص تمويل استثمار الإنشاء.
- الحد الأقصى لمبلغ استثمار الإنشاء أو التوسيع هو عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000 دج) أي ما يعادل تقريبا 136.000 دولار[1].
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة تختلف باختلاف مستوى الاستثمار وصيغته، في استثمار الانشاء والتوسيع.
- قابلية استثمارات الإنشاء تحدد انطلاقا من دراسة تقنو-اقتصادية تتم على أساس الفواتير الشكلية، هذه الدراسة يمكن أن تتم من طرف مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- قابلية استثمارات التوسع تحدد انطلاقا من دراسة مطابقة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بعد استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء.

2.6- أما فيما يتعلق بالقرض البنكي:

- طلبات التمويل البنكية والمساهمة الشخصية للشاب في المشروع والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض.
- كل من إجراءات تحضير المشاريع وتقييمها، منح القروض والإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك، الوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض.
- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاتهم فيه.
- لا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنك على منح القرض.

[1] لخلف حسنة، جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد نوفمبر 2011، ص 40.

7- الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

إن هدف الوكالة هو التخفيض من حدة البطالة في طبقة الشباب والاستفادة من كفاءتهم وخبرتهم وحتى يتم ذلك في أحسن الظروف، قامت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتقديم إعانات مالية وجبائية للشباب المقاول من أجل تشجيعهم على القيام بالمشاريع الخاصة، حيث تمنح الوكالة نوعين من الامتيازات[1]:

1.7- الامتيازات المالية:

إن المرسوم التنفيذي رقم 11-103 الصادر بتاريخ 6 مارس 2011 يبين أشكال المساعدات المالية الممنوحة للشباب الذين يرغبون في الاستثمار.

ويتعلق جهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكلين من الاستثمار، يتمثل الأول في إنشاء مؤسسات صغيرة جديدة، ويتمثل الثاني في توسيع نشاط هذه المؤسسات.

1.1.7- استثمار الإنشاء:

استثمار الإنشاء يتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو شباب أصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في هذا الإطار على صيغتين أو شكلين أساسيين، بشرط ألا تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في إطار جهاز الوكالة:

❖ **التمويل الثنائي:**

وهي تركيبة مالية تقتصر على المساهمة المالية لصاحب المشروع والصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، دون اللجوء إلى المؤسسات المصرفية. وتتشكل التركيبة المالية في هذه الصيغة من:

- المساهمة المالية الشخصية لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتتغير هذه المساهمة حسب مستوى الاستثمار.
- قرض بدون فائدة يمنحه الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، والذي يتغير بتغير مستوى الاستثمار.

الجدول الموالي يوضح مستويات ونسب المشاريع في التمويل الثنائي:

الجدول رقم (33): مستويات ونسب المشاريع في التمويل الثنائي.

المستوى	قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
المستوى 1	حتى 5.000.000 دج	% 29	% 71
المستوى 2	من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 72

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات من www.ansej.org.dz

[1] www.ansej.org.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن صيغة التمويل تعتمد على قيمة الاستثمار، فبالنسبة للاستثمارات التي تقل قيمتها عن 5.000.000 دج، فتقدم لها الوكالة قرض بدون فائدة بنسبة 71 % من قيمة المشروع، وتقدر نسبة المساهمة الشخصية بـ 29 % من قيمة الاستثمار.

بالنسبة للاستثمارات التي تتراوح قيمتها ما بين 5.000.001 دج و10.000.000 دج، فتساهم الوكالة فيها بنسبة 28 % من قيمة المشروع، وتقدر نسبة المساهمة الشخصية بـ 72 % من قيمة الاستثمار.

حيث أن أصحاب المشاريع الاستثمارية في هذه الصيغة يتحملون العبء أو التكلفة الناتجة عن انسحاب البنوك بمفردهم، وهذا ما يشكل عائق بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية مما يجعلهم لا يقبلون على هذه الصيغة من التمويل على عكس صيغة التمويل الثلاثي، وهذا راجع إلى عدم قدرة أصحاب المشاريع الاستثمارية على التمويل الذاتي لمشاريعهم.

❖ **التمويل الثلاثي:**

في صيغة التمويل الثلاثي تتشكل التركيبة المالية من:

- المساهمة المالية لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والتي تتغير حسب مستوى الاستثمار وموطنه، فالاستثمارات التي يكون موطنها في المناطق الخاصة تخصص لها الوكالة امتيازات أكثر من تلك التي تقام في المناطق العادية.
- قرض بدون فائدة يمنحه الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب يتغير هو الآخر حسب مستوى هذا الاستثمار.
- قرض بنكي نسبة فائدته مخفضة بنسبة 100 % بالنسبة لجميع النشاطات، بداية من سنة 2013، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

ويمكن توضيح الصيغة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (34): مستويات ونسب المساهمة في التمويل الثلاثي.

المستوى	قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى 1	حتى 5.000.000 دج	% 29	% 1	% 70
المستوى 2	من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 2	% 70

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات من www.ansej.org.dz

نلاحظ أن هناك تخفيض في التكاليف الخاصة بالمشاريع عما كان عليه من قبل صدور المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه، حيث تم تخفيض مستوى المساهمة الشخصية من 5 % إلى 1 % من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع يساوي أو اقل من 5.000.000 دج، ومن 10 % إلى 2 % من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع بين 5.000.000 دج و10.000.000 دج، هذا التخفيض تم

تغطيته من خلال رفع مستوى مساهمة الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، من 25 % إلى 29 % من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الأول، ومن 20 % إلى 28 % من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الثاني.

❖ ويتم التمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب طبقا للصيغتين السابقتين، وفق مجموعة من الشروط تتمثل في[1]:

- تعريف المؤسسة وهوية صاحب (أصحاب) المشروع.
- الشروط الخاصة بالقرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة والتي تتمثل في:
  - مبلغ القرض (70 %).
  - فترة التسديد خمس (5) سنوات ابتداء من انتهاء فترة الإعفاء المحددة بثلاثة (3) سنوات + فترة تسديد القرض البنكي المحددة خمس (5) سنوات بالنسبة للتمويل الثلاثي، ومن انتهاء فترة الانجاز والمحددة بـ (1) سنة بالنسبة للتمويل الثنائي.
  - رقم حساب تسديد القرض بدون فائدة: اسم بنك، الوكالة.
  - الضمانات: والتي تتمثل في:
    - رهن العتاد المنقول المتحرك لصالح الوكالة في الدرجة الثانية بعد البنك.
    - الرهن الحيازي للتجهيزات لصالح الوكالة في الدرجة الثانية بعد البنك.
    - السندات لأمر.

❖ **الإعانات المالية الإضافية:**

بالإضافة إلى المساهمة الذاتية ودعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والقرض البنكي (التمويل الثلاثي)، يستطيع أن يحصل صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على إعانات مالية تتمثل في ثلاثة (3) قروض هي[2]:

- قرض بدون فائدة لاقتناء "عربة ورشة" تصل قيمته إلى 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني لممارسة نشاطات: الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة، التكييف، الزجاجة، دهن العمارات وميكانيك السيارات.
- قرض بدون فائدة يصل إلى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإنشاء أنشطة مستقرة.
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1.000.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإنشاء مكاتب جماعية لممارسة

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة،2013، ص3.
[2] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،2017.

النشاطات المتعلقة بـ: المجالات الطبية، مساعدي القضاء، الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين، مكاتب الدراسات، المتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

2.1.7- استثمار التوسيع:

استثمار التوسيع يتمثل في استثمارات توسيع النشاط الاقتصادي من طرف المؤسسة المصغرة بعد استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء، حيث تتشابه تركيبته المالية مع التركيبة المالية لاستثمار الإنشاء (كلفة الاستثمار لا تتعدى 10 ملايين دينار جزائري).

الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة في استثمار الإنشاء هي نفسها بالنسبة لاستثمار توسيع القدرات الإنتاجية للمشروع الاستثماري، باستثناء الإعانات الإضافية الثلاثة مكاتب جماعية، قرض الكراء وورشات متنقلة.

❖ **شروط التأهيل الواجب توفرها في استثمار التوسيع:**

للاستفادة من تمويل استثمار التوسيع، يجب استيفاء الشروط الموالية[1]:

- تسديد نسبة 70 % من القرض البنكي.
- تسديد كامل للقرض البنكي في حالة تغيير البنك أو تغيير طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي.
- تسديد نسبة 70 % من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.
- تصريح بالوجود لإثبات ثلاثة (3) سنوات استغلال في المناطق العادية أو ستة (6) سنوات في المناطق الخاصة.
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة.

2.7- الامتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية وفقا للأمر رقم 87-302 المؤرخ في 6 جويلية 2016.

إن هذه الامتيازات الضريبية والشبه الضريبية تستعمل لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وهذا حتى تسمح للمؤسسة من تسديد قروضها في أقصر الآجال.

[1] معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أفريل 2017، فرع جيجل.

1.2.7- مرحلة إنجاز المشروع:

في بداية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يستفيد أصحابها من:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية للإكتسابات العقارية الحاصلة في إطار نشاط المؤسسة.
- الإعفاء من الضريبة الخاصة بالتسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.
- نسبة مخفضة بـ 5 % فيما يخص الرسم الجمركي للتجهيزات المستوردة، والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمارات عندما تكون هذه التجهيزات غير مصنوعة في الجزائر.

2.2.7- مرحلة استغلال المشروع:

بدءا من انطلاق النشاط ولفترة ثلاثة (3) سنوات ابتداء من تاريخ الإنجاز، وفي حالة النشاطات التي تمارس في المناطق الخاصة: ستة (6) سنوات للهضاب العليا، وعشرة (10) سنوات لمناطق الجنوب، تستفيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من:

- الإعفاء من رسم الضريبة العقارية على الممتلكات المبنية والبنايات الإضافية.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU، ويمكن تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني TAP.

عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي:

- 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- 50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

3.2.7- علاوة خاصة بالمشاريع ذات الميزة التكنولوجية[1]:

إذا كان المشروع يخص نشاط تقني مبتكر بصفة خاصة، فالوكالة تنسب لأصحاب المشاريع علاوة تستطيع أن تصل الى 10 % من تكلفة المشروع، ويتغير مبلغها حسب أهمية المشروع ومحتواه التكنولوجي وكذا أثره في الاقتصاد المحلي والوطني.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة، ص5.

إن الإعانات والتمويلات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ضرورية جدا، خاصة أن المستفيد الأول منها هم الشباب باعتبار مواردهم المالية والمادية محدودة وكذا ضعف خبراتهم في الميادين العملية، وتهدف هذه الإعانات الى تشجيع الشباب من أجل إقامة مشاريعهم الخاصة، وتجسيد أفكارهم في الواقع، كما تهدف أيضا الى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8- الطرق المتبعة لإنشاء المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة[1]:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بـ: المرافقة، التكوين، التمويل والمتابعة لأصحاب المشاريع.

1.8- مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاستقبال والإعلام والتوجيه والاستشارة خلال كل مسار إنشاء أو توسيع المشروع الاستثماري، من خلال تكوين فرق من المرافقين، مهمتهم الرئيسية مساعدة ومرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية، وفق المراحل التالية:

❖ **الاستقبال والإعلام:** يمر الشباب بما يلي:

- الاتصال الأول بفرع أو ملحقة الوكالة من أجل الإعلام والتوجيه.
- يليها جلسة إعلام جماعية تسمح بما يلي:
  - أن تكون لدى أصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن جهاز الوكالة.
  - التعارف بين أصحاب المشاريع لمقارنة وتقييم أفكارهم لإنشاء مشروع استثماري جديد.
- ثم يليه اللقاء الفردي الأول، والذي يسمح بـ:
  - إقامة علاقة بين أصحاب المشاريع الاستثمارية وبين المرافقين.
  - أن يكون لأصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن النشاط المرتقب.
  - إثبات مؤهلات ومكتسبات المهنية لأصحاب المشاريع الاستثمارية.
  - المشاركة في دراسة سوق المشروع الاستثماري.

❖ **جمع المعلومات:** يساهم أصحاب المشاريع الاستثمارية في جمع المعلومات من أجل:

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل.
- تحديد اختيار التجهيزات الموافقة للمشروع.
- تحديد اختيارات الموارد البشرية.
- تحديد الاختيارات القانونية.

[1] معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أفريل 2017، فرع جيجل.

- تحديد الموارد المالية الضرورية لإنجاز المشروع.

❖ **تقييم المشروع:**

- تقييم المشروع على مستوى الوكالة على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية-اقتصادية.
- تقييم المشروع تقنيا والموافقة عليه من طرف "لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع" قصد اتخاذ قرار التمويل.

2.8- تكوين الشباب أصحاب المشاريع:

بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله، يستفيد صاحب المشروع الاستثماري إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات، قبل تمويل مشروعه، حيث يعتمد نجاح وتطوير المؤسسة على قدرة تسيير صاحبها ضمن محيط تجاري دائم التغير، لهذا السبب جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع ضروريا، حيث قامت بوضع برامج تكوين تستجيب للاحتياجات والصعوبات التي يواجهها غالبا الشباب حاملي المشاريع، ويسمح لهم بالاطلاع بفضل أسلوب سهل وعملي على المبادئ الأساسية لانطلاق مؤسستهم المصغرة وتسييرها.

ونظرا لخصوصيات المؤسسات المصغرة ومؤهلات أصحابها رأت الوكالة أنه من الضروري أن يكون لديها:

- في كل فرع محلي مكون خاص، استفادة من تكوين حول البيداغوجية ومحتوى المواد.
- إمكانية تسيير وبرمجة الدورات التكوينية وتطبيقها محليا من طرف المكلف بالتشاور مع مدير الفرع.

يتضمن برنامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع أربع مواد:

- مادة الإنشاء: إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- مادة التسويق: دراسة السوق.
- مادة الضرائب: الإجراءات والأسس الضريبية (الموثق، CNAS, CASNOS, Impôts)
- مادة التخطيط المالي: الميزانية، تسيير الخزينة، تحليل التكاليف والمنتجات.

3.8- الإنشاء القانوني وتمويل المشروع:

ينبغي على صاحب المشروع الاستثماري باختيار الصيغة القانونية لمشروعه وإتمام الملف من أجل التمويل، حيث تعمل الوكالة على تقديم كامل دعمها للحصول على قرض بنكي في حالة صيغة التمويل الثلاثي.

4.8- المتابعة:

عند انطلاق نشاط المشروع الاستثماري أي خلال فترة الاستغلال، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق، لإعطاء نصائح لصاحب المشروع والرفع من حظوظ النجاح وتطوير المشروع الاستثماري.

كل هذه المراحل تتلخص في المخطط الموالي:

الشكل رقم (14): مخطط الطرق المتبعة بالنسبة لإنشاء مشاريع جديدة

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع جيجل)، دليل إنشاء مؤسسة، ص 9

أما بالنسبة للمشاريع الخاصة بتوسيع النشاط، فهي الأخرى تتم وفق عدة مراحل، كالاستقبال والإعلام والتحسيس، وتكوين صاحب المشروع، لكن هناك مراحل أساسية في العملية لا يمكن الاستغناء عنها، والمتمثلة في جمع المعطيات من أجل تقييم المشروع من طرف لجنة الانتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، والتي تمنح الموافقة على تمويل وإنجاز المشروع، يوضح الشكل الموالي هذه المراحل:

الشكل رقم (15): مخطط الطرق المتبعة بالنسبة لتوسيع مشاريع قائمة.

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع جيجل)، دليل إنشاء مؤسسة، ص 11.

9- أهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

1.9- الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب:la caisse Nationale de Soutien l'Emploi des Jeunes

تم إنشاء الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب في 30 ديسمبر 1996، وهو مكلف بتمويل المشاريع لترقية تدعيم الشباب عن طريق منحهم قروض بدون فائدة (PNR) بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وحسب صيغة التمويل المتبعة، وذلك لإتمام رأسمالهم الخاص بمشاريعهم بالإضافة إلى القروض الممنوحة لهم من قبل البنوك في حالة التمويل الثلاثي.

2.9- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض: Fonds de Caution Mutuelle de Garantie Risque Crédits Jeunes Promoteurs (FCMCRC).

❖ **إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض:**

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998 [1]، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 03-289 في 06 سبتمبر 2003، تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، وهو مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها مخاطر تسديد القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وهذا بضمان نسبة من الديون المستحقة من البنوك في حدود 70 % من مبالغها، بناء على تعجيل مؤسسات

[1] المادة 1، المرسوم التنفيذي رقم 98-200 الصادر في جوان 1998، ج.ر، العدد 42، ص8.

القرض المعنية وبعد استنفاد التماس الضمانات العينية أو الشخصية يأخذ الصندوق ثلاث أشكال: عمومي، جهوي أو مختلط[1].

وضع الصندوق تحت وصاية السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وموطنه لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث يديره مجلس الإدارة ويسيره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

يتمثل المنخرطون في الصندوق في كل من[2]:

- البنوك التي تمنح القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- الشباب أصحاب المشاريع الذين اختاروا صيغة التمويل الثلاثي لإنجاز أو توسيع مشاريعهم.

❖ **دور الصندوق:**

تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض من أجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك للمشاريع الاستثمارية المحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث أنه يكمل الضمانات المقدمة من قبل أصحاب المؤسسات إلى البنوك والمتمثلة في[3]:

- رهن التجهيزات بالدرجة الأولى لصالح البنك، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك.
- رهن الأجهزة المتنقلة.

❖ **طبيعة الاستثمارات التي يغطيها الصندوق:**

يمنح الصندوق ضمانات للمشاريع التي تحقق استثمارات متعلقة بـ:

- إنشاء مؤسسة جديدة.
- تجديد أجهزة الإنتاج.
- توسعة المؤسسات الموجودة.

[1] يوسف العشاب، ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة رحلة فضائيات، العدد، 2003، ص14.
[2] المادة 05، المرسوم التنفيذي رقم 03-289 الصادر في سبتمبر 2003، ج.ر، العدد 54، ص8.
[3] المادة 03،04 و05، نفس المرجع، ص8.

❖ **موارد الصندوق:**

تأتي موارد الصندوق من المصادر التالية:

- **تخصيص أولي من أموال خاصة:**
  - مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
  - مساهمة الخزينة العمومية.
  - مساهمة مؤسسات القرض (البنوك) المنخرطة برأسمال.
  - جزء من الرصيد الغير المستعمل من صندوق ضمان النشاطات التجارية والصناعية والحرفية، حيث يتعلق هذا الرصيد بمبلغ اشتراكات مؤسسات القرض.
- **الاشتراكات المدفوعة للصندوق من:**
  - الشباب ذوي المشاريع.
  - مؤسسات القرض المنخرطة.
  - عائد التوظيفات المالية من أموال الصندوق الخاصة والاشتراكات المحصلة.
  - الهبات والوصايا المخصصة للصندوق.
  - التخصصات التكميلية من أموال خاصة، عند الحاجة تأتي من المشاركين برأس المال الأولي ومن بنوك ومؤسسات مالية جديدة منخرطة.

❖ **كيفية الانخراط في الصندوق ونسبة الضمان[1]:**

ينخرط الشاب صاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض بعد تبليغ الموافقة البنكية، وقبل تسليم قرار منح الامتيازات من قبل مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، فانخراطه يسبق تمويل مشروعه.

يحسب مبلغ الاشتراك في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح ومدته، حيث تقدر نسبة الاشتراك بـ 0.35 % من مبلغ القرض.

ويتمثل ضمان صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، في كون نسبة القرض البنكي والمتمثلة في 70 % من تكلفة المشروع مغطاة من قبل الصندوق بنسبة 70 % أما 30 % فيتحملها البنك ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أفريل 2017، فرع جيجل.

الشكل رقم (16): تقسيم المخاطرة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "فرع جيجل".

10- حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني:

منذ تأسيس الوكالة سنة 1996 إلى غاية 31 ديسمبر 2015، تم انشاء 356718 مشروع استثماري جديد بقيمة استثمار تقدر بـ 292.525.469.356.336 دج في مختلف قطاعات النشاط، منها 321.079 مشروع ممنوح لفئة الرجال و35.639 لصالح فئة النساء.

يوضح الجدول الموالي حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني منذ إنشائها سنة 1996 إلى غاية 31 ديسمبر 2015.

الجدول رقم (35): حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني.

القطاع	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي المشاريع	حجم الاستثمار (دج)
الخدمات	103.403	% 29	87.668.140.126 ,836
نقل البضائع	56.530	% 16	37.916.956.235,051
الفلاحة	50.042	% 14	47.616.696.535,868
الصناعة التقليدية والحرف	42.301	% 12	27.881.698.989,734
البناء و الأشغال العمومية	30.616	% 9	31.352.140.410,305
الصناعة	22.481	% 6	26.730.288.458,058
نقل المسافرين	18.984	% 5	10.533.764.165,885
نقل و تسليم على البارد	13.382	% 4	8.560.273.981,948
المهن الحرة	8.740	% 2	5.312.336.785,449
الصيانة	8.605	% 2.4	6.526.008.675,471
الصيد البحري	1.094	% 0.3	1.734.714.792,844
الري	540	% 0.2	692.450.198,886

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (الإدارة العامة)، احصائيات نشاط الوكالة على المستوى الوطني، 2016، الجزائر، ص2.

الشكل رقم (17): تمثيل بياني لحصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني.

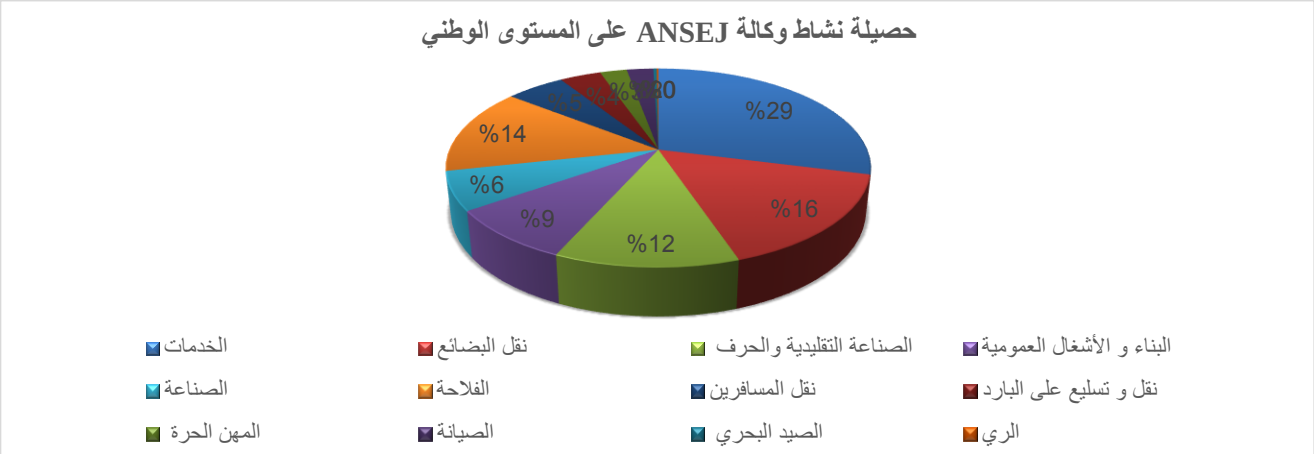

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Excel حسب معطيات الجدول رقم (35).

نلاحظ من الجدول السابق والشكل البياني تصدر قطاع الخدمات بـ103.403 مشروع (19 %) منذ إنشاء الوكالة بقيمة استثمار قدرت بـ 87.668.140.126,836 دج وهي الأكبر في مجمل الاستثمارات، يليه قطاع نقل البضائع بـ 56,530 مشروع بنسبة 16 % بقيمة استثمار بلغت 37.916.956.235,051 دج.

وترتب باقي القطاعات كما يلي:

- الفلاحة بـ 50.042 مشروع بنسبة 14 % من إجمالي المشاريع، وبلغت قيمة المشاريع الممولة في هذا القطاع 47.616.696.535,868 دج.
- الصناعة التقليدية والحرف بـ 42.301 مشروع (12 %)، قدرت قيمة المشاريع الممولة في هذا القطاع بـ 27.881.698.989,734 دج.
- البناء والأشغال العمومية بـ 30.616 مشروع (9 %)، وقدرت قيمة المشاريع الممولة في هذا القطاع بـ 31.352.140.410,305 دج.
- الصناعة بـ 22.481 مشروع (6 %)، وقدرت قيمة المشاريع الممولة في هذا القطاع بـ 26.730.288.458,058 دج.
- نقل المسافرين بـ 18.984 مشروع (5 %)، وقدرت قيمة المشاريع الممولة في هذا القطاع بـ 10.533.764.165,885 دج.
- نقل وتسليم على البارد بـ 13.382 مشروع (4 %)، وقدرت قيمة المشاريع الممولة في هذا القطاع بـ 8.560.273.981,948 دج.
- المهن الحرة بـ 8.740 مشروع (2 %)، وقدرت قيمة المشاريع الممولة في هذا القطاع بـ 5.312.336.785,449 دج.

- الصيانة بـ 8.605 مشروع (2,4 %)، وقدرت قيمة المشاريع الممولة في هذا القطاع بـ 6.526.008.675,471 دج.
- الصيد البحري بـ 1.094 مشروع (0,3 %)، وقدرت قيمة المشاريع الممولة في هذا القطاع بـ 1.734.714.792,844 دج.
- الري بـ 540 مشروع (0,2 %)، وقدرت قيمة المشاريع الممولة في هذا القطاع بـ 692.450.198,886 دج.

يجدر الإشارة أن صيغة التمويل الثلاثي تمثل 96 % من إجمالي عدد المشاريع الممنوحة، أي ما يعادل 329.603 مشروع منذ إنشاء الوكالة، فيما تمثل صيغة التمويل الثنائي نسبة 4% فقط من العدد الإجمالي.

نلاحظ ان التمويل الثلاثي هو المسيطر، لكن رغم انخفاض نسبة الفائدة البنكية 0 % (100 % مدعمة من قبل الدولة)، إلا أنها تعتبر عائق في حالة ما إذا لم يحقق المشروع عوائد، مما يضع الشباب في أزمة مالية وقانونية عند حضور آجال التسديد، حيث بلغت نسبة تسديد الديون المستحقة لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 76 %، في المقابل تمثل نسبة أصحاب القروض الذين عجزوا عن تسديد ديونهم المستحقة 18 % من أصل 356.718 قرض تم منحه منذ إنشاء الوكالة، منهم ما يقدر بـ 20.853 مشروع مستحدث أعلن إفلاسه، وتوقف على النشاط لأسباب مختلفة، وهي تمثل نسبة 6 % من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة، وقد قام صندوق الكفالة المشتركة بتعويض البنوك بشأن القروض الغير مسددة وفقا للتنظيم المعمول به بقيمة تقدر 24 مليون دينار جزائري[1].

وقد حصر مدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع جيجل) أسباب تخلف أصحاب المشاريع عن دفع مستحقاتهم المالية إلى ثلاثة حالات هي[2]:

- الفئة الأولى تتعلق بأصحاب المشاريع الاستثمارية التي فشلت مشاريعهم المنشأة، وبالتالي وجدوا أنفسهم عاجزين عن دفع ديونهم المتراكمة.
- الفئة الثانية تتمثل في أصحاب المشاريع الاستثمارية، أخذت أموال القرض واختفت، أو فضل بعضها السفر إلى الخارج بتلك الأموال.
- الفئة الثالثة تتمثل في أصحاب المشاريع الاستثمارية الذين قاموا بتحويل القروض إلى غير الوجهة المقررة لها.

وقدر متوسط مناصب الشغل في المؤسسة المصغرة الممولة من طرف الوكالة على المستوى الوطني بثلاثة (3) مناصب.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (الإدارة العامة)، احصائيات نشاط الوكالة على المستوى الوطني، 2016، الجزائر، ص3.
[2] معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مقابلة مع مدير الوكالة، 15 أفريل 2017، س 10:30.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بداية بتحديد مفهومها ، خصائصها وشكلها القانوني، إلى أهم البرامج التي سطرتها الدولة في إطار تسهيل تمويل هذه المؤسسات من خلال تفعيل دور البنوك في تسهيل منح القروض لهذا القطاع، والتي لطالما كانت نسبة قروضها الممنوحة للقطاع الخاص ضئيلة مقارنة بالقطاع العام، وتلخصت البرامج في إنشاء مجموعة من الوكالات كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأخيرا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث حاولنا بتعريف مختلف الوكالات، صيغ التمويل التي تتبعها، أهم القطاعات الممولة، وعدد مناصب الشغل والمؤسسات التي تم خلقها، وتتصدر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أهم مرتبة من حيث التمويل والتشغيل.

الفصل الثالث:

دراسة أثر قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب غير المسددة على نشاط وكالة بنك الجزائر الخارجي

تمهيد:

إن دراسة الأحداث والظواهر الاقتصادية تعتمد أساسا على النظرية الاقتصادية، والتي تقوم بدراسة العلاقة مع مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تحكم حدوث هذه الظواهر، ولكن هذه العلاقة المستوحاة من النظرية الاقتصادية تبقى مسألة مجردة ما لم يتم تقدير معالمها وما لم تجتاز اختبارا كميا عدديا يفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، في ضوء البيانات الاحصائية الواقعية التي هي من مهام الاقتصاد القياسي، الذي يستعمل الأساليب الرياضية والاحصائية لبناء نموذج قياسي.

سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر الديون الغير مسددة لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على نشاط وكالة بنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية"، وذلك من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى باستعمال أسلوب الانحدار الخطي، في شكل نموذج إحصائي قياسي.

حيث يتضمن هذا الفصل:

- **المبحث الأول: الدراسة الميدانية.**
- **المبحث الثاني: الدراسة القياسية.**

المبحث الأول: الدراسة الميدانية.

تلعب الدراسة الميدانية دورا مهما في البحث، وذلك من أجل الوصول إلى المعلومات والنتائج وتحليل أسباب الظاهرة والعوامل التي نتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها حسب الفرضيات التي اقترحناها من أجل نفيها أو إثباتها.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "فرع جيجل".

1- تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "فرع جيجل":

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "فرع جيجل" بموجب قرار أتخذ من طرف المجلس، بتاريخ 08 سبتمبر 1998، وهذه الوكالة مطالبة بالتسيير وفقا للتشريع المعمول به للصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، ويتمثل رأس مالها في اعتمادات ممنوحة من طرف الدولة.

2- مهام أهم مصالح الوكالة[1]:

❖ **المديـر:**

للمدير مهمة أساسية تتمثل في تأطير، إنشاء، تطوير والسهر على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإقليمي، من مهامه أيضا:

- وضع في متناول الشباب المستثمر كل المعلومات الاقتصادية والتقنية والمالية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي (السوق).
- ضمان المتابعة والمراقبة للشباب أصحاب المشاريع وعلاقاتهم مع البنوك.
- السهر على تسيير المستخدمين وملفاتهم والاستعمال العقلاني للأصول حسب ما تقضيه النظم والقوانين السارية المفعول.

❖ **مصلحة الدراسات والإحصاء والإعلام الآلي:**

من أهم مهام هذه المصلحة استغلال البيانات الإحصائية وتسيير قاعدة البيانات، بالإضافة إلى جمع ومعالجة المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاط الفرع ومراقبة صحتها وإعداد الحصيلة الإحصائية المختلفة وتحويلها إلى المديرية العامة.

❖ **مصلحة الاستقبال والتوجيه:**

تعتبر هذه المصلحة واجهة الفرع فهي التي تمد الشباب الحامل المشاريع بكل المعلومات المتعلقة بالجهاز، كما تتكفل بتنظيم المواعيد والتسجيل الشباب أصحاب المشاريع للمرور للحصة الإعلامية الجماعية.

❖ **مصلحة المتابعة المنازعات والتحصيل:**

[1] أنظر الملحق رقم (1).

المهمة الأساسية لهذه المصلحة هي ضمان معالجة الملفات محل المنازعة بكل أنواعها والقيام بالمقابل بزيارات لمواقع المؤسسات مثل:

- مراقبة مدى مطابقة الوثائق القانونية مثل (العقود، الرهون) للقوانين السارية المفعول.
- تحرير العرائض والشكاوى ومباشرة الإجراءات القانونية أمام الهيئات القانونية الموجودة ضمن دائرة الاختصاص (محكمة، مجلس، ...).
- تصوير الجلسات وتمثيل الوكالة، وتسيير الإجراءات التنفيذية وتوجيه الاستدعاءات إلى الشباب أصحاب المشاريع.
- السهر على متابعة الأقساط الغير مسددة.
- توجيه الشباب في الإطار القانوني وإعداد تقارير بالقضايا القانونية.
- تحويل شهريا الكشوف المتعلقة بالمنازعات إلى الوصاية.
- القيام بالخرجات الميدانية لكل المؤسسات والعمل على تحسين وضعيتها.

❖ **خلية المرافقة:**

مهمتها الأساسية هي مرافقة الشباب من أجل تأسيس مؤسساتهم المصغرة وضمان بقاء واستمرار نشاطها وهي أيضا مسؤولة عن المهام التالية:

- تزويد أصحاب المشاريع ودعمهم بالمعلومات طيلة مرحلة تأسيسها.
- تحضير الملفات من أجل المرور على اللجنة.
- مرافقة صاحب المشروع على مستوى البنك واستقبال إشعار المرافقة البنكية.
- الحرص على توقيع دفتر الشروط والسندات لأمر من طرف صاحب المشروع.
- ضمان تكوين لأصحاب المشاريع من أجل ضمان أحسن لصيرورة نشاطهم في المحيط الاقتصادي.

❖ **صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض:**

مهمته هي معالجة وتعويض ملفات الشباب الذين لم يستطيعوا تسديد القرض البنكي والذين يواجهون وضعية مالية صعبة في البنك، بنسبة تقدر بـ 70 % من القرض البنكي.

3- حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية جيجل:

يوضح الجدول الموالي عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية جيجل منذ إنشائها سنة 1998 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

الجدول رقم (36): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية جيجل.

السنوات	منذ 1998 إلى غاية 2010/12/31	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
الفلاحة والصيد البحري	97	34	93	115	249	167	51	806
الصناعات التقليدية	412	73	96	112	108	37	0	838
الأشغال العمومية	143	84	115	115	86	68	19	630
الصناعة والصيانة	166	29	44	56	98	57	28	478
أعمال حرة	65	11	8	20	16	18	7	145
الخدمات	1074	476	744	290	167	53	18	2822
المجموع	1957	707	1100	708	724	400	123	5719

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " فرع جيجل".

الشكل رقم (18): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية جيجل.

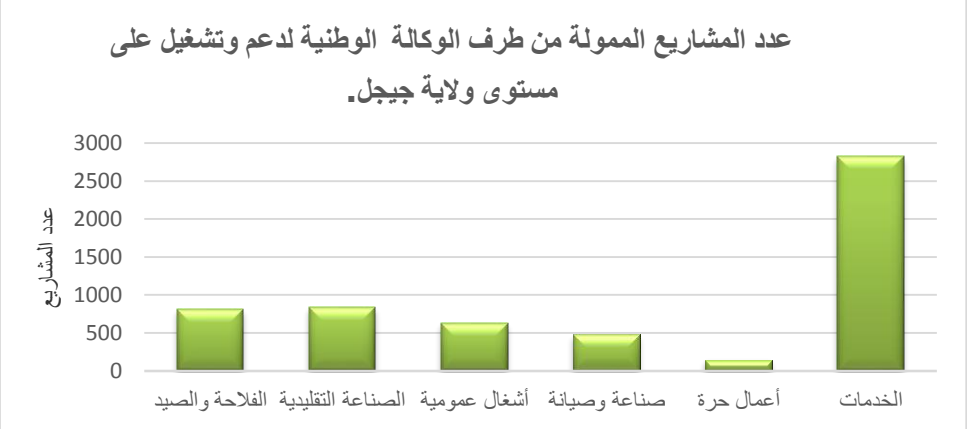

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Excel حسب معطيات الجدول رقم (36).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (18) أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية جيجل قدر بـ 5719 مشروع منذ إنشاء الوكالة سنة 1998 إلى غاية 31 ديسمبر 2016، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع أين بلغ 2822 مشروع، يليه قطاع الصناعات التقليدية بـ 838 مشروع، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 806 مشروع، قطاع الأشغال العمومية بـ 630 مشروع، الصناعة والصيانة بـ 478 مشروع، وأخيرا قطاع الأعمال الحرة بـ 145 مشروع.

المطلب الثاني: بنك الجزائر الخارجي "Agence BEA 097 Milia".

***1-* تقديم بنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية":**

أنشأت وكالة بنك الجزائر الخارجي لمدينة الميلية سنة 1997، وهي تابعة للمديرية الجهوية لولاية جيجل، يشتغل بالوكالة 20 موظف بالإضافة إلى المدير.

***2-* مهام الوكالة:**

تقوم وكالة الميلية بعدة مهام نلخصها فيما يلي:

- تسيير العلاقات التجارية بصفة ديناميكية مع الزبائن .
- تمويل نشاطات القطاع العمومي والخاص الصناعي والتجاري.
- قبول الودائع.
- تحصيل العملات الصعبة .
- تحصيل القروض السندية.
- تمويل سلفيات وتسبيقات على أساس ضمانات أو بدونها.
- استقبال التسديدات نقدا أو عن طريق الشيكات .
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية، وضمان حسن التنفيذ والتسديد.
- منح اعتمادات وضمانات للمصدرين والمستوردين المحليين.

3- مهام أهم مصالح الوكالة[1]:

❖ **مدير الوكالة:**

هو الموظف الأعلى درجة في الوكالة، يعين اعتمادا على خبرته وكفاءته، إذ يشرف على كل المصالح الموجودة فيها وله مهام عديدة يقوم بها نذكر منها ما يلي:

- تطوير وتثمين القيمة التجارية للوكالة.
- السهر على تحقيق المردودية المثلى لخزينة الوكالة.
- الموافقة على تقديم قرض مهما كان نوعه (استثمار أو استغلال)، كما يلزم توقيعه عند تقديم شيكات مضمونة، والتوقيع كذلك على الوثائق المحاسبية.
- إعداد وتقديم تقارير دورية لنشاط وكالته على شكل لوحات قيادة.

[1] أنظر الملحق رقم (2).

❖ **مصلحة المنتجات البنكية:**

- **دائرة عمليات الشباك:**

مكونة من شباك رئيسي وشبابيك الدفع، من مهامها:

- معالجة العمليات النقدية مع الزبائن: طلب وضعية الحساب، الدفع بالدينار أو بالعملة الصعبة لكل أنواع الحسابات أو السحب بالدينار أو بالعملة الصعبة.

- **دائرة خلف الشباك:**

تتكون دائرة خلف الشباك من المحفظة المالية التي تقوم بالعمليات الآتية:

- معالجة وتنفيذ التحويلات المالية للزبائن من حساب إلى حساب آخر داخل الوكالة.
- القيام بعمليات المقاصة من خلال التحويلات المالية من حساب لدى الوكالة إلى حساب آخر لدى وكالة أخرى أو من حساب لدى الوكالة إلى حساب لدى بنك آخر.

❖ **مهام مصلحة الالتزامات:**

- **دائرة متابعة الالتزامات:** يعمل هذا الفرع من المصلحة على :
  - تسيير ملفات الزبائن الخاصة بالقروض.
  - فتح وتحديث ملفات الزبائن (علاقات، قروض ...).
  - تكوين ملف الزبون ومنح القروض.
  - تحضير عقود الالتزامات والضمانات.

- **دائرة متابعة الموارد:**

يقوم هذا الفرع من المصلحة بمهمة أساسية ومتمثلة في متابعة الاستحقاقات المتعلقة بمختلف القروض والفوائد.

- **دائرة النزاعات:**
  - متابعة القانونية لعقود الالتزامات وكذا الضمانات المحصلة.
  - إصدار قرارات الإنذار أو الإخطار اتجاه الزبائن.
  - تكوين، تسيير ومتابعة ملفات النزاعات.

❖ **مصلحة التجارة الخارجية:**

تتعلق مهمتها بـ:

- القيام بعمليات التوطين في حالة التصدير أو الاستيراد.
- فتح وتقديم القروض والاعتمادات المستندية المتعلقة بالتصدير والاستيراد.

- تنفيذ أوامر الدفع أو التحصيل المتعلقة بالعمليات الخارجية.
- القيام بعميات الزبائن المتعلقة بحساباتهم سواء بالعملة الصعبة أو المحلية.
- إعداد التقارير الدورية للإحصائيات القانونية.

مركز المحاسبة:

تقوم هذه المصلحة بإحصاء حسابات جميع المصالح الأخرى لأن كل مصلحة تقوم بإحصاء يومي لحساباتهم.

4- قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى الوكالة:

1.4- عدد مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الممولة من طرف الوكالة:

يوضح الجدول الموالي عدد قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الممنوحة من طرف بنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية" (التمويل الثلاثي)، منذ سنة 1998 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

الجدول رقم (37): عدد قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الممنوحة من طرف البنك الخارجي الجزائري "وكالة الميلية".

السنوات	منذ 1998 إلى غاية 2010/12/31	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
العدد	195	70	110	62	75	32	18	562

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري "فرع الميلية".

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الممنوحة من طرف بنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية" بلغ 562 قرض خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سنة 2016، منها 307 قرض محل منازعة، و152 قرض تم تعويضه من قبل صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض، مع العلم أن نسبة قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الممنوحة تمثل 36 %[1] من مجموع إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة، وقد تم منح 195 قرض خلال عشرة (10) سنوات (2010-1998)، و70 قرض خلال سنة 2011، 110 قرض خلال سنة 2012، 62 قرض خلال سنة 2013، 75 قرض خلال سنة 2014، 32 قرض خلال سنة 2015، و18 قرض خلال 2016.

[1] معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية لبنك الجزائر الخارجي، أفريل 2017، وكالة الميلية.

2.4- التسجيل المحاسبي لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

بعد عملية ايداع ملف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى بنك الجزائر الخارجي BEA من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وموافقة مجلس القرض عليه، يتم تسجيل العمليات المحاسبية الموالية:

أولا: استقبال تحويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

الدائن	المدين	اسم القيد	المبلغ	
374010	220130	حساب مرتبط بغرفة المقاصة حساب الزبون	XXX	XXX
203130	220130	قرض ANSEJ حساب الزبون	XXX	XXX
220130	9709760	حساب الزبون حساب المورّد	XXX	XXX

ثانيا: عند وصول أجل استحقاق القسط الأول من قرض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الممنوح تتم عملية التسجيل المحاسبي كما يلي:

1- في حالة تسديد القسط الأول:

220130	203130	حساب الزبون قرض ANSEJ	XXX	XXX

2- في حالة عدم تسديد القسط الأول:

260145	203130	ديون مستحقة ANSEJ قرض ANSEJ	XXX	XXX

المبحث الثاني: الدراسة القياسية.

سوف نحاول من خلال الجزء القياسي دراسة أثر قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب غير المسددة على نشاط وكالة بنك الجزائر الخارجي (مدينة الميلية، ولاية جيجل)، خلال الفترة الزمنية (2009-2017)، وذلك اعتمادا على البيانات المتحصل عليها من طرف البنك وكذلك الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لمدينة الميلية.

ويتمثل النموذج المستخدم في الانحدار الخطي البسيط، أين تم ربط نشاط البنك بحجم الديون غير المسددة والممنوحة من وكالة دعم وتشغيل الشباب.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط.

1- الصياغة الرياضية للنموذج الخطي البسيط[1]:

يستند النموذج الخطي البسيط على افتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير معتمد Y_t ومتغير مستقل واحد X_t ويكتب النموذج على الشكل الموالي:

$$y_t = a_0 + a_1 x_t + \varepsilon_t \qquad t=1,\dots,n$$

حيث:

y_t : المتغير التابع (المُفَسَّر) عند الزمن t

a_0, a_1 : معلمات النموذج

X_t : المتغير المستقل (المُفَسِّر) عند الزمن t

ε_t : المتغير العشوائي.

2- فرضيات النموذج الخطي البسيط:

من أجل تقدير النموذج، يتم وضع عدد من الفرضيات كما يلي:

H1: النموذج خطي عند x_t (أي من أجل أي تغيير ل x_t).

H2: المتغيرات x_t محددة بدون أخطاء (x_t غير عشوائي).

H3: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم، $E(\varepsilon_t) = 0$.

H4 : تجانس (ثبات) تباين الأخطاء *Homoscédasticité*، أي :

$E(\varepsilon_t^2) = \sigma_\varepsilon^2$ حيث: $t=1,\dots\dots,n$

[1] Régis bourbonnais, cours d'économétrie (Pr Philippe des champs), édition 2004/2005, Université de FREIBURG, France.

H_5 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (الخطأ عند اللحظة t ليس له تأثير على الأخطاء التالية) أي :

$$E(\varepsilon_t, \varepsilon_{t'}) = 0 \; t \neq t' /$$

H_6: الأخطاء مستقلة عن المتغيرات المستقلة، $Cov(x_t, \varepsilon_t) = 0$.

3- اختبار معنوية النموذج المقدر:

1.3- اختبار ستودنت:

ليكن النموذج[1]: $y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t$

لتكن: $\hat{\alpha}_1, \hat{\alpha}_2$ المعلمات المقدرة للنموذج.

لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع y والمتغير التفسيري x_t (معنوية كل معامل على حدا)، نقوم بإجراء الاختبار التالي:

$$\begin{cases} H_0 : a_i = \bar{a} \\ H_1 : a_i \neq \bar{a} \end{cases}$$

للعلم أن:

$$t^*_{\hat{a}_i} = \frac{|\hat{a}_i - \bar{a}|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}} \rightarrow \; T\,(n\text{-}2)$$

إذا كان: $t^*_{\hat{a}_i} \rangle t^{\frac{\alpha}{2}}_{n-2}$، يتم رفض H_0 وقبول H_1، وبالتالي يكون الانحدار معنويا.

أما إذا كان: $t^*_{\hat{a}_i} \leq t^{\frac{\alpha}{2}}_{n-2}$، يتم قبول H_0، وبالتالي فإن الانحدار غير معنوي.

في حالة $\bar{a}$ = 0، يكون:

$$t^*_{\hat{a}_i} = \frac{|\hat{a}_i - \bar{a}|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}} = \left| \frac{\hat{a}_i}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}} \right| \rightarrow \; T\,(n\text{-}2)$$

$T\,(n\text{-}21)$ توزيع إحصائية T *(Student)*، *(n-2)* درجة الحرية، $t^*_{\hat{a}_i}$ يسمى نسبة إحصائية T *(ratio de Student)*، هذا الاختبار جد مهم، ففي حالة وجود معاملات غير معنوية في النموذج المقدر فإنه يتم حذف المتغيرات لمختلف المعاملات غير المعنوية، فاختبار إحصائية T من بين العناصر الأولى التي تستوجب السؤال بعد تنفيذ الانحدار ومعرفة مدى أهمية المعاملات، والذي يعتمد على اختبار الفرضية (المعامل يساوي *0*) ضد الفرضية البديلة (المعامل يختلف عن الصفر).

[1] نفس المرجع، ص 60.

2.3- اختبار فيشر:

جدول رقم (38): تحليل التباين *ANOVA*[1].

Source de variation	Somme des carrés مجموع المربعات	Degré de liberté درجة الحرية	Carrés moyens متوسط المربعات
X	$SCE = \sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2$	1	SCE/1
Résidu الباقي	$SCR = \sum_t e_t^2$	n-2	SCR/n-2
Total المجموع	$SCT = \sum_t (y_t - \bar{y})^2$	n-1	

المصدر: حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2016، ص121.

بالاعتماد على درجة حرية الانحدار *1* ودرجة حرية الخطأ *(n-2)* ومستوى المعنوية α يتم إيجاد قيمة F_{tab} الجدولية من جداول F.

$$F^* = \frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2}{\sum e_t^2 /(n-2)} = \frac{R^2/1}{(1-R^2)/(n-2}$$

اختبار F فيشر:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_0=\alpha_1 \text{ (الانحدار غير معنوي)} \\ H_1 : \alpha_0\neq\alpha_1 \text{ (الانحدار معنوي)} \end{cases}$$

F^* القيمة المحسوبة وF القيمة الجدولية لـ *1* متغير مستقل و*(n-2)* درجة الحرية.

إذا كان: $F^* \rangle F^2_{n-2}$ ، يتم رفض H_0 وقبول H_1 والذي يقضي بأن الانحدار معنوي.

مجال الثقة *(IC)*: لتباين المتغير العشوائي(الخطأ) تعطى لفترة *% (1- α)* بالعلاقة التالية:

$$IC = \left[\frac{(n-2)\hat{\sigma}^2_\varepsilon}{\chi^2_1} ; \frac{(n-2)\hat{\sigma}^2_\varepsilon}{\chi^2_2} \right]$$

حيث:

χ^2_1 توزيع مربع كاي لـ 1، *(n-2)* درجة الحرية، *(α/2)* احتمال التجاوز.

χ^2_2 توزيع مربع كاي لـ 2، *(n-2)* درجة الحرية، *(1- α/2)* احتمال التجاوز

[1] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص121.

4- اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء:

1.4- اختبار ديربن واتسون *(Durbin-Watson)*:

يشير الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وعادة ما نخص هذه المشكلة الحد العشوائي، حيث تكون قيمة معامل الارتباط بين قيمة المتتالية غير مساوية للصفر، وهذا ما يحل بإحدى فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية. ويتم كشف هذا النوع من الأخطاء باستخدام اختبار ديربن واتسون، والذي يسعى للكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى:[1]

$$\varepsilon_t = \ell\varepsilon_{t-1} + \nu_t \quad / \quad \nu_t \to \mathrm{N}(0,\sigma_\nu^{\,2})$$

حيث يمثل ℓ معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0} : \ell = 0 \\ \boldsymbol{H_1} : \ell \neq 0 \end{cases}$$

من أجل اختبار الفرضيات يتم حساب إحصائية ديربن واتسون DW من الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^{\,2}}$$

حيث e_t القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي.

بما أن: $e_t \approx e_{t-1}$ في حالة القيم الكبيرة لـ n فإن: $DW=2(1-\ell)$، وتمثل DW القيمة المحسوبة للاختبار وتكون قيمتها بين *0* و*4*.

مقارنة قيمة DWالمحسوبة وقيمة DW المستخرجة من جدول ديربن واتسون، حيث يتم استخراج القيمة الجدولية لـ DW بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k، ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين هما d_1 وd_2 تتراوح قيمتهما بين *0* و*2* واللتين تحددان ما بين *0* و*4* كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (19): مناطق القبول والرفض لاختبار *DW*.

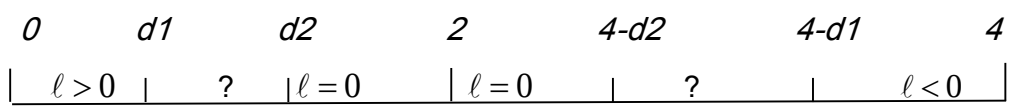

Source : Régis bourbonnais, Op. Cit, p 35.

[1] Bensaci Assam, et autres, Modélisation des exportations hors- hydrocarbures en Algérie, Mémoire d'ingénieur d'État, École nationale supérieur de la statistique et de l'économie appliquée, Algérie, 2013, p78.

بالاعتماد على الشكل يمكن أن نستخرج نتيجة اختبار ديربن واتسون على النحو التالي:

إذا كان: $0 < DW < d_1$ أو $4-d_1 < DW < 4$ ، ترفض فرضية العدم $(H_0 \rightarrow \ell = 0)$.

إذا كان: $d_2 < DW < 4-d_2$، تقبل فرضية العدم $(H_0 \rightarrow \ell = 0)$.

إذا كان: $d_2 < DW < d_1$ أو $4-d_2 < DW < 4-d_1$، في هذه الحالة في منطقة غير محددة (منطقة الشك)، أي أنه لا يمكن أن نستنتج إن كان هناك ارتباط أم لا.

المطلب الثاني: النموذج القياسي.

1- نتائج الانحدار الخطي البسيط (01):

تم تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية *(MCO)* باستخدام البرنامج الاحصائي *EViews8*. وذلك انطلاقا من المعطيات التي تم جمعها خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الأول لسنة 2009 إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2017، أي ما يعادل 33 مشاهدة كحجم للعينة، مع العلم أنه تم إجراء انحدارين (الانحدار الأول[1]: أين تم ربط رصيد موازنة البنك والذي يمثل نشاط البنك بحجم القروض غير المسددة، والانحدار الثاني[2]: أين تم ربط رصيد الموازنة بحجم القروض غير المسددة إلى إجمالي قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الممنوحة من البنك).

وتعرف المتغيرات:

المتغير المفسَّر: SDB رصيد الموازنة (بالدينار الجزائري).

المتغير المفسِّر: CDA القروض غير المسددة (بالدينار الجزائري).

مختلف نتائج النمذجة والتي تعطى باستعمال برنامج *EViews8*، هي كالتالي:

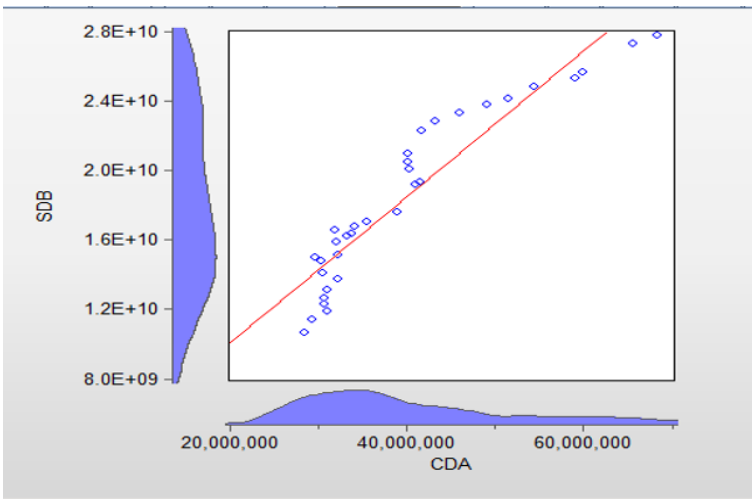

الشكل رقم (20): العلاقة بين رصيد الموازنة وحجم الديون غير المسددة.

يتبن من خلال الشكل البياني وجود علاقة خطية بين كل من رصيد الموازنة وحجم الديون غير المسددة، مما يتيح النمذجة القياسية من خلال تطبيق طريقة الانحدار الخطي البسيط، حيث يتم إدخال اللوغاريتم أيضا لإعطاء نتائج أكثر دقة ومثالية.

[1] أنظر الملحق رقم (3).
[2] أنظر الملحق رقم (4)

النتيجة 01: تقدير المعادلة *LNSDB=f(LNCDA,C)*

الجدول رقم (39): نتائج تقدير النموذج (01).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCDA	-1.010521	0.070687	-14.29565	0.0000
C	5.946024	1.235085	4.814264	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews08*.

النموذج 01:

$$LNSDB = -1.01052092294*LNCDA + 5.94602412964$$

كما يتبين أن[1]:

$$N = 33,\ R^2 = 0.87,\ F = 204.37,\ DW = 0.18$$

يتبين من خلال المعادلة أن هناك علاقة عكسية بين رصيد الموازنة وقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الغير المسددة، وفيما يخص معلمات النموذج فكلها معنوية عند مستوى المعنوية 5 %، كون القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة (2,042)، وذلك ما يفسره اختبار الاحتمالات F المحسوبة (*204,37*) أكبر من F المجدولة (3,305) أي أن جملة المعلمات معنوية.

أما بالنسبة لمعامل التحديد والمقدر بـ 87 %والذي يبين مدى قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث أن 87 % من رصيد الموازنة تفسِّرها القروض غير المسددة لأونساج، مع بقاء نسبة 13 % والتي تفسَّر بواسطة متغيرات أخرى غير محددة.

ومن خلال معامل الارتباط الذاتي فإن: $DW = 0,18 \in [0; 1,383]$ ، ومنه ترفض فرضية العدم $H_0 : \ell = 0$ ، أي بمعنى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وهذا ما يثبته اختبار *Breush-Godfrey* من خلال الجدول التالي:

[1] أنظر الملحق رقم (5).

الجدول رقم (40): نتائج اختبار *LM-Test*[1] (01).

F-statistic	80.10891	Prob. F(1,30)	0.0000
Obs*R-squared	24.00890	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews*08.

الجدول رقم (41): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(corrélogramme)* للبواقي (01).

Date: 05/13/17 Time: 23:31
Sample: 2009Q1 2017Q1
Included observations: 33

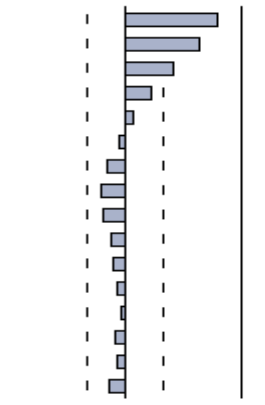

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.823	0.823	24.475	0.000
2			0.659	-0.059	40.665	0.000
3			0.440	-0.268	48.130	0.000
4			0.240	-0.107	50.416	0.000
5			0.072	-0.024	50.629	0.000
6			-0.058	-0.032	50.772	0.000
7			-0.168	-0.105	52.028	0.000
8			-0.221	0.022	54.278	0.000
9			-0.194	0.170	56.097	0.000
10			-0.128	0.076	56.919	0.000
11			-0.107	-0.236	57.523	0.000
12			-0.067	-0.005	57.768	0.000
13			-0.045	0.057	57.886	0.000
14			-0.082	-0.215	58.295	0.000
15			-0.078	0.051	58.685	0.000
16			-0.141	-0.146	60.039	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 08*.

من خلال النتائج المتحصل عليها انطلاقا من الجدول (40) لاختبار *LM-Test* الذي يعتمد على دراسة العلاقة بين البواقي كمتغير تابع والبواقي بفترة إبطاء واحدة كمتغير مستقل، فإن الاحتمال أصغر من 5 % كما أن القيمة المحسوبة (24,0089) أكبر عن الجدولية (3,841) والذي لها توزيع مربع كاي، أين يثبت وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وذلك ما تثبته دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي في الجدول (41).

من خلال النتائج المتحصل عليها فإن النموذج الأول رغم معنوية معلماته إلا أنه غير مقبول لوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ومنه يتم استعمال الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى MA (1)، لإزالة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

[1] أنظر الملحق رقم (6).

النتيجة 02: تقدير المعادلة *LNSDB=f(LNCDA, MA(1), C)*

الجدول (42): نتائج تقدير النموذج (02).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCDA	-0.931474	0.082282	-11.32044	0.0000
C	7.328960	1.438685	5.094207	0.0000
MA(1)	0.857668	0.076304	11.24008	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews08*.

النموذج 02:

*LNSDB = -0.931473622991*LNCDA + 7.32895980985 + [MA(1)=0.857668231386]*

كما يتبين أن[1]:

$$N = 33, R^2 = 0.95, F = 262.12$$

نلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن معامل التحديد يؤول إلى 95%، أن كل معلمات النموذج معنوية، تختلف عن الصفر، فحسب معطيات النموذج الثالث فإن *F* المحسوبة تساوي (262,12)، وهي أكبر من *F* المجدولة (3,305)، إذا يتم رفض فرضية العدم، ومنه فإن جملة المعلمات معنوية.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية:

من خلال تطبيق اختبار *Breush-Godfrey* للأخطاء العشوائية (البواقي) يتبين ما يلي:

الجدول رقم (43): اختبار LM TEST (02).

F-statistic	3.407715	Prob. F(1,29)	0.0751
Obs*R-squared	3.467351	Prob. Chi-Square(1)	0.0626

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews08.

من خلال نتائج الجدول (43)، فإن الاحتمال أكبر من 5 % كما أن القيمة المحسوبة (3,467351) أصغر عن الجدولية (3,841) والذي لها توزيع مربع كاي، أين ينفى وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وذلك ما يتبين من خلال دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي في الجدول الموالي:

[1] أنظر الملحق رقم (7).

الجدول رقم (44): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(corrélogramme)* للبواقي (02).

Date: 05/14/17 Time: 00:40
Sample: 2009Q1 2017Q1
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.146	-0.146	0.7450	
		2	-0.011	-0.032	0.7490	0.387
		3	0.081	0.076	0.9922	0.609
		4	-0.147	-0.128	1.8336	0.608
		5	0.066	0.031	2.0111	0.734
		6	-0.027	-0.024	2.0416	0.843
		7	-0.030	-0.018	2.0821	0.912
		8	-0.217	-0.260	4.2115	0.755
		9	-0.159	-0.233	5.4098	0.713
		10	0.062	-0.020	5.6027	0.779
		11	-0.056	-0.039	5.7648	0.835
		12	0.058	-0.000	5.9506	0.877

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *08EViews*.

النتيجة:

انطلاقا من جل النتائج السابقة، والنماذج المقدرة فإن أحسن نموذج لهذا الانحدار البسيط هو النموذج التالي:

LNSDB = -0.931473622991*LNCDA + 7.32895980985 + [MA(1)=0.857668231386]

إن ارتفاع حجم القروض غير المسددة بنسبة 1%، يؤدي إلى انخفاض رصيد الموازنة بـنسبة 0.93% وهو ما يبين أثر السلبي لحجم القروض غير المسددة على نشاط البنك.

2- نتائج الانحدار الخطي البسيط (02):

سيتم من خلال هدا الانحدار ربط المتغير التابع SDB المتمثل في رصيد الموازنة (بالدينار الجزائري)، بالمتغير المستقل PIA المتمثل في نسبة القروض غير المسددة بالنسبة لإجمالي القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (بالدينار الجزائري).

والجدول الموالي يلخص النتائج المحصل عليها:

النتيجة 01: تقدير المعادلة *LNSDB=f(LNPIA,C)*

الجدول رقم (45): نتائج تقدير النموذج (01).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIA	-2.41E+10	2.73E+09	-8.805075	0.0000
C	2.42E+10	8.08E+08	29.96529	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 08*.

النموذج 01:

$$SDB = -24055870657.8*PIA + 24200771227.8$$

كما يتبين أن[1]:

$$N = 33, R^2 = 0.71, F = 77.53, DW = 0,08$$

.

من خلال الجدول (45) يتبين أن هناك علاقة عكسية بين رصيد الموازنة ونسبة قروض غير المسددة، وفيما يخص معلمات النموذج فهي معنوية، وذلك يعود لكون قيمة إحصائية (*prob*) أصغر من مستوى المعنوية 5 %، وكذلك القيمة المطلقة لـ *t* المحسوبة لهذه المتغيرات الأخير أكبر من القيمة المجدولة (2,042)، أما اختبار الاحتمالات ل *F المحسوبة* (77,53) فهي أكبر من *F* المجدولة (3,305) أي أن جملة المعلمات معنوية.

معامل التحديد والمقدر بـ 71%، يبين مدى قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أي بتقريب 71 % من رصيد الموازنة تفسَّر عن طريق المتغير المفسِّر في النموذج بالأعلى، مع بقاء نسبة 29 % والتي تفسَّر بواسطة متغيرات أخرى غير محددة.

[1] أنظر الملحق رقم (8).

وأخيرا فمعامل الارتباط الذاتي $DW = 0,08 \in [0\ ;\ 1,383]$ ، ومنه ترفض فرضية العدم $H_0 : \ell = 0$ ، أي بمعنى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وهذا ما يثبته اختبار *Breush-Godfrey* من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (46): نتائج اختبار *LM-Test* (01).

F-statistic	419.8480	Prob. F(1,30)	0.0000
Obs*R-squared	30.79926	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 08*.

الجدول (47): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(corrélogramme)* للبواقي (01).

Date: 05/23/17 Time: 16:56
Sample: 2009Q1 2017Q1
Included observations: 33

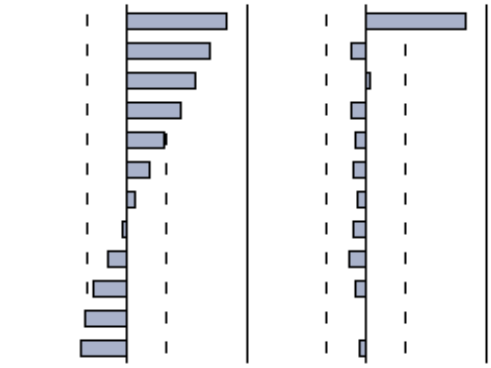

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.862	0.862	26.840	0.000
		2	0.714	-0.117	45.810	0.000
		3	0.593	0.026	59.339	0.000
		4	0.463	-0.121	67.876	0.000
		5	0.331	-0.085	72.388	0.000
		6	0.200	-0.099	74.105	0.000
		7	0.077	-0.078	74.372	0.000
		8	-0.043	-0.106	74.456	0.000
		9	-0.169	-0.150	75.836	0.000
		10	-0.282	-0.088	79.816	0.000
		11	-0.353	0.004	86.354	0.000
		12	-0.406	-0.056	95.409	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 08*.

من خلال النتائج المتحصل عليها انطلاقا من الجدول (46) لاختبار *LM-Test Breush-Godfrey* الذي يعتمد على دراسة العلاقة بين البواقي كمتغير تابع والبواقي بفترة إبطاء واحدة كمتغير مستقل فإن الاحتمال أصغر من 5% كما أن القيمة المحسوبة (30,79926) أكبر عن القيمة الجدولية (3,841) والذي لها توزيع مربع كاي، أين يثبت وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وذلك ما تثبته دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي في الجدول (47).

من خلال النتائج المتحصل عليها فإن النموذج (01) رغم معنوية معلماته إلا أنه غير مقبول لوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

[1] أنظر الملحق رقم (9).

ومنه يتم استعمال الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى AR (1)، لإزالة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

النتيجة 02: تقدير المعادلة *LNSDB=f(LNPIA, AR(1), C)*

الجدول (48): نتائج تقدير النموذج (02).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIA	-2.41E+10	4.57E+09	-5.262903	0.0000
C	2.42E+10	2.99E+09	8.088023	0.0000
AR(1)	1.065024	0.059811	17.80643	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 08*.

النموذج 02:

$$SDB = -24077586700.7*PIA + 24204011402 + [AR(1)=1.06502409952]$$

كما يتبين أن[1]:

$$N = 32, R^2 = 0.97, F = 559.02$$

نلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن معامل التحديد يؤول إلى97 %، أن كل معلمات النموذج معنوية، تختلف عن الصفر، فحسب معطيات النموذج الثاني فإن Fالمحسوبة تساوي (559,02)، وهي أكبر من F المجدولة (3,316)، إذا يتم رفض فرضية العدم، ومنه فإن جملة المعلمات معنوية.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية:

يوضح الجدول الموالي لدوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي، حيث كانت نتائجه كما يلي:

الجدول رقم (49): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(corrélogramme)* للبواقي (02).

Date: 05/23/17 Time: 17:19
Sample: 2009Q1 2017Q1
Included observations: 32
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.223	0.223	1.7413	
		2	0.243	0.203	3.8758	0.049
		3	0.158	0.077	4.8146	0.090
		4	0.202	0.125	6.3942	0.094
		5	0.170	0.080	7.5544	0.109
		6	-0.010	-0.133	7.5582	0.182
		7	0.115	0.071	8.1380	0.228
		8	0.230	0.214	10.527	0.161
		9	-0.042	-0.193	10.610	0.225
		10	-0.093	-0.174	11.034	0.273
		11	-0.102	-0.053	11.577	0.314
		12	-0.160	-0.196	12.978	0.295

[1] أنظر الملحق رقم (10).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.08

يوضح الجدول (49) أن مختلف القمم (*pics*) كانت داخل مجال الثقة، وهذا ما يثبت غياب الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية.

النتيجة:

انطلاقا من جل النتائج السابقة، والنماذج المقدرة فإن أحسن نموذج لهذا الانحدار البسيط هو النموذج الثاني:

$$SDB = -24077586700.7*PIA + 24204011402 + [AR(1)=1.06502409952]$$

إن ارتفاع نسبة القروض غير المسددة بالنسبة لإجمالي القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 1%، يؤدي إلى انخفاض رصيد الموازنة بـ 24077586700.7 وهو ما يبين الأثر السلبي لحجم القروض غير المسددة على مداخيل البنك.

3- الخلاصة:

بعد الدراسة القياسية لأثر القروض غير المسددة الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على نشاط البنك، وفي ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها بصورة عامة فيما يلي:

أن قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الغير مسددة تؤثر بشكل سلبي وكبير على نشاط وكالة بنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية".

فحسب نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول فإن ارتفاع حجم القروض غير المسددة بنسبة 1%، يؤدي إلى انخفاض رصيد الموازنة بـنسبة 0.93 %.

أما نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني تبين أن ارتفاع نسبة القروض غير المسددة بالنسبة لإجمالي القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 1%، يؤدي إلى انخفاض رصيد الموازنة بـ 24077586700.7.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل المخصص للدراسة التطبيقية، ومن أجل الوصول للأهداف المسطرة، وذلك من خلال النمذجة القياسية لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الغير مسددة وتبيان أثر هذه الأخيرة على نشاط بنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية"، تم إجراء انحدارين الانحدار الأول: أين تم ربط رصيد موازنة البنك والذي يمثل نشاط البنك بحجم الديون غير المسددة لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والانحدار الثاني: أين تم ربط رصيد الموازنة بنسبة الديون غير المسددة لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بإجمالي القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

وقد توصلنا من خلال نتائج تقدير النموذجين أن لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الغير المسددة تأثير سلبي كبير على مداخيل البنك.

الخاتمة

الخاتمة:

إن ارتفاع حجم سيولة البنوك العمومية هذه السنوات الأخيرة، جراء ارتفاع مستوى أسعار البترول أدى إلى تفعيل دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء هيئات حكومية تدعم وتسهل تمويل هذا النوع من المؤسسات، إلا أن القروض الممنوحة لم تحقق الأهداف المرجوة فإضافة إلى عدم نجاح عدد كبير من هذه المشاريع، فلقد أثقلت البنوك بعبء الديون غير المسددة من قبل أصحاب المستفيدين من هذه القروض. ولذا سعينا من خلال هذه الدراسة تحديد أثر القروض غير المسددة الممنوحة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كونها أهم الوكالات التي تمول المشاريع سواء من حيث حجم تمويل هذه المشاريع أو عددها على نشاط وكالة بنك الجزائر الخارجي.

وحتى يتسنى لهذه الدراسة تحقيق الأهداف المرجوة منها، ارتأينا تقسيم الدراسة الى مجموعة من الفصول، حيث تطرقنا إلى تحليل تطور النظام المصرفي الجزائري والواقع الاقتصادي منذ الاستقلال الى غاية مرحلة الاندماج في اقتصاد السوق، وذلك من خلال التطرق إلى المراحل المختلفة التي مر بها النظام المصرفي، ومختلف الاصلاحات المطبقة للنهوض به، ودراسة تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية وعلاقتها بالنظام المصرفي، حيث عرفت الجزائر خلال العقدين الأخيرين تحولات اقتصادية وظروف مالية ملائمة ساهمت بالنهوض بالقطاع الخاص وذلك من خلال إنشاء هيئات حكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والتي تعمل على دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية، باتفاق تعاوني مع البنوك التجارية العمومية لتمويل هذه المؤسسات.

وأخيرا تناولنا في الفصل الأخير أثر قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على نشاط وكالة بنك الجزائر الخارجي (مدينة الميلية)، باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع حجم القروض غير المسددة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض رصيد موازنة البنك بنسبة 0.93 %.

ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج:

- كان النظام البنكي الجزائري خلال المرحلة (1970-1989)، يخضع لقواعد التخطيط المركزي سواء تعلق الأمر بجمع الودائع أو منح القروض، مما جعل النظام يفقد استقلاليته شيئا فشيئا ويضعف أداء عمله، واستلزم ذلك تدخل الخزينة العمومية التي أصبحت الممول الأساسي للاقتصاد من خلال سلف البنك المركزي طيلة فترة التخطيط مهمشة بذلك دور البنوك التجارية.

الخاتمة:

- حظيت المؤسسات العمومية باهتمام كبير خلال مرحلة التخطيط المركزي، نظرا للسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة آنذاك، على عكس القطاع الخاص الذي كان مهمشا من حيث التمويل.
- أدى ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية والنقدية، وتحسن الوضعية المالية للبنك المركزي والبنوك التجارية والتي عرفت فائض في حجم السيولة.
- بسبب ارتفاع حجم السيولة وانخفاض حجم القروض الممنوحة للاقتصاد، تم تطبيق ثلاثة برامج في إطار ما يسمى ببرنامج الانعاش الاقتصادي، تهدف هذه البرامج الى امتصاص حجم السيولة الزائدة من خلال توظيفها في شكل قروض، وتدير هذه البرامج هيئات حكومية تهدف الى تشجيع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص ومكافحة البطالة، ويتمثل دور البنوك ضمن هذه البرامج في صرف القروض الممنوحة لها وفقا لشروط اتفاقية الشراكة، وتتمثل هذه الهيئات في: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
- عانت المؤسسات المنشأة في إطار الهيئات الحكومية لدعم وتشغيل الشباب من عدة مشاكل وعراقيل أدت إلى عجزها على تسديد القروض الممنوحة لها، وهذا رغم المجهودات التي بدلتها الدولة في تطوير هذا القطاع، ما كان له الأثر الكبير على مداخيل البنوك العمومية المساهمة في هذا التمويل.
- تم دراسة العلاقة بين قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ونشاط البنوك، وذلك من خلال دراسة قياسية لأثر قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الغير مسددة ومداخيل البنك الخارجي الجزائري، ومن نتائج هذه الدراسة:

أن قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الغير مسددة تربطها علاقة عكسية مع مداخيل البنك، كما أن لها أثر سلبي كبير على نشاط البنك.

التوصيات:

- تدخل البنوك المساهمة في تمويل المشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في دراسة الجدوى لملفات التي هي في طور الإنجاز خاصة المتعلقة بمردودية المشروع.
- تعديل ضوابط الاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، بإضافة التكوين الإجباري لصاحب المشروع فيما يخص دراسة السوق.
- التقليل من نسبة تمويل البنك (70 %) لهذه المشاريع، لرفع الثقل عنه في حالة عدم التسديد.

الخاتمة:

- تدخل البنك في عملية المتابعة والمرافقة للمستثمرين أثناء تنفيذ مشاريعهم مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- إقامة اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والبنوك الخاصة لإنقاص حجم القروض الممولة من طرف البنوك العمومية.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية".

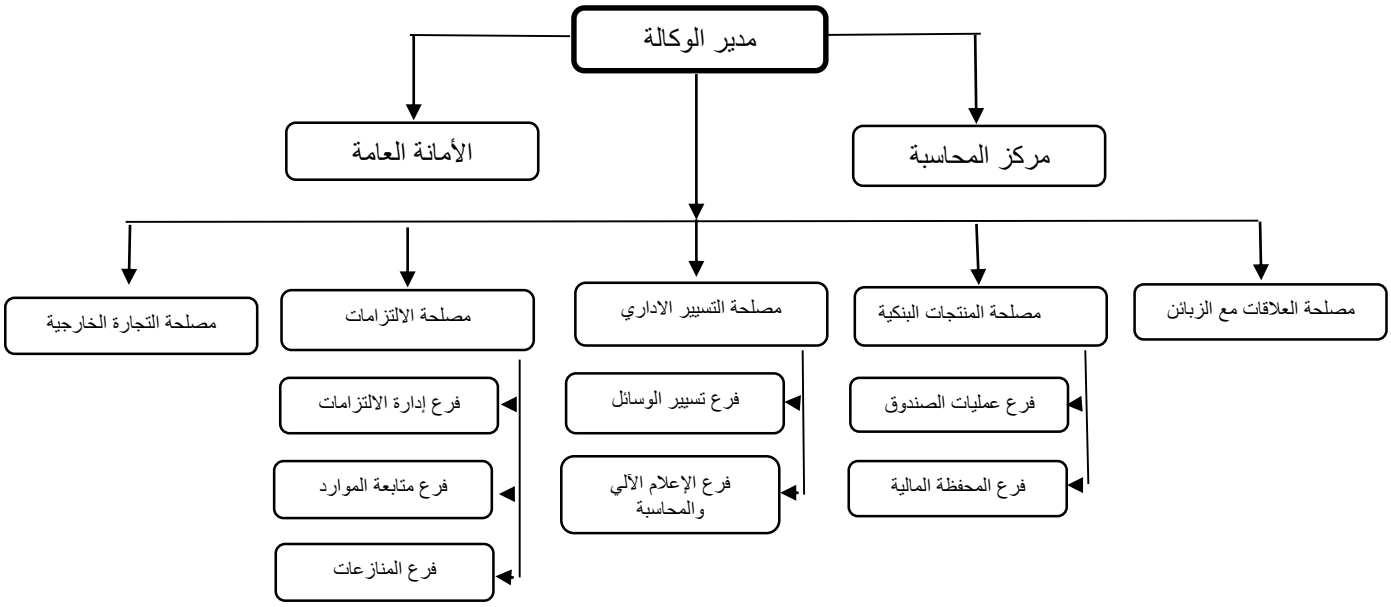

المصدر: بنك الجزائر الخارجي " وكالة الميلية ".

الملحق رقم (2): الهيكل التنظيمي لوكالة دعم وتشغيل الشباب " فرع جيجل".

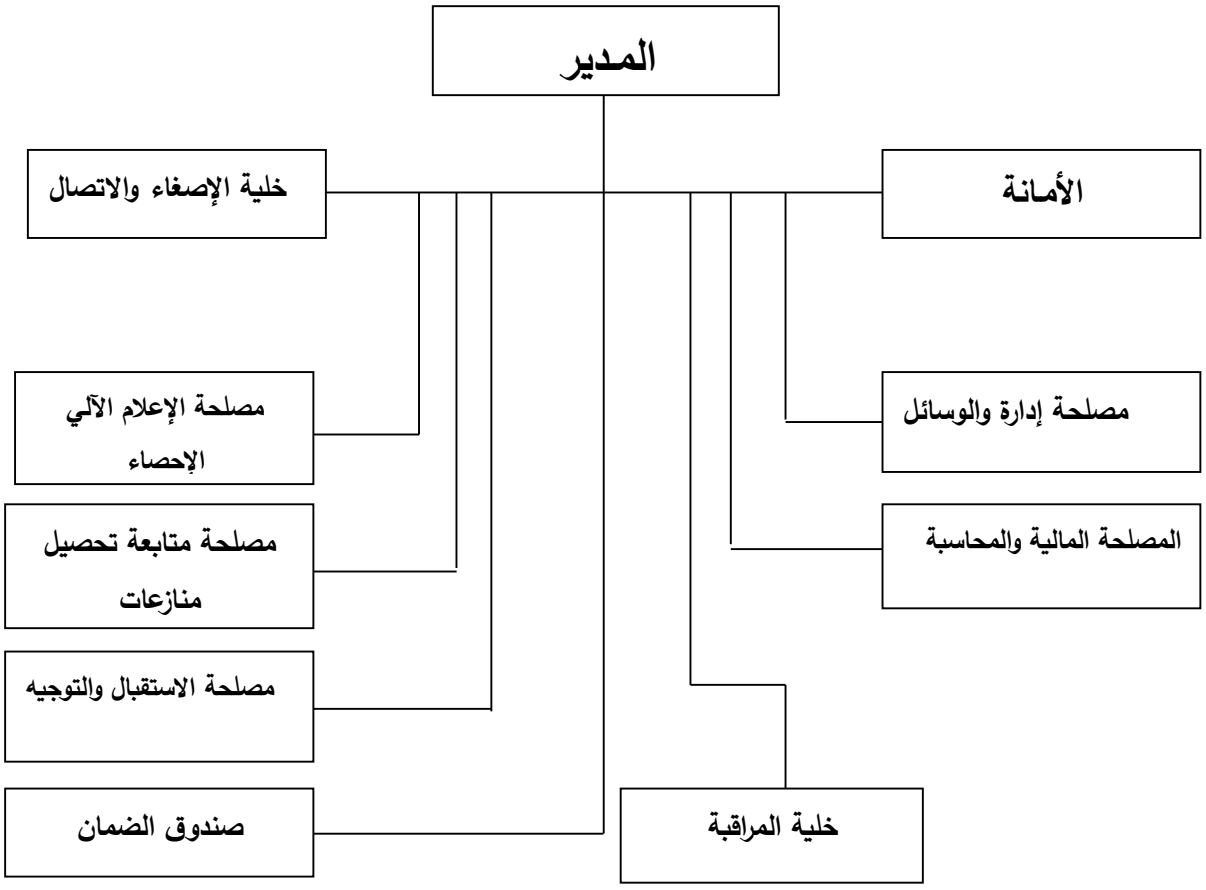

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب " فرع جيجل"

الملحق رقم (3): جدول الديون الغير مسددة لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ورصيد الموازنة لبنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية".

السنوات	الثلاثي	Créances Douteuses ANSEJ الديون الغير المسددة لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	résultat trimestriel de la balance رصيد الموازنة للثلاثي
2009	31-03-2009	28461297.04	10678951357.44
	30-06-2009	29448520.73	11420158963.52
	30-09-2009	31104695.52	11852614892.11
	31-12-2009	30729420.51	12268403159.49
2010	31-03-2010	30806351.61	12615110657.50
	30-06-2010	31093525.62	13101634874.69
	30-09-2010	32240361.68	13765567962.22
	31-12-2010	30643543.77	14067835371.82
2011	31-03-2011	30470061.20	14761894137.61
	30-06-2011	29681610.08	14948266313.96
	30-09-2011	32308684.53	15139983276.13
	31-12-2011	32032403.89	15859625415.95
2012	31-03-2012	33359371.97	16215596548.21
	30-06-2012	33863930.19	16333268125.65
	30-09-2012	31925736.91	16589674523.99
	31-12-2012	34097194.15	16772469240.27
2013	31-03-2013	35494342.07	17005235189.02
	30-06-2013	38955612.41	17566983947.32
	30-09-2013	40965206.95	19148576259.12
	31-12-2013	41514905.16	19306808914.54
2014	31-03-2014	40301566.25	20034268669.39
	30-06-2014	40211911.37	20470533693.95
	30-09-2014	40221196.06	20977042718.38
	31-12-2014	41771628.98	22235400921.25
2015	31-03-2015	43198763.60	22777845371.86
	30-06-2015	46072094.30	23261064137.27
	30-09-2015	49182371.24	23748236303.25
	31-12-2015	51474776.28	24139987276.63
2016	31-03-2016	54476396.80	24774086347.40
	30-06-2016	59023679.79	25266404276.34
	30-09-2016	59935012.91	25615380667.30
	31-12-2016	65577912.75	27255624874.96
2017	31-03-2017	68326645.43	27754855962.22

المصدر: البنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية".

الملحق رقم (4): جدول نسبة الديون الغير مسددة من إجمالي قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ورصيد الموازنة لبنك الجزائر الخارجي "وكالة الميلية".

résultat trimestriel de la balance نتيجة الموازنة للثلاثي	نسبة الديون الغير مسددة من إجمالي قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الممنوحة	Créances Douteuses ANSEJ الديون الغير المسددة لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	الثلاثي	السنوات
10678951357.44	% 76	37423596.00	28461297.04	31-03-2009	2009
11420158963.52	%70	42175269.00	29448520.73	30-06-2009	
11852614892.11	% 70	44124496.00	31104695.52	30-09-2009	
12268403159.49	%61	50190109.00	30729420.51	31-12-2009	
12615110657.50	%59	52425579.00	30806351.61	31-03-2010	2010
13101634874.69	%56	55111148.00	31093525.62	30-06-2010	
13765567962.22	%54	59929604.00	32240361.68	30-09-2010	
14067835371.82	%44	69398211.00	30643543.77	31-12-2010	
14761894137.61	%37	82995669.00	30470061.20	31-03-2011	2011
14948266313.96	%35	83886639.00	29681610.08	30-06-2011	
15139983276.13	%37	87607760.00	32308684.53	30-09-2011	
15859625415.95	%30	107714977.00	32032403.89	31-12-2011	
16215596548.21	%25	135466365.00	33359371.97	31-03-2012	2012
16333268125.65	%22	151266162.00	33863930.19	30-06-2012	
16589674523.99	%15	207332828.62	31925736.91	30-09-2012	
16772469240.27	%14	247888760.44	34097194.15	31-12-2012	
17005235189.02	%13	278468725.04	35494342.07	31-03-2013	2013
17566983947.32	%13	304977400.64	38955612.41	30-06-2013	
19148576259.12	%11	362342457.73	40965206.95	30-09-2013	
19306808914.54	%10	406125286.56	41514905.16	31-12-2013	
20034268669.39	%9	429842837.56	40301566.25	31-03-2014	2014
20470533693.95	%9	455118950.56	40211911.37	30-06-2014	
20977042718.38	%9	469104471.56	40221196.06	30-09-2014	
22235400921.25	%9	490736797.56	41771628.98	31-12-2014	
22777845371.86	%9	498663727.56	43198763.60	31-03-2015	2015
23261064137.27	%9	518180157.56	46072094.30	30-06-2015	
23748236303.25	%9	524365295.56	49182371.24	30-09-2015	
24139987276.63	%10	532241242.56	51474776.28	31-12-2015	
24774086347.40	%10	540878900.56	54476396.80	31-03-2016	2016
25266404276.34	%11	540878900.56	59023679.79	30-06-2016	
25615380667.30	%11	540878900.56	59935012.91	30-09-2016	
27255624874.96	%12	547703605.56	65577912.75	31-12-2016	
27754855962.22	%12	547703605.56	68326645.43	31-03-2017	2017

المصدر: البنك الخارجي الجزائري "وكالة الميلية"

الملحق رقم (5): نتائج تقدير النموذج (01) الانحدار البسيط (01).

Dependent Variable: LNSDB
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 16:08
Sample: 2009Q1 2017Q1
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCDA	-1.010521	0.070687	-14.29565	0.0000
C	5.946024	1.235085	4.814264	0.0000

R-squared	0.868290	Mean dependent var	23.60058
Adjusted R-squared	0.864041	S.D. dependent var	0.273928
S.E. of regression	0.101004	Akaike info criterion	-1.688618
Sum squared resid	0.316257	Schwarz criterion	-1.597920
Log likelihood	29.86219	Hannan-Quinn criter.	-1.658101
F-statistic	204.3657	Durbin-Watson stat	0.175131
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews08 .

الملحق رقم (6): نتائج اختبار LM TEST(01) لنموذج الانحدار البسيط (01).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	80.10891	Prob. F(1,30)	0.0000
Obs*R-squared	24.00890	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 23:32
Sample: 2009Q1 2017Q1
Included observations: 33
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCDA	0.040855	0.037784	1.081301	0.2882
C	0.710323	0.660128	1.076040	0.2905
RESID(-1)	0.883520	0.098713	8.950358	0.0000

R-squared	0.727542	Mean dependent var	3.55E-15
Adjusted R-squared	0.709379	S.D. dependent var	0.099413
S.E. of regression	0.053593	Akaike info criterion	-2.928284
Sum squared resid	0.086167	Schwarz criterion	-2.792238
Log likelihood	51.31669	Hannan-Quinn criter.	-2.882509
F-statistic	40.05445	Durbin-Watson stat	1.486382
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews08 .

الملحق رقم (7): نتائج تقدير النموذج (02) لنموذج الانحدار البسيط (01).

Dependent Variable: LNSDB
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 23:54
Sample: 2009Q1 2017Q1
Included observations: 33
Convergence achieved after 12 iterations
MA Backcast: 2008Q4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCDA	-0.931474	0.082282	-11.32044	0.0000
C	7.328960	1.438685	5.094207	0.0000
MA(1)	0.857668	0.076304	11.24008	0.0000

R-squared	0.945873	Mean dependent var	23.60058
Adjusted R-squared	0.942264	S.D. dependent var	0.273928
S.E. of regression	0.065820	Akaike info criterion	-2.517276
Sum squared resid	0.129968	Schwarz criterion	-2.381230
Log likelihood	44.53505	Hannan-Quinn criter.	-2.471500
F-statistic	262.1247	Durbin-Watson stat	1.341750
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted MA Roots	-.86

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews08 .

الملحق رقم (8): نتائج تقدير النموذج (01) لنموذج الانحدار البسيط (02).

Dependent Variable: SDB
Method: Least Squares
Date: 05/23/17 Time: 16:44
Sample: 2009Q1 2017Q1
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIA	-2.41E+10	2.73E+09	-8.805075	0.0000
C	2.42E+10	8.08E+08	29.96529	0.0000

R-squared	0.714363	Mean dependent var	1.84E+10
Adjusted R-squared	0.705149	S.D. dependent var	4.97E+09
S.E. of regression	2.70E+09	Akaike info criterion	46.32840
Sum squared resid	2.26E+20	Schwarz criterion	46.41909
Log likelihood	-762.4185	Hannan-Quinn criter.	46.35891
F-statistic	77.52934	Durbin-Watson stat	0.084938
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews08 .

الملحق رقم (9): نتائج اختبارLM TEST (01) لنموذج الانحدار البسيط (02) .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	419.8480	Prob. F(1,30)	0.0000
Obs*R-squared	30.79926	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/23/17 Time: 16:53
Sample: 2009Q1 2017Q1
Included observations: 33
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIA	-1.39E+09	7.20E+08	-1.925361	0.0637
C	5.49E+08	2.14E+08	2.566830	0.0155
RESID(-1)	1.082300	0.052820	20.49019	0.0000

R-squared	0.933311	Mean dependent var	1.56E-06
Adjusted R-squared	0.928865	S.D. dependent var	2.66E+09
S.E. of regression	7.08E+08	Akaike info criterion	43.68129
Sum squared resid	1.51E+19	Schwarz criterion	43.81734
Log likelihood	-717.7413	Hannan-Quinn criter.	43.72707
F-statistic	209.9240	Durbin-Watson stat	1.857361
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews08 .

الملحق رقم (10): نتائج تقدير النموذج (02) لنموذج الانحدار البسيط (02).

Dependent Variable: SDB
Method: Least Squares
Date: 05/23/17 Time: 17:00
Sample (adjusted): 2009Q2 2017Q1
Included observations: 32 after adjustments
Convergence achieved after 3 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIA	-2.41E+10	4.57E+09	-5.262903	0.0000
C	2.42E+10	2.99E+09	8.088023	0.0000
AR(1)	1.065024	0.059811	17.80643	0.0000

R-squared	0.974718	Mean dependent var	1.87E+10
Adjusted R-squared	0.972974	S.D. dependent var	4.85E+09
S.E. of regression	7.97E+08	Akaike info criterion	43.91951
Sum squared resid	1.84E+19	Schwarz criterion	44.05692
Log likelihood	-699.7121	Hannan-Quinn criter.	43.96505
F-statistic	559.0193	Durbin-Watson stat	1.413818
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews08 .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1) أبو سمرة محمد، إدارة المشروعات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
2) القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
3) حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2016.
4) حشيش عادل أحمد، أصول الاقتصاد السياسي، مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
5) حميدات محمود، مدخل التحميل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
6) صخري عمر، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006.
7) فوضيل نادية، شركات الأموال في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003.
8) لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.
9) هني أحمد، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

2- الرسائل والأطروحات:

10) الحاج علي حليمة، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.
11) بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
12) بلمحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.
13) بن يوسف سليم، مسار الإصلاحات النقدية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
14) بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية فرع تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997.
15) خروبي وهيبة، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية فرع تسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005.

16) دراجي كريمو، دور ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة صندوق FGAR، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص3.
17) دنداني ساعد، زيان محمود، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر 1980-2012، مذكرة شهادة مهندس دولة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2014.
18) طلحة عيسى، تطور وظيفة التسويق في المؤسسة الصناعية العامة في الاقتصاد المخطط، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة سطيف، الجزائر، 2008.
19) غراس نهلة، تطور النظام المصرفي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر، الفترة (1974-2008)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، 2008.
20) قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
21) لولاشي ليلى، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.
22) منصوري صمودي، الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة علاقة التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر،2001.

3- المجلات والمنشورات:

23) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (الإدارة العامة)، احصائيات نشاط الوكالة على المستوى الوطني، 2016، الجزائر.
24) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة، 2013.
25) بالهاشمي جيلالي طارق،" الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، مجلة آفاق، جمعية آفاق الاقتصادية، جامعة سعد دحلب- البليدة، الجزائر، العدد 4، 2005.
26) لخلف حسنة، جهاز دعم وتشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد نوفمبر 2011.
27) منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، 2017.
28) العشاب يوسف، ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة رحلة فضائيات، العدد 12، 2003.

4- الملتقيات والتقارير:

29) الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير الجزائر بالأرقام، 2014، رقم 14.

30) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2010، رقم 10.

31) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2009، رقم 09.

32) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، (2010-2013)، تقارير مختلفة.

33) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001.

34) ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، زكريا مسعودي وحميدات صالح، مداخلة: دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، الجزائر.

5- النصوص التشريعية:

35) الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10، ج.ر، العدد 14.

36) الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 03-11، ج.م، العدد 48.

37) الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، المتضمن إحداث وإنشاء البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، ج.ر، العدد 50.

38) الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966، المتضمن إحداث القرض الشعبي الجزائري، ج.ر، العدد 84.

39) الأمر رقم 67-204 المؤرخ في 3 أكتوبر 1967، المتعلق بالقانون الأساسي لبنك الجزائر الخارجي، ج.ر، العدد 81.

40) الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971، المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، ج.ر، رقم 55.

41) الأمر رقم 85-85 المؤرخ بتاريخ 30 أفريل 1985، المتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد مهامه الأساسية، ج.ر، العدد 19.

42) المادة 1، المرسوم التنفيذي رقم 98-200 الصادر في 2 جوان 1998، ج.ر، العدد 49.

43) المادة 5، 6 و7، القانون التوجيهي رقم 01-18 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001.

44) المادة 05، المرسوم التنفيذي رقم 03-289 الصادر في 3 سبتمبر 2003، ج.ر، العدد 53.

45) المادة 06، الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر، العدد 47.

46) المادة 6، المرسوم التنفيذي 96-296 الصادر في 4 سبتمبر 1996، ج.ر، العدد 51.

47) المادة 551، القانون التجاري الجزائري، ج.ر، العدد 14.

48) القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2001.

49) المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 25 جانفي 2004، ج.ر، العدد 6.

6- المواقع الالكترونية:

50) **www.andi.dz**

51) **www.angem.dz**

52) **www.ansej.org.dz**

53) **www.bank-of-algeria.dz**

المراجع بالغة الفرنسية:

54) Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel de la banque d'Algérie, n°1, septembre 1971.

55) Benhalima Ammour, le Système bancaire algérien texte et réalité, édition Dahleb, Algérie, 1997.

56) Bensaci Assam, et autres, Modélisation des exportations hors- hydrocarbures en Algérie, Mémoire d'ingénieur d'État, École nationale supérieur de la statistique et de l'économie appliquée, Algérie, 2013.

57) Goumiri Mourad, l'offre de monnaie en Algérie, collection Économique, ENAG éditions, Alger, Algérie, 1993.

58) Ilmane MC, Transition de l'économie algérienne vers une économie de marché et nouveau rôle de l'autorité monétaire dans l'élaboration et la conduite de la politique monétaire, Étude n°1, novembre 1990.

59) KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, 2015, N°4486.

60) La loi N 62-144 du 13/12/1962, portant création et fixant les statuts de la Banque centrale d'Algérie, J.O, N°10.

61) Leksaci Mohamed, Comptes en devises, substitution économique vers une régulation monétaire de l'économie nationale, les cahiers de la réforme, 1990, N°5.

62) Ministère de l'industrie et des mines, Bulletins des informations statistiques PME, de 2001 à 2016, différents rapports.

63) Naas Abd El krim, le système Bancaire Algérien de la colonisation a l'économie de marché, Maison neuve et la rose, paris, France, 2003.

64) Office Nationale des Statistiques (ONS), les Agrégats macro-économique, 2013 et 2015.

65) Régis Bourbonnais, cours d'économétrie (Pr Philippe des champs), édition 2004/2005, université de FREIBURG, France.

66) Sedeg Abd Elkrim, le système bancaire algérien "la nouvelle règlementation", sans Edition, Alger, 2000.

67) Täby & R. Morse, La petite industrie moderne et le développement, Tome1, paris,1972.